

صدر الجوال

ص ٢٥

S-T 13126

١٩٨٤

موسم طبع

١٤٤٤

Handwritten Arabic text, mostly illegible due to fading and damage. A blue circular stamp is visible in the lower right quadrant of the text area.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله من حيث اشتماله على قوة التفرع كمثل ان يراد بالقوة ما يوتر في العزم حيث هو فرع في ربح
 يحصل الى ان موضوع المحسم من حيث اشتماله على امر موزع في التفرع ربح مما حصل الى قوله
 موضوع الطبعي الجسم من حيث انه ذو طبيعة لان الطبيعة والقوة للتفرع عند امر واحد على ما يشترك
 ما قال الله في فصل الصورة النورية والكائنات الطبيعية احضن كما نظر من كلام الشيخ ان الطبيعة مبداء
 في قولهم الجسيم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبيعي مبعث العلم شتمت ما تحت النفس كما يطلق الطبع
 على معنى العلم ويحتمل ان يراد بالقوة الاستعداد ورجح المحاصل الى ان الموضوع المحسم من
 حيث اشتماله على استعداد التفرع والاستعداد وانما للمادة فربح حاصله الى قولهم موضوع المحسم
 من حيث المادة وحسب الطبيعة والمادة مثلا فان لان الطبيعة لا يكون الا في الجسم الذي على الجسم
 فهو في العبارتين واحد اما ما وقع في بعض العبارات ان موضوع الطبعي الجسم من حيث متحرك
 وراكن فالمراد بالهوك مطلق التعريف ما يكون متقابلا بالهوك بالقوة فربح الى ممدى قوة التفرع
 وبالجملة ممدى حكمة العبارات واحد فله اضطراب كما ظن في محبة شتاي الابداد والحد في الطبعي
 لان السامى والسكلى والطارما عندم ما عرفت على المادة وكذا المسئلة للهادية لكل جسم له طبيعى
 او سلك طبيعى وان المسئلة سلكه الطبعي الكثرة والطارما كما لا يخفى لكن تبقى الكلام في مرتبة النفس
 الناطقة لاننا نثبت تلك المباحث عن الجسم ولا عن نوره فلا عن عوارضه اما اجواب بان

نوب الى ان الوجود حقيقة وبالذات هو الوجود والمسميات موجودة بالعرض لا يميزها من
الاحاد والتحول بالذات هو الوجود حيا بسيط والوجود نفس بالذات لا يترك وجوده بالذات لا يتغير
ولذلك من مضمون ما به لو كان الوجود نفس تحول مع قطع النظر عن الازافات ما لم يكن لها عمل متوقفا
لحقيقة الوجود ومقر انه يكون هي عمل في مرتبة حقيقة الوجود ويكون من ذاتها مع ان الوجود عند
بسيط والى عمل خارج عنه فبوجوده فهو حقيقة حواسا وادراكا ملت فيما لو كانا منك رجوان تنقضي ان
ما قال في لغز كلام الله ان الوجود لما هو موجودا يحتمل على الوجود من غير اسما الى الوجود على ما
في قوله لبعض الناس ان عتبة الوجود بمثابة عن استقار الحقيقة والسطح كما لا يساوي الى الوجود
على نيل التقدير لا يستدعي الحقيقة المحررة الى الوجود في حقه المقسم لا يقيد تقديرا لا يستعملان
التعريف عند ان يكون واصلا في حقيقته فيصير متوقفا بالاختصار الفضل فيما فندار عن تعبد وكلف للعادة
مع تعبد عن العبارة لا يصح لان القول بان الوجود حقيقة مسكرة بين الوجودات هي حقه تحل
ما كمال واليقين فالوجود الكمال حقيقة وواحد الوجود جل محده والوجودات الضعيفة فمكنت
بالذات هو كان معنى عتبة الوجود اسما والاسماء علمه لم يصح ذلك فرائض الوجود ما هو موجود
والاستعداد وترتب الازواج لا معنى لعتبة المعنى المحرر بل انما سمي بحدود الاستعداد الى الوجود مع انه
فليس الخدوي لا ينظم كلامه الا في تقديره فورد الوجود من الازواج من او اورد المعنى لا معنى لا فورا
الاحكام لطلان الذات عن صفته الواجب لما ان الوجود ضرورة الذات مع اللازم من الوجود فورد
من المحرر الا للظنة في لونه وادراك الوجود لونه اولس المحرر الذي هو حصة الوجود لطلان الوجود
في لونه وليس هذا للظن الا ترى انه كان الوجود لانه اعلى المحرر فانه لطلان الذات والوجود
عن صفته الواجب هذا الحال على قدر التعمد اما لزم الالطال لكان الازواج الذات الوجود مع تعار
الذات لان الالطال ضرورة حقيقة اخرى واذا التعمد للذات حتمت لغير حقيقة اخرى وبما
بان الوجود لاذ كان عن الحقيقة صارت الحقيقة غير مضمونة الى المحل لان المحل ليس الشيء
ولف في مجال فادرا استغنى عن المحل صارت محذورة الوجود فادرا التعمد الطلست من
العودة الى الالطال وفيه انه مع تعبد عن العبارة لان الازم على نيل التقدير الالطال
عادة لا الالطال حقيقة روعلة ان عتبة الوجود ليست مضمونة الاستعداد عن المحل
فان الذات لما كانت محمولة عند زيادة الوجود فالذات بل الوجود متوقفا على تقدير العتبة

واجب المحل **موضوع الذات** الوجود عن العنصر المحل الى الوجود فان ثبتت سبب الكلام
بجعل الموقف بان المحل منزه عن الوجود على تقدير العنصر قبل متبع جعل الموقف على تقدير
العنصر بجعل الجوارح للسطوان الكسبي بالتسليم والاشارة صارا الكلام حدنا خارجا عن قانون
ومعنى احتمال العنصر مع الفعل بالمحل للسطوان فانه قوله وكانت افراد الجوارح كلها واحدا للوجود
لان ثبوت الوجودات في مرتبة الذات فالوجود على تقدير عنته للخصف المحورية يكون في مرتبة
بالاخر او فيكون ضرورة الوجود لان ما في مرتبة الذات زورى لما هو الوجود وقوله لان
خروجه ما في مرتبة الوجود ضرورة الوجود لان ما في مرتبة الذات زورى لما هو الوجود وقوله لان
الدهكامة تورا ولا تقرا ما سوار بالسطوان الذات وانما راجح احد ما من الخارج واذا كان الوجود
الذات مصوره والاورة ما سوار اما التوضيح ان المراد على عينية الوجود للخصف المحورية مع عدم
استدائه الى المحل ولا شك في لزوم الاشكال المذكورة على هذا التفسير فلا يلتصق له فان
تقى العنصر بهذا المعنى فان من مفهوم الامكان لا صاحبه الى سببه متعددان بعد ان يصدق ذلك
الى ما سبب الظاهر من احتمال عينية الوجود المحقق الذي علمته مدار ترتيب الازمان في قوله لان
الشيء الموجود بالفعل له معنى ليس مفهوم الوجود لان في موضوع اشياء للخصف المحورية حتى نبه على
على التقصص بالواجب الوجود على محله فمحتاج الى زباده فممكن كافي الجورسي التورية قوله
والا لكان كل من علم ان شئ في لور جوارحه اورد عليه انه لا يفرق من العلم بالمرسوم اعتبار اسم
كيف لا والاسم من عوارض المرسوم وجوران يكون ثبوت الجوارض لما صدق عليه المرسوم كونه
من ثبوت المرسوم له وصف لا يكون لك وبعون ان ثبوت الوجودات لا يورده ان
اصلي الوجودات والمرسوم ذاتي لما صدق عليه لان الوجودات اما تصح فيما اورده المرسوم كونه
اورده من غير ان يرسم واما اول العلم المرسوم لمرزوا الوجه كما فيما نحن فيه فلهذا لم يورده المرسوم
المرسوم غير مرزوا الرسم فلا يعلم لصوره ولا لصدقا ثبوتها لما صدق عليه الا ولعل هذا الرسم وصف
ثبوت له فمما علم انه ظهر من كلام الشيخ ان هذا استدلال على المطلب الذي حثت اوتي
اولا لسا معنى بالوجود في حال الموجود من حيث هو موجود بل يعنون بالوجود لاق
موضوع المعنى والمبدء التي لم ينه في الاعيان لور حدث ان يكون وجوده بالوجود
ثم قال ان سبب ان ظهر لك الفرق بين العلمين وان احدهما معنى الجوارح والآخر

فان قيل قد يقال ان الوجود في ذاته لا يمكن ان يكون له حقيقة
بل هو عين الوجود في ذاته فلو كان له حقيقة لكانت موجودة في الوجود
لا في موضوعه ونعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لحقيقة الوجود
والاعتيان لا في موضوع بل كما كان عندك معدوما فقد بان ان الوجود بالفعل لا في موضوع
لنفسه متوقفاً لمسته زيد لا شئ من الجواهر بل هو امر على حقوق الوجود الذي هو لاحق لمسته لا
كما عرفت فليس هذا خيال الاول المتقني كحل هذا التوقف فلو كان الوجود من كلامه لو كان الوجود
بالفعل لا في موضوعه نفس حقيقة الوجود كان من صدق شئ في الوجودية فهو صدق شئ
الوجود بالفعل لان التصديق بالشيء المستلزم للتصديق بما هو عليه من الثاني لفظاً فالتصديق
بالتصديق محمدي شئ وانك في موجودية الوجود الاستدلال بموقوف على تصور الجواهر لا في
من المنع لانه لو كان متصوراً بالوجوده بالتصديق شئ في الجواهرية في الحقيقة للتصديق شئ الوجود
لستلزم التصديق شئ كنه ذى الوجود الذي هو حقيقة الوجود الا ان علم ان الوجود هو الوجود
في ذاته بل هو فوق الوجود كلام اخر متواتر لان التصديق شئ الجواهر مع المشكك في الوجود بل
التصديق شئ الجواهر بالتصديق شئ حقيقة الوجود وانما المشكك في حقيقة الوجود كما ان
في تصور الحقيقة الجوهريه وهو ظاهر فانك كيف تصدق شئ الوجود مع المشكك في الوجود وان
شئ شئ شئ مستلزم شئ المشكك في الوجود شئ الجوهريه الوجود لا في الوجود
قولهم تصدق شئ الجواهر مع انك في الموجودية فان قلت بل هي التصديق شئ الوجود
في الوجود في بقولهم شئ الجواهر مع المشكك في الموجودية قلت
انهم كانوا شئ الجواهر وانما المشكك في الوجود في الحقيقة في الخارج فالجواب شئ الجواهر
من ذلك ملاحظاً موجود الوجود ونوره بخلاف الوجود فانما الجواهر شئ الوجود
قلت لا الجواهر انهم شئ الجواهر شئ حقيقة الوجود لانه لا في تصور الجواهر كما ان
في تصور موضوع الجواهر اذا كانت غير الوجود وان شئ ذلك ان غير الوجود شئ الوجود
يكون في نفسه زوراً باذنه حقيقة الوجود لا يلزم ان يكون زوراً وانما يمكن ان لا يكون له حقيقة
الوجود في تصور مائة الحقيقة متوقفة له والتصديق شئ الوجود في مائة الوجود مع قطع النظر
عن ملاحظه الوجود فانهم ما يمتنع لو كان لك الوجود حقيقة كغير الوجود بالفعل والمصباح

في البصيرة الاولى من ...
 الوجه لا يكون ...
 عن تصور ...
 في نفس الامر ...
 مع العقلاء ...
 متصور ...
 متصور ...
 المتصدق ...
 المصدر ...
 اجعل ...
 بل ان ...
 عند دعوى ...
 تصور ...
 لكان ...
 والمتصور ...
 بل تصور ...
 وهو ...
 المتصور ...
 ان تصور ...
 الوجود ...
 عليه ...
 عدم ...
 لكونه ...

...بما مر من غير علم صدق هذا الرسم عليه والبيان في بعض الامور صادرة عن
صدق عليه لا يجب كون موضوع الذي يصف به الية معاريطه المثلثة القائمة الاربعة ولكن الحال
والجوهر كذلك فانهم قوادما يمكن جعل شي من اللانواع هو مصادف لغيره على امتناع كون الموجود
لا في موضوعه رساما للصدق بل هو موقوف على اشتراط الالفاظ في الرسوم وما بينهما ليس هو موضوع
لو كان رساما لما لا يصف ما يتعارف صدق والامر حاصل في الذين موجود في موضوعه سواء كان
الموجود في الذين هو اصل امره سابقا فلا يكون شي من الصور الاربعة صورة شي من جوهره فلا
لكن العمل للصورة المصادفة في الامور ان يقال لو كان رساما لما كان هو الذي هو امره
ولابد الوجود الذي يصفه بان كل اصل في الية في الخارج كحقيقة وانما حصل هذا
والله على الخطب الاول حيث قال السامعي بالموجود منه حال الموجود من حيث هو موجود
عن مرتبة ولو كان كذلك الاستحالة ان لا يكون كالكلمات جوهر وذلك لانه لا وجود لما في الية
التي والوجود في النفس فكوجود شي في موضوعه وادوات الكلمات الصور الاربعة لكلمات الية
فلا يبدف في معنى الكلمات الطبيعية عن الالفاظ فانهم قوادما معنى هو الذي يصلح
وه معنى اذن معنى الجوهر الذي يصلح كحقيقة بما عوانه بما والمراد بالهتمة هنا حقيقة الكلية المتولدة في حواس
فبموت احد المعاني للفظ المبتدع لا يحتاج للفرع الواجب من وجوده عن الرسم الى زيادة
اذ لا هتمة له تعالى لهذا المعنى لان المعنى علق وانه تعالى من جوهر الكلمة واما ما قال ان ما
هو معنى امره هو ما يشي هو ما هو ولا شك ان وانه معاني ما هو امره من جهة فاقه وكما
لهذا المعنى على اللانواع التي تتدرج بحراه الية ان يزار جميع الى المنطق الاول هو ان الموضوع
الاسمي ليس حقيقة جوهر وانما حصل ان صدق الجوهر على اللانواع صدق وحصل صدق حنون مفهوم
الموجود في موضوعه اي الوجود في موضوعه هو ان حقيقة جوهر فان العنوا من كل ما محله ذلك
فيه احد لان كل حقيقة حاضرة عن حقيقة الية فان الله ان الموضوع به بالفعل محله معلوم
الرسوم مفهوم الهتمة التي تمان وجودها المعنى ان يكون لاني موضوعه يمكن ان يكون باصهار الية
فانهم ثم ان اللول بالجوهر صدق كونه يتوقف على ان الالفاظات غير محله والموضوع محله فلهذا
ان قولهم ان الالفاظ مع محله معناه الالفاظ محله بالمعنى المسانف غير جعل الالفاظ والقول بانها
غير محله احد الالفاظ والالفاظ المسانف غير متوقفة والالفاظ المسانف

حادث كان لوزن الذات حادث وكل حادث لا بد له من محدث والضرر كل منتهى إمكانية يكون ان سمي عن الواقع
والضرب عليه فيمكن ارتفاع ثبوت الذاتات فانثرت فكل يمكن جعل ثم انما يكون على الارتفاع ما ارتفاع الذات
ولسجل ارتفاع الثبوت مع تحقق الذات والارتفاع الكفاك الا الى عن الذات فاما تحقق الى احواله وحصل في الارتفاع
الثبوت ما ارتفاع الذات واما استحالة الجواز الاخر من الارتفاع صنف لا تحقق الى احواله وحصل في الارتفاع
ثبوت الذاتات الى جعل الذات فاطل البسيط المستثنى ثبوت الذات وورد في احواله الى الارتفاع
سواء جعل مولف بانظر الى ثبوت الذات لا يرفع ثبوت الذات مصدر ان هذا الثبوت جعل
حده قال صاحب الاقناع ان هذه الذات والذاتات لا يكون محققا او افتقار من ثبوتها فيكون
السبب النظري الى الماهية غير ممكن الا سلام عن كون لينة على ذاتها واما ما لم يكن فاما من ثبوتها فيكون
افتقار من ثبوتها فيكون الماهية فيكون الذات ان ان او جواز لا يخرج صدقة الى جعل من جهة اخلط وان
جواز الى ما لا يقره الموضوع في لينة عن ان لوزن الذات الموضوع لست اقول الصدور عن الغايل الثبوت
حتى لو كان الثبوت نفس الذات من غير غلبة ليني على ان ذلك ليس من حصول الى ذاتها فيكون
الارتفاع بل من جهة استبعاد مطلق الارتفاع الا كما في فاذن لو ثبت صدق حصول الماهية في ذاتها
بخصوصه حاسبة الموضوع والمجمل على محو لينة نفس الماهية مصدر ان عن اى على انما يتوالت على كل
الاتفاق من ضمن عدم لوزن الماهية الامكانية بنفسها مطلق كون الارتفاع الى ما لا بد له من حصول
والتوصل حاشيتي الحمل فذا اجمع الى وسط جعل مولف للحد من الطرفين ولا الى اعتبار
جعل لسط الذات فاطل على بعض مذهب الذات ثم مولف العن محض ان لا جعل مولف الصل ولا
غير ذلك الجعل البسيط انتهى هذا الكلام مع اطباء حال عن الدفاعة بل فعضة من الضعاف فان
ما قال لو ليس النظري الى الماهية غير ممكن الا سلام اه انما بعد ثبوت الذاتات في مرتبة الذات
وذا لا وجب الاعداد والقوا الى اى حل بعد ثبوت المرتبة لال يمكن ارتفاع من الثبوت ارتفاع المرتبة
التي فيها ثبوت الثبوت فلا معنى عن اى على مطلق بل عن الجعل المتناقض محض ما قال ما
ولكن اوضح الى ما لا يقره الموضوع مما لا يقره الذات اه ليس شيء لان لوزن الذات لهما
كان مصدر ان ثبوت محضه وحده فلو كان الثبوت نفس الذات من غير غلبة ليني
ما قال لو يمكن ثبوت الذاتات بنفسها كانت مستوعبة صدق هذه السطره لا يرجع خاصة عن الثبوت

تفسير لزوم الاستعانة على تقرير باطل لا يبرهن عن نفس الامر قوله في العلاوة ان ذلك الرئيس من خصوص
الخطاه ممنوع اولى حاشية المطلق لو كان حاشية مخصوص هذا المخلط يمكن ارتفاعه بارهاق صدقته على خصوص
الثبوت فاقه الى جعله جعل بذل ارتفاعه فبح الثبوت ما يجرى بالنظر الى مطلق الرضا لا يقال الله
صد ما له الخارج من محتمل الا ان الخارج من جهة مطلق الرضا لا يقال الى مطلق المصل والنظر الى
الحاشية الى خصوص جعل الذات فقد من ان ثبوت الدائيات محللان الاستدلال لعدم تجولته ثبوت
الموتية لا نوعه ومجولته جعل الذات وجعلها الذات معلقه ثبوت الدائيات
محللة جعل متالف واذا علمت هذا فاعلم ان الاستدلال لعدم تجولته ثبوت الموتية لا نوعه ومجولته
ثبوتية الموجودية لا لا كما دلح لانه ان لم يعد عدم مجولته ثبوت الموتية مجموعته مطلقا لا جعل متالف
ولا جعل الانواع فهذا فاسد كما قد علمت وان اريد عدم المجولته بالجعل المتالف فممكن لا للقدان
الموجودية الصرك لان المحمول بالذات تقرير المهتمه جعلها بطاوير المصل لعنه جعل مولف متعلق ثبوت
الموتية وثبوت الموجودية فمجرد ان يكون الوجود هلص الحقيقة الموتية ولا يكون ثبوتة مجموعته جعل مولف
بعد تقرير الذات كما لا يكون ثبوت الموتية بعد تقرير الذات جعل متالف على تقرير معارفة الوجود وانما
ويكون فمحلل الذات كما يكون ثبوت الموتية مجموعته جعل الذات على تقرير معارفة نعم ان نبي الكلام على
القول بالجعل المولف كما وسم لان المحمول بالذات على هذا الرأى ثبوت الوجود للمهتمه وتقرير المهتمه وثبوت
الدائيات مجموعته بالعرض جعل بذل الثبوت فاجعل المولف المتعلق ثبوت الوجود اوله والذات جعل
المولف المتعلق ثبوت الدائيات ثانيا وبالعرض وكذا جعل سبط متعلق بتقرير الذات علا
ثبوت الموتية لا نوعه غير معلن بالذات وثبوت الموجودية معلن بالذات فالوجود الوجود ليس من الموتية
لكن لا جدوى فيه فاما مع المنى عليه هو القول بالجعل المولف وان نبي على الشهرة من الس من نصير
الكلام على هذا خارجا عن وطيفة الحكيمه قابل قوله ولا محل كونها موجودة بذاتها الكبرى الذليل هو ان جعل الوجود
بالفعل لا في موضوع اى الوجود والحقيقى المعنى عن الموضوع محل حاصية ان عمل الموجود المطلق محللان بوجوده
الممكنات لا يكون الاستفاد الوجود المفضل هذا على لا يكون جزا او ذاتا وبدلان الوجود والحقيقى لا كان
مدفه محلا فلا يخرج معرفته عن الموضوع عن الحاجة الى اليا على وانما يعبر عن الموجود المطلق بالعرض مع ان الوجه
الى الكلام في نبي عليه الموتية كمال الموجود المطلق والمفهوم السلبى هو معنى سلبه لوجوده علا
الى انه جزا للمفهوم والطلاق الحوز على جزا للمفهوم مع قابل قوله ولا نصارى علا

هـ بيان اللاذمة في القطرة السليمة بقية بان صدق الموجود على الممكنات على نحو واحد فاذ كان مفصلاً
موجوده الجوهري في ذات الممكن فمصدق موجوده الاعراض لعين ذوات الاعراض كما ان الوجود عبارة عن
الوجود التام عن الموضوع ويكون هذا المعنى مخالفاً لمعنى وجوده به فكذلك يكون الوجود الذاتي
الموضوع لنفسه حقيقة العوض ويكون الاعراض متسمة به في وجوده منها بل في اولى لان المفهوم في
على السلب مما ساء الوجود الى قول داعية بجلاوت المفهوم مشتمل على السلب الكلي عند العمل على
سواء لان الكلام في مصداقها ونسب السلب في المصاديق بل في ما عسيان تسيان نوعها من الذين
ثم هذا التام ان شئت يشترك الوجود الذاتي للموضوع بين الاعراض ولم يثبت بعد وحقايق
ان لقول سبب ان موجوده الممكنات على ذرية واحد لكن محذور ان يكون وجودات انفسه العوض
حقايق مستفردة بعينها بالمفهوم المشترك هو الوجود الذاتي الموضوع الذي هو مفهوم العوض
فلا يلزم حسنة العوض لانه عاين ما يلزم ان يكون كل من تلك الموجودات كس المقولات في يلزم من
لقول بعينه الوجود في الحقيقة كقولنا ان حقيقة الوجود الواحد عن الموضوع لنفسه حقيقة الجوهري
الذاتية التسع حقايق المقولات العوضية فاقبل فيه قوله وقد علم مما ذكرنا ان مفهوم العوض اعين الجواهر
لانه في عينه مما ذكرنا ان صور الطوارق كونها موجودة في الزمن الذي هو موضوعها صدق مفهوم العوض
عليها وصور الحقايق العوضية المفروضة في الزمن موضوعها فصدق مفهوم العوض لان مفهومه الجوهري
في موضوعه ومنه ان الطوارق يخرج في ذاتي موضوعه فصدق مفهوم العوض على الالصدق
الموجودات في الخارج في الموضوع وهي المقولات التسع فالعوض عارض لجميع المقولات العوضية
الذاتية وتسع منها في الخارج قوله اما المتغيرات بين مقولات العوض اه ووالان المقولات احكام
عالية فهو صدق المقولات على شئ واحد لزم ان يكون له عين في مرتبه وهو باطل عندهم على ما بين
الحاقي قوله واما ما اورد من انه على تقدير كونه الصورة حور او غيرها هذه شئ عو لانه شئ عو لانه
عندم لا يمكن ومعها الا بالكار واحد منها لهما نوريات ثلثة احدى ان صور الطوارق لهما حقيقة الشئ الخارج
الاجملي في الزمن وامتساع الانقلاب ودلائل الوجود الذاتي بعد ما فيها بدل عليه ولا كانت موجودة
في الزمن موضوعها وبذلك الصورة غير مفصلة للقسمه والنتية بعد صدق عليها انها عرض غير مفصلة
القسمه والنتية ومعنى الكلف فصدق عليها الكلف فيكون الصورة كذا وجودها كذا في شئ واحد
سبب ان ذلك من ثلث مقدمات مسلمة احدى ان هذا رسم الكلف والآخر

بأنه يبيح عرض لأنه موجود في الموضوع والعرض منزهة في المقولات التسعة فليزم قولنا
وهو فيلزم أن مدارح صورة المورد متبوعه أخرى من التسعة ولا يصلح الازدراج فيما لا الكسف فيكون
عنا وبذا يتغير ضعف لأن المحضر للعرض الثاني في المقولات التسعة كما صرح الشيخ بأن مفهوم العلم
وهو مطلع المقولات في الذهن والتسعة منها في الثاني بعد أن وكلما لم ينطق على التفسير
لكن المراد المراد التفسير الأول والثاني ان صور الطوارح حواجر كما قد ظلت وهي عند علم لان العلم
والعلوم متحدان بالذات والعلم عند من مفرد الكسف فيلزم ان يكون تلك الصورة جوار
أو كذا وبذا يتفرع مع لوقف على المقدمات الواردة انما لم يتوقف على كون الصورة علما
والحادث والعلم بالعلوم وعلى ان العلم من مقولة الكسف عاقل التي في الاثبات محل احوال بل
في وقع الاشكالات ان الحاصل في الذهن مندرج تحت الكسف بالذات ومتممة مع حقيقة
جوارها واعضاها فيكون مندرجا تحت مقولة الجوار والعرض والعلية ان النفس قوة لتسريح
المقولات الكلية عن الاعيان وذلك انما ناسخ كسفه انه ي عليها ومومن انواع مقولة
الكسف بالذات وادوا وحده ومنه معن ذلك بالقرن وان يحققه المعلوم هذه الذات الواضحة
علم من حيث حيث النفس كسف من حيث حيث البعيد ومن مقولة العلم من حيث حيث
ويعضها كما ان الجسم جوار بالذات ومن مقولة الكسف من حيث وجوده وسنخفها كما وانها
الحادث والعرض مع الموقوف فيصح ان العلم من مقولة الكسف والكسف والى له من حيث
ان علم ومومني الواقع على حقيقة المعلوم انتهى حاصله الجواب البكار والحادث والعلم بالعلوم والقول ان
العلوم حالته اخرى متحدة مع الصورة في الوجود والحادث والعرض مع الموقوف كما يقول
حج سبوات الوضوح السند الزاير حتمه انه تعالى وفي قوله يكون مندرجا تحت مقولة العلم
بالعرض اشارة الى وقوع اعتراض مواكف اذ اعترفت ان تلك الحالة متحدة مع العلم
ومحمولة صدق الصورة حالته والحال كسيف فلزم بالكل الاكول ان يندرج الصورة تحت الكسف
يقال حالته صورة والصورة جوارها كما جوار فيلزم الازدراج الى له تحت الجوار مع ان الكسف
فلزم الازدراج حقيقة تحت مقولتين فمنزج المندرج فيقضي وجه الرفع ان عاين بالعلم من
بالكل ان الصورة كسف لو ان حالته جوار ولا يلزم منه كون الصورة كسف بالذات كما انه

عبر بالذات في بفتح الخلف كيف وفي احد المقدمتين حمل برضى الحق في تقابل ان يحل
ان كلامه بذات انما هم بالكاركون الكيف واما طبع ما كونه وكذا الجاركون الجوارح والناطع ما يحل
يصدق على بعض مما سبق صدق عرضا كما انكم احيى بالعلم مع المعلوم بالذات ومع لا حجة الى
بواسطة العلم لا يقال من الرئيس ان صدق الكيف على الصورة صدق عرضا للصورة
جوهرية المانعة وكيف بالعرض فلا يندرج شئ واحد كحجب متولدين بالذات والعلم للصورة
المستعدة مع المعلوم بالذات فلذا شكك الا ان يقال نعم يمكن في وقوع الاشكال ما ذكرنا
انه لا كان المحقق عنده ان العلم حالة مغايرة للصورة بالذات متممة معها بالعرض ذكره ثم ان
هذا الجواب ما هو من كفتي العلامة الموسوي من ان العلم حالة في ذاتها بالعلم للصورة
وجودا وشخصا والصورة حاصلة في النفس غير قائمة بها وذلك الحالة عرض وكيف والصورة الحاصلة
من مغوله المعلوم ولا فرق بين كفتيهم وكفتي ان هذا الا يكون تلك هي حقيقة محمولة على الصورة
بالنفس ومحملة معاني الوجود في لا يلزم على ان امران متعارضان وهو في النفس ولا يلزم
ما هو وعلى العلامة ان الصورة اذا حصلت انكشف المعلوم فاني حاشية الى حصول حاله اخرى
والكان وقته سهلا لان كفاية الصورة في الاكشاف محال لهذاته دليل وانما ذلك دعوى
محض فمبني على العلامة ثم انما على كفتي ان كفاية النفس مع الصورة وصاحبها بالنفس
لنفس القائمة بالصورة وكنت تلك هي الادرارية القائمة بالصورة حتى يلزم كون الصورة قائمة
دون النفس بذاتها عامه ما هو لانها حواس الشئ وبوجوده نظر لان ذلك الكيفية النفسية حصة الصورة
حصة اخرى حتى يصح انزاجها كحجب متولدين متماثلين وقد صار ما متولدين حتى نصارنا شخصها
واحد الا هو محل التحقيق مقبول بذاتها والى بالذات بان صارت احدي كفتيها حتى
فمبني على شخصها او احد الجاد بالعرض بان يكون احدي كفتيها موصوفة بالذات وبجسده وذكر
شبهه اثره في الجوارح لكن لنا علاقة مع الاولى كفتيها ووجهها بالذات والاولى بالذات
لان القول بضرورة حصة حقيقة كعدم شئ كاتر عليه الشئ لانها لحد الجاد ان الجاد كما
كما نأخذ الجاد وان زاد في احد مما لم يكن قبل فبصر اسمي له لا الجاد او سمى تحتها صفة
لهذا بالصفة لا الجاد او عبارة اخرى انها لحد الجاد اما محمود ان فلا الجاد او محمود ان
فخذ الجاد والبرهان العلم اثره مع انه لا يلزم مع مسمى المعلوم الاكشاف ونحوه لا بد من شئ

في يد سعيد بن جابر فكلما فرغ صار ذلك مسرورا ومصداق من مدارك الالهام

وهو العلم لا بالالعنى العلم الا ما يكون من الالهام والكتابات فان كان هذا هو المقصود
فيكون من كونه مستحقة مع المعلوم فيخرج الاشكال فيبقى وان كان غير ذلك فاما بالنفس
فهي النفس ضفة معارفة بالحقيقة للصورة هي العلم حقيقة فتقول اني قد علمت العلامة العرفية
وانما حقيقة فاقبته بالصورة فيكون الصورة عارفة وان النفس وانما ملك انما تارة التصبيات
صفه سرعه فيكون قيام الصورة فيا ما استراعيه ومو حلاف من حاهم ومصرحات التي
الزاد قدس سره مع ان دلائل الوجود الزمني لو لم تلدت على ان الوجود والعدم
موجود حقيقة فقد طرأ ان تحقيق الشيء لا يرجع الى طائل الا بالارجوع التي هي حقيقة العلامة
القوسية فلهذا في الحقيقة يقول مدارد وعلمه بانه ان الصورة لا تخلصت بعد تحقق كذا
ولم يولد تلك الكيفية وقد عرفت جوابه ومازاد بان حصول الشيء في المجر والاعتقال الا بالاطراف
حلت فقد عاد الاشكال التي لا جليها فيسبغ الى ان العقل من لزوم كون الشيء
حاصل الحصول بآراءه وبارد الحصول البرودة وكون الشيء واحدا جوارا وعرضا وجوابا
بديه علاقة المعاني بالمبعوث مثل علاقة اسواد بالمحس وبه العلاقة لا شك
في قد انما في الصورة بالمسبغ الى الزمن فان العلاقة المذكورة علاقة الانصاف
حتى ان الحصول رسم بالانصاف وطاران الذين لا تصف بآراءه وقابل الوجود
الفر ما يكون بعد ان الانصاف للصورة لتعلق على نحو اخر غير الانصاف ومعقد نشأ
وعرف من السعنى بالحصول فيه من دون اللصاف الذي هو الانصاف والتفاهول
ان ارادوا به ما رسمه الاحتصاص انما في ذلك في قد ان ارادوا بغير
غير ان الاحتصاصي مع تحقيق السمة السمة للذات بل هو المعبر عنه بالحصول فيه ثم علم على
ان لا يكون الصور الكم والكيف قيام بالزمن بل له حصول فيلزم كلف العرف
في الزمن وعلمه بل انه لا شك ان صفت العلم صفت في الزمن فلهذا ان يكون
اخر فاما بما هو الكيفية السمة القابلة بالزمن معدوم كذا وازاد في ذلك انما
للصوم فانهم ما يكون حصول الصورة حتى لا يكون عود الصورة على كرم النفس ولا يكون
اخر كما يكون على الصورة وقد عرفت ان جواب الشبهة المذكورة لا يمكن الا بالانصاف
واحد من العلم بالمشهور فلهذا ليس في محال في المشهور بل في كل ما هو علم

صريح بما يكون المضاف اليه من الموصوفه الذي هو الصورة وحده من عنوان الموصوف
التي تحت قبليهم من افعال هذه الاقوال ان الطلاق يحمل على الصورة ليس كذلك المعنى دون
الصورة ليس على حقيقته لانها كشيء بته فلا بد ان يقال في توجيه كلامهم مثل ما قال سورجهم
انه رفسر وجد منهم للمال انه علمهم ثم فعل محلي في النظر الفكري لا كما قال بوز العلامته
ان تلك العلم منها حادث البتة وهكذا مما ليس عين الفسائل صفة زائدة على قوت
انفسها وتلك الصفة لا بد ان لا يكون موافقا للمعانيات في الخصصه والا كما كانت حقيقة العلم
حقيقه واحده تحصله على يكون العلم ١٢١٠ المشهوره والضرورة انه ان العلم حقيقة
من العلم كالحق كالشيء بتمه والسيماوت ومن المصنف لذلك فيه ولا بد من قيامه بالدين
والعلم بالصدق الذي بالعلم فالعلم حقيقة قابله بالعلم حقيقة واحده ثم موصفة ذات اصافته
موجبه تميزها بغيره فلا يصح علقه بالمعروف والمعلوم قد يكون معدوما بالخارج والكان موجبا
فالعلم لا يتوقف على الوجود الخارجي ولا يتم له فيعلم وطعا ان لورال الوجود الخارجي للمعلوم
لما في العلم فاذن للمعلوم بكونه التوحيدي والوجود الخارجي ثم برز التوحيدي ليس معناه عن الوجود
على العلم فلا بد ان يكون له جوهر من الوجود وليس عليه الاثار الخارجية ويكون نزهة في الدين
والله لا يدخل في العلم فان معناه المعلوم عن خارجي دين العالم لا تقرر العلم بالضرورة ثم التوحيدي
غير مصنف وهو كسب موصوفه والذات التي حارها الصور الموصوفه علمه حصوله في الدين من دون
اتصاف وهو الموصوفه فانهم فانه اسم الاقوال في هذا المقام ولهذا كذلك التوحيدي لادع الوجود
خبر في حواشي التفاروق ان الجاهل في الدين حقيقة هو ان الموصوفه في الدين هو كونه كمال
س كونه على عمل لوي ثم سوف ومن الافراد الكيف فصدق صدق في الدين هو كونه كمال
وهو جوهر او كيفا لا اختلاف نوعي الجاهل وهو ما يرفع التوحيدي وهذا الكلام محقق ناظر اما اوله فلان
اصلاح الوجود يستلزم اختلاف المصنف الموصوفه الموصوفه في الدين حدث فيه وهو كونه
ان شخص في الدين فالجاهل في الدين والذات هي حقيقة الجوهر كونه الموصوفه الموصوفه
يكون حمل الجوهر على محله وانما حمل حدثا بعد الكيف الموصوفه عليه بالعلم التوحيدي كما انقوت قبليهم
المتساوي وانما يتبعان الكلام في الجاهل من الوجود في الجاهل فخالص صفات تلك الوجود وحمل
عنه على حقائق الوجود ليس اربابا لمعارفهم السامعي وانما يتبعان ذلك كمال الموصوفه

المساكين حتى يكون اختلاف الحمل خلاصة العلم بالمدراج تحت بسين عالمين واورد
صدق الجور على الخصال الذي جعل اولى فالجور عنه واذا صدق على الكيف فقد تدراج لتحقيق
تحت الكيف بالذات والحق يكون الكيف حسب لها فلا بد من فصل فليزم تركيب حقيقة الجور
مع انها جنس عال فقد ضاعت التسمية بهذا جواب قوله فمدفع ما بان ان اريد بالكيف او محض
اجواب الكاركون العلم كذا وغير رسم الكيف الذي هو مقولته والاصل ان الكيف لطلوع
مئين احدهما وهو المقولته منه من شان وجوده الخارجي ان يكون في موضوع وغير مقتضية
سواء النسبة فان اريد بالمعنى فهو مساوق على الصورة الجورته لكنه ليس مقول بل عرض عام
مع التولات في الذهن في الاشكال وترا جواب بعينه جواب المحقق الذواني ان اطلاق الكيف
على العلم محتمل تشبها بالكيفيات الخارجية في الوجود في الموضوع مع عدم اقتضائه
والنسبة فان محصله الضارح الى الكاركون العلم من مقولته الكيف وليس بينهما فرق الا بان
الكيف معنى واحد عند المحقق فمطلقاته الكيف على العلم متحد وعندنا يجب اطلاق الكيف
عليه حقيقة لكن بمعنى اخر من ان بر المحبس لانه من القوال انك محتمل في قولك العلم من مقولته الكيف
والداعي اطلاق الكيف على معنى اخر عن ان كتاب المس محتمل في قولك العلم اولاد ان الصلح
بذني معين وكذا شرح في عنوان العلم الكيف فلم يوجد له معان ولعله اخذ من اطلاقه في العرض و
علم ان العلم كماله في العلم لا يتصور عالم لكن اقم المعنى الثاني طار المسافة لم يحل مقولته كان
اق الموعول في موضوع ان يكون في موضوع طار المسافة ليجعلها مقولته فماله وانما ثانيا فلان
سواء الكيف المقولته في الاشكال فهذا لان اقتضائه القسمة بين اللواتم البنية للكلمة جوار ان مقولته
العلم المقولته في الاشكال فالتقسيم في جملة مقولته المقولته في جملة مقولته المقولته في جملة مقولته
ادخار وهو المقولته في الاشكال فالتقسيم في جملة مقولته المقولته في جملة مقولته المقولته في جملة مقولته
ان يكون مقتضاه لما قلنا اشكال فانتم قلتم الصورة الصورة الموجودة في محالها كقولكم
الاف مائة لانهما الصورة من حرجية موجودة في محال ما ودي قلت المراد بالقسمة في محالها
سفسم محالها في حجة القاسمة ومنها نسبت الصورة الكيفية في محالها الذي هو في حجة القاسمة
فما مل منه وانما ثانيا فلان صورة الاضمار في الوجود مقسمة القسمة فلهذا صدق علم الكيف بالمعنى الذي
هو عرض عام عنده وحول ان النسبة المقصورة في رسم الاضمار وجوده في رسم الكيف سادس

فانها لا يمكن ان يكون الموضوع الا ويروض الشبهة لموضوعه ولفاس كل منهما الى ان لا يصح
يوج رسم الاضافة منه من حيث وجوده الخارجي بن لقبض التسمية بالمعنى المذكور وهو اللفظ
في الذين كتب بالصفة المذكورة بل منها في الذين تحصلان معا ويعلمان معا لكن من حيث وجود
منها في الخارج ان يكون الصفة المذكورة فان قلت الاضافة لا يمكن وجودها في الخارج فقلت ان
بالوجود الخارجي اعلم من ان يكون منها او من حيث يكون هو وصف وجودها في الخارج فقلت
بداغاية السمع في تحقيق هذا الجواب والله اعلم بحقيقة حال قولوا علم انه ليس ينبغي قولهم كلمات تجوز
الحال كان ورد في كلامهم ان كلمات الجواهر قد من الله من قبل ان الجواهر توجد في الذين
في موضوع وفي الخارج لاني موضوع يمكن ان يتوهم ان الكلي والوجود الذي يتوهم وجوده في تنازه
توجد في الخارج لاني موضوع وتوجد في الذين موضوعه فبني هذا اليوم وقال هذا من باب الصنع ككتاب
فان حشيت الكليات والوجود الوهمي ما يمان عن الخروج عن الزمن والوجود في الخارج بل المراد
في الكلمات لا السيرة سمي فانها قد يوجد في الخارج لاني موضوع ويوجد في الزمن في موضوع
كلمته المتطابق قوله والمعقول من الجواهر وان كان قد صاحب خصوص وجوده المراد
وكيفية كلامه صدق الوض باعتبار خصوص الوجود الوهمي فالمراد بهذا الوجود موضوع في موضوع
باعتبار خصوصه وكان المعقول كليا عو ظاه فان الكلمة وان كانت من المعقولات التي لها كمال
تعرض للذات من حيث هي والذات من حيث هي جوهري وهذا الاعتبار ليس له موضوع وجوابه
ان الكلام الذي سمي على ما نقل من الفدما ان الكلمة صفة العلم فالصورة الذميمة هي الصورة ذميمة
كلمة فليكون عرضا يجب كونه كليا قال الفيلسوف في شرحه ان الصورة هي من حيث هي صورة
واحدة هي عقلية مثلا صورة من حيث كونها متعلقة بكلامها من السورة ومعناها اللفظية الذميمة
بصورة التي هي طبيعة صائفة لان يكون اشياء كثيرة وان لا يكون ولو كانت في اي مادة من
مادة الاشياء من فصل ذلك الشخص فبعبارة او اي واحد من تلك الاشياء سبق الى ان
بذلك كما ان حصل في عقل تلك الصورة بعينها فبمعنى استمر كما وكل بعد بطور فان الصورة التي ذكر
بها العاقل حالها منها هي طبيعة اللفظية لانه ليس في حقيقة كلمة ولا حرفه انتهى قوله فاذا لم يندرج
مقوله بجواره لانه نفس عن المعلم الاول انه لا يذكر دار وجوده المكنيا خارجا عن الموهلة هو اللطيف

9
كان عدم وقوع حقيقته بسبب احسن لها الالزام تحت ما ندرناج تحت المقولات ان يكون
المسيطة العقلية محبة خروجه والذي نقل عن المعلم الاول معناه انه لا بد ان يكون شئ موجود
ولا يصدق عليه مقوله بالذات ولا بالعرض لانه يجب ان يصدق على كل موجود مقوله بالذات تحت
لم يتم اليه في كل موجود فقولنا اذ قمنا الى ذلك الشئ لا يكون موجودا اي من حيث ممتدة اي وجوده
اي حصل ان الحمل على مرتين محل يحتاج في وجوده ممتدة بالوجود ان لم يمتد مع قطع النظر عن الوجود
الغوي اني الى ممتدة المحال الموصوفة بالوجود الالهي مع قطع النظر عن الوجود الغوي اني ومحل للحاج
في وجوده ممتدة اليه الى ممتدة المحال اصله من ممتدة المحال يحتاج الى المحل لفظي وهو ممتد الى المحل
واما خصوص محال فتحتاج مطلقا الى المحل المخصوص في ضمن القسمين لان بدر محال لا تحصل من
وون بذاته المحل الاول يسمى مادة وحالة صورة والمحل الثاني يسمى موضوعا وحالة عرضا
فالمحل الذي يتصور وجوده محال بان يكون عموم مقوله بالوجود عموم محال وخصوصه شئ محتمل لكن يكون عموم
محال على مقوله مستحسف محال يكون واحدا في الموضوع مع لامردان الزمان على شئ محتمل
ممكنة الكلمة التي هي كمدولة الوجود وانما شكل من شخصات الجسم وعلته مستحسفة فاقدم وانما
ما يوجب انه كلام المتكلمين من المشايخ لان الشرايين غير قابلين لوجوده الغوي فلهذا اورد في
وغير قابلين لوجود الصور النوعية فاقبته باطيم فلذلك عندم يحتاج الى محال من المحل مستحسف
في محال لغوي في الموضوع والامارة عندم واحدا في مقوله الامر او لا يمكن في قولنا الجسم
الامكان يجب على الامر لا يمكن انما اني على النورين الامكان شئ شئ باللفظ
الي ذاته مع قطع النظر عن الغوي ان كان الشئ ممتدا في الوجود لما يمنع عن شئ كذا واذا
احد بذاته في المقوم في الوجود امتنع شئ من الامكان في الفصل في الوجود
على راي الفلاس فان الفلاس اذا اجد جسمية مع قطع النظر عن الصورة العقلية كذا
اجزائه واذا اجد مع صورة الهيكلية يمنع لذلك على رايهم وروا المانع لانهم لم يروا
الكان شئ شئ شئ بحيث لا يذنب المانع عند رايهم او لا يمكن كسب نفس الامر في الامكان
على الصبح عند الفرض لان وجوده لا يمكن بالنظر الى جسمية كل جسمية من الجسم
فصل ما يمكن فيه الوجود وروا الامكان وجوده الوجود بالفضل فان الوجود الامكان بالفضل
والعلم بالصلح فذلك من مقيد الفرض الاصل الفلاس واذا اورد الوجود في الوجود فذلك

من عدم الوجود في الوجود المحو ته اذ وكلف بزم وانه مقتضى الوجود على ما كان
تتفاوت المحو مضافا اليه **قوله** اذ لا مانع من عدم وقوع خصيصة لسطه الشمس لما اطلت له من غير الوجود
المقولة ان يكون مرتكبا على ما دام السير والعطف مع خروجه والزمي نقل عن المعنى ليعمل في
لان ذلك ان يكون موحدا اوله لصدق عليه قوله بان ذلك وانما هو من لذاته بحسب ان لصدق على كل
سواء بالذات حتى يلزم الهم في كل موحدا في الوجود انفس الى ذلك الشيء لا يكون موحدا اي في حيزه
اي ووجه شبهته اي على ان الحمل على من حمل شيئا في موحدا منه لانه لو كان ان لم يكن مع وقوع النظر
عن الوجود الفوقاني الى الوجود الوجودي بالوجود الوجودي مع وقوع النظر عن الوجود الفوقاني و
على لا يحتاج في موحدا منه من الوجود الى الوجود بل منه في الحمل على موحدا في الوجود الفوقاني
الحمل موحدا وانما هو في الوجود الفوقاني الى الوجود الفوقاني في ضمن القسمين لان من الوجود
من دون بر الحمل الوجودي في مادة وماله موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
لعدم وجوده في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
لست محض المجال يكون واحد في الموضوع في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
والشكل من شمس الحسب وعلته في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
الاسرار في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
محم عند موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
قوله والمراد بالمكان في تعريفه هو المكان المحسوس لغيره لا المكان الفوقاني في الوجود الفوقاني
امكان موت الشيء بالشيء الذي وانه مع وقوع النظر عن الفوقاني كان الشيء في الوجود الفوقاني
مع عن موت الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني
يمكن ان يحصل اجزائه واذ احدث مع حوزة الفلكية تمنع ذلك على علمه في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني
والذات المكان موت الشيء في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني في موحدا في الوجود الفوقاني
لا يمكن ان يكون الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني
في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني
واما اذا اردت بالمكان في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني في الوجود الفوقاني

لا يصدق السريفي على سبي من اراد ايسم بل على الهوي لان الاستعداد من لا يصدق
المحقق الهوي في زعمهم وليس مقصود ان تصح ارادة الراكب الاستعدادي كيف وقد صرح به في
ان المراد الراكب في ذلك نفس الراكب وصرح ان امكانه من الاستعداد تعني فصله عن الراكب
لا في شئ كان له كاشفا عن الفصل انما التوافق المواضعة على اللاحق فان الاستعداد على
ارادة الاستعدادي الراكب عدمه والاراد علمه او عبارة **قوله** ان يقول على ذلك اني ان يوجد في التوفيق
ميدان حاصله او اخرج الاستعدادات الوضعية كالسطح وهو ما من فيه الحجر فيلحقه بقية الاعوان التي
على اوتها فمقدور لها من فائدة اما ان السطح هو الهوي واما التوافق فانه ان يشترط ما يصدق على
الحجر وذا بناءه على التفرقة بين الارادة اللغوية والاشتمالية اما الدليل فانه السطح هو الهوي
على طرفه فترك مفهوم احداهما على الآخر لصرف على مجموعهما انه هو مكن فيه عرض اللاحق والمذكورة اما على
التالي فلهذا ان يوجد اللاحق الذي يصح انهما نفس حسنة من غير اعتبارها وبتوافق عنهما كما
واو كذا كنت تلك الاستعدادات حسنة فانهم السطح الهوي الى المتغير لا مع عن كذا
لم يتقبل عنهم القول بالسطح المتصل انما فان يكون بالسطح المتعلق من الجواهر الفريدة مهربا
سواء في القول فلهذا لم يخصبهم نسبة هذا القول لكن لا يفرق انما كما هو صدوره لان السطح الهوي على
اي وجه كان الراجع لهذا الفيد الراكب ارادة الاستعداد حسنة فانه **قوله** الثاني اولى لان السطح الهوي
عند الفلاسفة من المستحيلات فلهذا من رتبة الراكب ارادة قوله وان عرض حركته
المشترقة الح بالارادة واد على التوفيق المذكور من قبل الهوي لكن لما كان اللاحق دارا
و ادور على نقل ذلك كما ذكره **قوله** والحوار ان المراد من التوافق في هذا الحكم هو التوافق بالذات
الح التوافق ان يقال انه مقتض ح بالضرورة الحسنة فانها قابل بالذات لللاحق ويدفع فائدة
انها يخرج الفيد الجوهري المراد ما هو حركته في الذات وقابل لللاحق في تلك المرتبة وندد للصدق
الذي مجموع السوي والضرورة على زعمهم على الصورة فقط عند مكرى الهوي للذات الحسنة هو في
مرتبة الذات وتحتاج كما ان ذلك التوافق كما هو في ماوى الراجي حسب وهو الصورة اللغوية
وهو لا بد من المس تحته في قوله حركته من الهوي والضرورة لذن ما علمه هو حركته
فانه **قوله** فالصورة حسنة ان يكون فاللاحق هو المتقابل لذكره مني على زعمهم ان ما في العقل لا يكون
فيه حوة ارماد الا في ذلك ان الصورة ما هي فعلية الهوي وتدل على اني ان يكون فعلية حوة الاستعداد

بما عليه ما قاله سني و العالني ان العلم يدركي بر ما عينا مصداق الوجود كما في قوله تعالى انما الالهة الباطن
العلمية جسمي صفات هذا العلم انما الالهة او العلم منسوق للكلية ومنها وجوده كحذف الالهة فيقال هو العلم
بما هي صفات المبروني والصوره والملازم منها من العلم الذي الالهة فيقال فيهما كالتان لان صفات
المادة والصوره احوال لا تحتاج الى المادة في الوجود لان البحث اعم من وجود المادة والصوره او من
المادة والصوره وكل ذلك غشبي عن المادة والمواحدة علم بان الالهة ما كان البحث فيه عن امور لا تتعلق
الى المادة لان احوال لا يحتاج فالصوره لان الحاجة لا تحتاج الى نفسها والصوره كحتاج اليها
بالمادة فله نوع بان المراد في نفسه الحكمه الامور المتماثلة الى المادة بحيث تثبت لها اللطام وهو صحت
العلمية كمنه على صفات كخط من ان الالهة التي قد مر من حيث ان صفات من الصفات
التي واذا كان المراد من صفات التي لا يدرك عن المادة لا تمت في الطبع ولو لم يكن ان الالهة
في التي الجسم لان حصة المادة بل الجسم يختص عنها في التبدل والتمتع والحوادث التي تعلم العلم من
بالمادة يختص عنها في الطبع فانهم قد يورد ان من حيث المادة للصوره ان الصوره تقوم بغير
وورد سفلن بالمادة والطول غير علم لان المراد من حصة المادة ان يكون على نظر الالهة مقدما
على ثبوت الصفات الذي ومنها حصة المادة انما كانت بعد ثبوت هذه الصفات فانه قوله
صعبا من الطبع او بان الجسم هو وضعه اه الصوره صرف الجبر كما لا يخفى واعلم ان الجسم
يمكن ارجاعها الى ان الجسم منضج واحد الى الالهة ليس موقفا من اجزاء الجسمي الذي انه قابل الالهة
الى ثباتها في غير صفاتها في الصوره ذلك في ان الموضوع الجسم لكن لما ان منظر علم
من الطبع انه لا يستعمل اما البحث عن الاتصال فيما تراى في ان الاتصال في الجسم فقد لفت
بالرآن مدني طبعي ولذا في من العلوم او ليس ثبوت الطهرات للذات تجوزي فقد طلب بان
كما جعل في فن الرآن في راجع بان ثبوت الذات انما يكون ضرورة او كان الذات مصورا
اللفظ او ادا كان متصورا بغيره فقد لان عنوان الموضوع هو هذا الوجه وكسر الواقي وانما لم
ومنها هو منصور بالوجه فطلب اثبات الاتصال بالرآن في طلب ثبوت الاتصال على انه من
حوادثه فلهذا هو فيكون ان الجسم منضج في مرتبة منتهى نقصه وعلم بان يكون
المسند من المسائل الفلسفة الذي الالهة وقد لفت ثبوت الاتصال من دون ملاحظ

الكل من سائر الكائنات ما كان منسوبة اليه

بملايين
تالاد من ذلك الثمن المتصرف في البر والبحر في بلاد الهند
عازية الامن حصة المادة للتعامل لئلا يحد على من يملكه من الاعراض وعلى ما وراثة من ان يكون المستفيد
اذا استدل عليها بالبيانات المتقدمة وانما تحت عدم ان كانت من الاعراض الفوقية فقط من اجل ان
السلب فليس من العوارض التي تعلم بعدم الاحتضار وان اردت العدم فليس من العوارض التي تعلم بعدم
التلف عنها على رايهم وحوارها اختيار الاول ويجعل السلب عدوليا تاما لعدم الاحتضار عن عوارض
المعروف الا الاحتضار بل قد يكون العدم في سائر الاعراض ووقوع العوارض في سائر الاعراض
ثم التمسك عنه على الوجه قد يكون الاحتضار في سائر الاعراض فيكون من العلة لادب التمسك وقد يكون من
عوارض التمسك لكن ليس عروفا من حيث المادة فيكون التمسك من العلة لادب التمسك اذا كان من
الركيزة ولو لم يكن من الطبع او بالبيانات المتقدمة فيكون من الرابض وانما التمسك عن التمسك لادب التمسك
فان اردت السلب كسب اي راجح وطوره عليه فنؤمن الطبع اليقين في يكون اتمات التمسك المطلق
او الوهمي بوظيفة البنية وان التمسك بالالف المطلق كعدم تميزها فلا يكون من الطبع الا من حيث السلب
كما يكون من الرابض من حيث البيان المتقدمة واما التمسك عن عدم تميزها في العوارض اردت الطبع
كسب اي راجح فنؤمن الطبع في الرد ان اردت التمسك التمسك التمسك فيكون من العلة لادب التمسك
الطبع او التمسك بل لا يبعث ان التمسك المقام واما ما اردت التمسك لكونه ليس هو ذلك شي اخر في قوله
لان القدر المستعمل ان اتمات الموضوع معروف عنها لا يمس من موازها كما اذا كانت التمسك في
عزمها كما في قوله اوله في ان التمسك في ادبها بالالتصاق مع التمسك في التمسك عن قوله
العلم الا المستعمل به على التمسك في التمسك بالبيانات المتقدمة وقوله بالبيانات المتقدمة
بملايين العوارض المعزوم على المذكور في كل صن الدخيل الاستدلال بالبيانات المتقدمة في
عوارض ان المانع من امتناع التمسك عن الاتيات ولدو شرفه البيان الطبع او غامبان
يكون تميزه من حيث الطبع وذا ليدل في حوار التمسك عن الاتيات لان التمسك لادب
يكون المول من الاعراض وذن ما هو مفرغ عنه نعم في سائر الاعراض لو اردت ان يكون
واعيا للكل من التمسك بالبيانات المتقدمة في كل الاعراض الطبع في قوله في سائر الاعراض

الصحيح مع هذه الكثرة المخطوفة عدد صحيح لا كسرة فيه احد ويكون مراد صحيح الترتيب واما عند صحيح
كسرة اقل من واحد فيضم هذا الصحيح الصحيح الموقوف مع هذا الكثرة ويؤيد الكثرة الزيادة فيقول ان مراد
هذا الصحيح مع هذا الكثرة المعطوف من واحد مع هذا الكثرة انما هو من الواحد ونصف
هذا الصحيح مع هذا الكثرة انما هو ناقص من الواحد صحيح مراد الصحيح الموقوف مع الكثرة
س والبرعي الصحيح وكسرة ونصف الصحيح في كسرة فيقول ان مراد الكثرة انما هو من الواحد
مؤدا كان او موقوف اقل من الكثرة الاصل لان كسرة الى الكسرة الاصل كسرة الى الواحد على المشبهة
توقف الفرب ونصف حاصل ضرب الصحيح في الكسرة كسرة من حسن البر الاصل في مجموع هذه الكثرة ان
يلتص عددا صحيحا في ربع الكسرة ياب عليه فلا يكون الصحيح صحيحا والذكيون ناقصا عن الصحيح مجموع هذا الكثرة يكون
بالضمان مع الكسرة صحيحا فان جمع مراد الكسرة مع الكسرة الخارج الكسرة الاصل الذي هو مجموع كسرة الكسرة
من الكسرة المعطوف فاقدم فادركه هذا فلتشبه الامل على المقصود ونقل او المكن مع مروج كسرة
كسرة مخرجها فلا يكون هذا الكسرة الكسرة صحيحا فادركه كسرة في الواقع لا يصح الكسرة
مع مخرجها كسرة اثنين ووتر المثلث الموقوف من كسرة اثنين وكسرة مخرجها كسرة المثلث الموقوف من كسرة
له وتر في الواقع هذا هو ما في الشرع وهو على التقصير او لعمامة او ثم هذا المكن كسرة كسرة المثلث وتر على مخرجها
والله تعالى اعلم بالارواح والوقوع في الواقع فادركه كسرة في الواقع كسرة المثلث الموقوف من كسرة
وذلك كسرة في الواقع فلا قدر الموقوف في الواقع واصل على ما ذكره في كسرة المثلث الموقوف من كسرة
من البيان ان لا يكون العدد الا من كسرة كسرة الموقوف فان مراد الكسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
صحيح مع كسرة لا يكون كسرة من الكسرة الموقوف فان مراد الكسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
قويو وكان اقل منه لكن حاز ان حصل من هذا المثلث ونصف ضرب العدد الصحيح في هذا المثلث عدد صحيح
فان الاحساس المختلفة من كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
كان المقصود من قول المصنف ان كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
على تقدير اللفظ كسرة ان يكون اللفظ في كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
وذا القول هو ما قلنا المتكلمون يعرفون بان كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
من كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة
اللفظ فادركه من القول بان كسرة الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة المثلث الموقوف من كسرة

... من الموز من ...
 مثل ما على بيان العروس لانه فرضنا ...
 ثم بين ان مثلث اوب س وثلث ح ر ج ...
 او المرحوب ا ب ح اطاقم اسقط مثلث ح ر ج ...
 من و بين فيروانه على تقدير المرحوب ...
 فان اسقط المثلث مع هذه المثلث ...
 سطح اخر وهو خط ر ي و س و ثلث ا و ب ...
 مثلث ا ب ح و سطح ا ب ح ...
 بعد زيادة المثلث المذكور ...
 مثلث ح ر ي مقبوضا على الضلعان ...
 وخط ر و ك و ا بعد اسقاط من مثلث ح ر ج ...
 بل يزل وي السطحين وان اسقط من مثلث ا ب ح ...
 ح ح ط و ذلك المثلث مقبوضا على ر ف ...
 قدر س و ثم من س و اة خط ا ب ح ...
 وخط ح ر ي مشترك وكذا س و ي ...
 من الموز من و امسك س و ي ...
 من احد طرفي الزاوية فاسما ا ب ا الى طرف ...
 ا ب و ي الضلعين المتساويين و س و ي ...
 على التوالى بكون عدم امكان ا ح ر ج ...
 من ثلثة خطوط حوريه تسمى كل واحد منها ...
 ا بعد الخطوط لا المثلث الذي على س و ي ...
 الثالث وعلى س و ي في الاعلى ...
 الثاني دون الثالث الى السادس ...
 لان تاسع الخطوط يمكن ان يحول ...

في اللات فخط الاول $\frac{1}{2}$ سطح كبر من القطر الثاني و $\frac{1}{2}$ الابعاد الاولى كما اولها يكون تمامها $\frac{1}{2}$ سطح
من الاضلاع ثم على السطح الذي من خط الثاني والثالث و يمتد الى طرفه يكون قطر المسطح و $\frac{1}{2}$ من ذلك
ما ذكر اني ما ذكر في هذا و ان كتاب اقليدس ان كل القطبين بمن و فصل احدهما مني يدعيه الاعلى العمل الذي
فانتم انزل السكال المية على العمل فخر فخره قلت مع ذلك لا يكون المربع النقيم الزوايا له لا يند الف
من المصنف و نقل الشيخ في المثال بر ابرمونيون لان كتب ان الكلام منجوه ما كان المربع على الترابه شكال و لم يعرف
عديت سيو حتم غم انه جدي لم صيته الاله لامل الهندسته على اصل الجرامينج للكارم شكال المربع $\frac{1}{2}$ من
بين المكان المربع بل و صوره واندر $\frac{1}{2}$ من الجوانب على القول فخر فخره الى الكار المربع $\frac{1}{2}$ من
و المربع لا زعم عليه بل من ماري على صورة المربع $\frac{1}{2}$ من حقيقتة او شكال فخره و التحرف اما ان اللفظ
انجز الهم من الاول و الثالث بل بحرف الى فوق و $\frac{1}{2}$ المربع لا يكون من الثالث و هي نفس بل حرقه و كذا
بدا الحرف امان يقع ما حقا من اللفظ و ذلك و يكون منها ما نفس فقد حصل الموضع منها و كذا حال الثالث
و الرابع و اما ان يقع بينهما ما كذا لها فقد بركت احط المسقون منها فلهذا في الكراف و اما ان يقع
ما حقا من الاول و الثاني فلهذا في الكراف و اجزاء يحصل خط مستقيم و لا يسبل لان يقع موجه حقا و
موجه فيما بينها لان هذا اللفظ لم يجر و اذ اثبت خط مستقيم فبقي مستقيم اخر فبقي مستقيم اخر فبقي مستقيم اخر
و لان زاد و نقص بر او يجر فلهذا في الكراف و ان كان زيادة جبر او نقصان له يكون مزيد بر او حرر
نقصان نقصان فزيادة و نقصان ما قبل من جبر و نقصان ثم بوضع الاخر كذا في ذلك و كذا في اجزاء
اجزاء فلهذا في المربع ملاحظ فانه في المربع ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلوه حاصل في المربع
اشارة نسبة ضلوه من قطر المربع و ضلوه من المربع مما الى المربع و مبطل المربع من المربع الذي
و ان على اشياء ان حصف الموجه من المربع و اوله افضل و لا لعل المذكر في الشرح مقبول مربع قطر المربع
مربع الضلع فلهذا في القطر نسبة الى مربع الضلع لا توجد من عدد من بعض المثلثة لو كان مربع في اللفظ
مربع اخر عددي فاذا ضلع بر اللفظ حصل ثلثة اعداد او متواليات على نسبة المربع المصنف و المربع
الضعف و بعد و ضعف الضلع و الاول منها مربع بالعرض للذي يكون الثاني ليعمل الثالث كما هو
في المقام الثالث و اشكال و اشكال من ان كل ثلثة اعداد متواليات على نسبة و يكون الاول مربع الثالث
فقد ان يكون مربع عددي ضعف المربع عددي و الاخر من في اشكال الثاني من المتساوية الاعداد
المساوية على نسبة الميزة من الواحد الى مالا مالا لعل منها مربع و الثاني من المربع

أقل عددين على نسبة الضعفة فما بعد ان جميع الاعداد التي يكون بينهما ضعف كما يطر من سلك
 العشر من من المقالة السابقة ولينة المعدودات يجب حلقها في العتواد وان شئت فاست
 من الشكل اي وى عشر من تلك المقالة ان اذ القطن من عدد من عدوان على تلك النسبة فذا
 لو كان بين عددين نسبة ضعفية يكون مشا لنسبة عدوتها فلذها لو كانت لكان من الواضه وان
 واسطه عدوتها يكون لسه الاثنين اليها نسبتها الي الواحد وى اما عدوتها صحيحه وطهران ان نفس بينهما عد
 صحيح واما عدوتها عدوتها وى اما الواحد مع خروصه فيلذها بينهما واما لو كانت تلك النسبة مشا
 بين نسبة مربعي التور والضلح مشا لانه نسبة عدوتها ولا صميتها وسعدت الدرعي فمن اورد
 كون الواسطه حرق صميا فير لسه الاثنين وواحد مشني بانها الى الضعفة وكلام من لم يقم
 من هذا الدليل واما ان لم يس بين الاثنين والواحد واسطه وى كسره فلذها لو كان لكان مربعه الذي
 سوه والكسره فيكون مربع وى الكسره وكسره ويا تخطح الطرف من الذي سوه وجميع ما لسه
 ان سح عشر من التفاضل ان توان كل ثلثة اعداومتناسله فربح الواسطه في سطح الطرف
 فاذ ان قد بان لك ان النسبة التي لسه الى الضعفة لا يكون مشني لنسبة عدوتها وقدت انها مشا
 لسه القطر الى الضلع فليس لسه القطر الى الضلع ان عدوتها فلو جدها على مشك يقسمها بالثلاثة
 مرة بعد اخرى فاذ ان ما قبلها في القسمة لاذي ما قبلها في اخرتها فكلها وقول ان في النسبة
 الصميتها في ذلك به ولعل انما في حصاره ان الذي يذم من كفى النسبة الصميتها فتو لها الف مائة
 وتو لها في القسمة لكان الخمر المنهني عاومسكها واما ان تلك الالف وان قوة فذها فعمل وجهها
 في مستقر القول انه يذم الاخر التي لا تسمى ومنتاسبه فم لو جدها على مشك فلذها في النسبة كمنهني
 الاضال ضامل اعلم ان اولين بين ان كسرة المربع اولى لربع نسبة الضلع الى الضلع مشا
 بان ضرب حذر المربع الاول في حذر المربع الثاني يحصل سطح خمسة المربع الاول الى
 ذو المسطح كسرة حذر الاول الى حذر الثاني لان كسرة سطح العددين في عدوتها ولذها البعده
 يذو المسطح الى المربع اليها تلك النسبة فبسته المربع الاول الى ذو المربع كسرة الى المربع
 الثاني في نسبة حذرهما مشا ولين ان لسه سطح العدوتها في ثالث كسرتها بان الاول
 عدد صحيح لو جدها على مشك وواحد الثاني في سطح عدوا واحد في الثالث في النسبة
 من سطح العدوا لاول كسرة عدد المسطح العدوا الثاني اليه في ابدالها لكان لسه سطح العدوا

الى سطح العود الثاني مستبة العود الثاني الى العود الاول ^ع اقل ان يكون
 مستبة المشاة بعد لوجه انما يكون فيما له عاوشترك في الكلام في اثبات المقادير والقياس
 لها عاوشترك فاقلت على اصل امر كل مقدار له عاوشترك في حاصل الدليل ثبات
 المقادير من اجزاء الاخرى كان مستبة مربع القطر ومربع الضلع مستبة اصلها لانها
 عدوان على هذا المقدر ومرة النسبة بالقياس الى الضلع مستبة القطر الى الضلع مستبة
 بالقياس الى الضلع ولست هذه النسبة في الاعداد مستبة القطر الى الضلع كما قد يكون
 مستبة الى عاوشترك فلزم ان يكون كل جزء منها قايلا للنسبة مفرط لوز الذي لا يتجزأ
 مستقاما وحلف فاقول المقادير من اجزاء الاخرى قلت مستبة من انهم الدليل على
 على الطال امر لكن المقصود من هذا الدليل اثبات النسبة الفسنة بالذات كما دام ما كان قايلا
 كفي لهذا فاقول لا يسيل الى اثبات ان كل سطح محيط في خط يكون على السمتان اثبات
 النسبة المشاة بين المرعنين بقدمات ذكره اولدس او اثبات النسبة المشاة بين كل
 احزني السطح بحيث لا تنسى على التباد والمشارك فيقول ان النسبة مستبة السطح المحيط في خط
 كنسبة المحيط فلكل خطان ا ب و الحظ والمفروب فيه جزئون السطح الى غير ان
 في حركته الى ب فلكل حظه ه مثل حظه او حظه ا مثل حظه او حظه او حظه او حظه
 فيم الزوايا ثم حركه مثل حظه الى ب وحركه من ج عمودي ك وحركه الى ر
 ان سدا قياطر وثمان علوم في خطونهم خارج من ز الى ي على اقل من قائلين
 بلين السدا في علا في على لفظه ك فيقول ان زاوية ه ي ا و زاوية ز د ي س و ه ي ا
 و زاوية ه ي ا و زاوية ز د ي س و ه ي ا و زاوية ز د ي س و ه ي ا و زاوية ز د ي س و ه ي ا
 مستوية فاقول مستوية ه ي ا ك في سطح محيط في ح فاقول في ح فاقول مستوية ه ي ا
 الارتفاع على د ي ك مستبة السطحين كنسبة المحيط لان اولدس من في الاول من
 حاس ان النسبة السطح المتساوية الارتفاع من الموازن لسمة التواعد مستبة ان سطح
 المحيط في ح كنسبة المحيط كما في الاعداد مستبة حاصل حركه العود من ج عند مستبة العود من
 لكن اثران مختلف فيما و اثبات مستبة ان سمة المرع المحيط الى مربع حركته ضلعا مشاة
 بان لفظ احد الضلع المرع في الزوايا الاولى الى السطح مستبة صلعه و لزم حاصل المرع

في
 حركه
 المستوية

حال سويك... من المقاطع الساتية... كل خطا او نصف...
 في الزيادة مع مربع النصف لساوي مربع النصف مع الزيادة وبين الموقوف على ان...
 عذب او نصف على حود اسم مربع حرز ولكن...
 ال واخرج بك ي دل ك مع فرس للمعين وبما مت ويا ن كاس في المقاطع الاولى واسم كل احدها
 فحدث مسبوها سطح سوارته الاصلح فاعية الزوايا كما يشك في كمال المقاطع الاولى سطح اسرار
 ورو سطح اجر بسع سطح بحر سطح حرب ك مع و سطح ك ال يجر و بما متماثل و سطح ك ال و دو بمو مربع
 و سطح ك ال يجر و دو بمو مربع لان للمعين مت ويا ن فخط ك ك ي مت ويا ن وكذا تقاطعها بالاول
 والزايا فوايم و سطح حوزج زو بمو مربع نصف الخط مع الزيادة فخط اجر بسع مت وية سطح حرب ك
 نسوي حلي اجر ب و وكذا تقاطعه اعني خطي سطح ك ك و خط سطح المقاطع ك ك فهو مت وية
 واد جعل سطح المنتم الاول و مربع الزيادة مشترك في سطح اسرار ك ك للمعين و مربع الزيادة فاذا جعل
 مربع ك ي زج و دو بمو مربع ك ال لمهاذا خط حرب اعني نصف الخط المقو من مسبوها فخط اسرار ال
 سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع نصف الخط و مربع حوزج او بمو مربع نصف الخط مع الزيادة
 مت ان الخطا نصف و... الخط مع الزيادة في الزيادة و سطح النصف م و مربع النصف م
 مسوول لا يتم بالبيان لهذا هو... الخط ك ك ي حوزج م مربع ك ي رو ك ال للمعين
 ريد هذا المربع مع هذا المربع... الخط في الزيادة مع مربع النصف م و بالمربع النصف مع الزيادة
 الخط ك ك ي حوزج م و ان ريد هذا المربع بدون الخط ك ك ي حوزج م و الخط مع الزيادة في الزيادة
 النصف مسو صاعته بقدر اجزاء الخطين م و مربع النصف مع الزيادة فخطا و سطح الخط مع الزيادة في الزيادة
 في الزيادة مع مربع النصف على مربع النصف مع الزيادة لكن الاسرفه سهل فانه يمكن اثبات هذا المظهر
 اخر غير متوقف على الاتصال ولا على امتثال ان مربع النصف الخط مع الزيادة م و مربع النصف الخط مع الزيادة
 حرب نصف الخط في الزيادة و سطح الخط مع الزيادة عبارة عن سطح الخط في الزيادة اعني سطح
 نصف الخط في الزيادة و سطح الزيادة في الزيادة اعني مربع الزيادة فاذن سطح الخط مع الزيادة في الزيادة
 مع مربع النصف الخط م و مربع النصف مع الزيادة و هو البرهان وهو هو نصف على الاتصال ك لا يخفى واما
 بيان ان مربع النصف م و مربع النصف م و نصف حوزج احد القسمين في الاخر فخطا ما و اقله ك حوزج م و ان الخط
 يتبع فيه الى اثبات الاتصال وهو... الخط ك ك ي حوزج م و مربع النصف مع الزيادة م و مربع النصف

الاجزاء التي لا تنجز في حركاتها وتكون الحركة المبطنة من دون تحليل اللون وغير
الذي ليس كما علم بعض ان الجزاء الثاني من الحركة من جهة المركز في تلك الفترة في ذاتها صالحة لتوقيع الحركة على القوة
المذكورة فاذن قد نعلم المكان وجود الدائرة على السطح الذي هو السطح وقية المطلوب فان ذلك علم
يتم كيف لو كانت المسافة مماثلة للحركة على الوجه الموصوف كانت صالحة لتوقيع الحركة على الارتفاع في قوله وعلى ذلك
بات الكرة تتحرك في الدائرة في مسيرها وتبين هذا الفرض على التوقفين فيكون احدهما مع انقضاء الدائرة
ويجب لعقد التقاطع العظيم والحوال من غير انزلة الجو حتى يهود الي الموضح الاول فحدث سطح مستوي في
سطح سواد المشترك بين الارتفاعين ويبقى في الحظوظ الدائرة منها الى بحيث الكرة فيضع على اصل الحركة
الدائرة المكان الحركة الموصوفة في قوله ما يتغير على الطرف من الارتفاع وان حركته الدورانية على وجه مستوي
واذرة لا يكون عليها على اصل الحركة والاعلى اصل الانفعال في تلك في امكانه لكن وقوعها من مركز عند
ارادة رسم الدائرة غير وجودها لان مركز الدائرة بحيث لا يظفر في مركزها من الفخر من حيثها
غير موقوف به وكذا وجود سطح مستوي لا يكون فيه بذلك الفقدان لرفع او انخفاض وان كان يمكن
لكن السطح مستوي في الدائرة هي احد من الفخار المحرم يكونها دائرة حقيقة في الغاية لثمة الوضعية في قوله في
الشيء في الفاعل والنجاة بعد ان اثبت انه حاصل ان الكرة موجودة لان الجسم ما يوجد غير موقوف على الفاعل
والشكل العظيم لكل الكرة لان الطبيعة القاطنة لكل واحدة في الارتفاع والحدة وقيل الفاعل الوجه
في المادة الواحدة لا يتكيف وطايران ما عدد الكثرة بوجوده في الاعمال المتخلفة لان الدكال المضلثة في
ورواها في الكمال المستندة في الكرة فيها اختلاف في الامتداد والقدرة من الوطدان المطلوب الذي
من الوجه الى الطرف كلها تحلوه واذ اثبتت الكرة فمن قطعها في الخارج او في التمام حركت وايزيد
او في التمام هذا الوجه مما لا ينبغي على اصل الانفعال وفيه لفظه فان الوجه المذكور وانما يسر على اصل الانفعال
كلها متوقفة على اثبات الطبيعة في الاجسام وان الشكل مضمونها وان مضمونها في الطبيعة في المادة الواحدة
لا يكون الامر لو اصرر الكل ممنوع بل باطل عند شيخي محمد وليكن اثباتها بدليلات كما لا يخفى على المتأمل
في مسألتها ثم ان الشيء ليس على ان لمس لقطع في ماؤها بل انما منها الاعانة وانما على حقيقة وانما هو
مجموع لا يجوز ان يكون واجب الوجود في نفسه وحيده متعلق ارادة في ما هو معدود على الجسم من السطح والحظ
واذا ما كان الارتفاع مما لا يجوز ان يتولى ما هو كثره للمعلم بما يتبعها الكثرة لا على القول بالارادة في
ثم سيعبر الله به فيما بعد ان هي قوة لها استعداد في ظهور الامور الكثرة واذا كان الامر كذلك في

ان يكون في المادة استبداداً لقبول شكل واحد فيه امور كثيرة من احدى اقسامه سببه بيان من
ان اختلاف القدر في اشكال الريفية بالفضل كذلك ممنوع وكيف يكون كذلك لان جسم مستقل عنده والحد
فمن الشغل بالفضل وقد اوتوا في الفيزياء بان الامور اسمية غير موجودة بالفضل وان ارادوا ان
تقدر ان المختلفه متوحد فمثل لكن لا يلزم منه صعود الافعال المختلفة عن الطبيعة بل فعلها انما هو واحد
عارض للمسم غزوي الازمنة مثل اليوم امسداوات مختلفة للاستعمال في فكيف وجود واحد
مصحح لا تنزع امور كحورنه عن السبب الحقيقي الذي لا يشابه لكثرة عندهم في صدور العقل لادول المصطلح
الاحكام والعلم سلف الوجود والوجوب من الواجب البسيط من جميع الوجوه عندهم حتى اوصوا صدور
الذات عن العقل لادول باعتبار الانقضاء بتلك الاوصاف فما بال الطبيعية لا يجوز صدور الفعل الواحد
المتشابه لثبوت الكثرة وانما هما في الوجود متوحد في كل كون من حيث لا تنزع القدرات مختلفة من المركز الكثرة
او اعين صعوده في صدور الكثرة فيها الفيزياء لان فيها الفيزياء القدرات ولكن في المركز المختلفة لان كماله
عن الصدور كان بعدوا الافعال وكثرة لادول منه ففرض المركز فالتلك الكثرة لسطح الكمال اذا
الانقضاء المركز لا يوجد فيها في اربعة الى الواحدة قلت للقول بهذا لولم لا يصيد لانه ان امتنع عقل
السيطرة في المادة بوجوده كثره فيمتنع ان يكون فعله الشكل الكروي وان اعلم فيمكن صدور الكروي عندنا
لوسم اكل فحاجة ما لزم ان الشكل الكروي طبيعي للمخمس البسيط بوضوح وطبيعته لكن يجوز ان يكون الطبيعة غير
من خصائصها كما لزم كما حوز الشرح ان يكون النار حورنه عن حيزه الطبيعية ان وقت حيث يتبين مركزها
في عالم الكاس حورنه الحد وقال لا يتبعها الحار عن المانع عن مقتضى الطبيعة والاعمال حورنه ان
حورنه من حيث الاحتمالات كما كان حورنه اسمي لاجزاء والما في الواقع فالتلك السبب الفاسد مقصود في الدنيا
وهي العاقلة كما ان في ذلك في ارات قلت التي دليل على هذا ان الفاسد هناك لا ذلك حورنه في فان
قلت ذب كرويه لافلاك حورنه في علم اهل علم قلت لادول الدلائل المختلفة في الازمنة الا على الكثرة هي
صعدان لك ان اقام الوسائل بعد الوجود على اصل الافعال متشكك فكيف على عالمي حورنه على قول الاحكام
الجزء يلزم الفيزياء وجود المادة نداء تكلام من الشرح لشيء الى ان الوجود لادول غير يلزم على اصحاب الحورنه وجود الازمنة
خلفه ان فوضن لفظ يكون لفظ حورنه في جميع حورنه من اجزاء حورنه اجزاء ذلك الحورنه
من حيث حيث يكون لفظ تلك اللفظ فان كان ملاقياً من دون فوضن هو المطلوب والحال فيها
الذات والحجب سلف الوجود ولا بد ان يجد لوضع اجزاء متساوية في الوجود في الفيزياء

وكذا يوضح الى ان مبلغ ذلك يكون من سبعة الدرهم سبع ابره وهو المطلوب وانت لا تدري من علمك
ان وضع الخط الثاني اكان ملائمة للخط الاول والاولى مع جاسنة الطرفين فقد خيل ابره لكل
من الخطين وان كان طرف من الخطوط الاولي مستقيماً لا يكون الخطان متماثلين التبريل يكونان متفقين
على ان يكونا فيهما طرف والمعلم مناهة القوة كذا ان لا يلاقى بالقطعة الموضحة من اذواكل الصانع خط مستقيم
بالبرهان يكون عند لفظ الخط في الفتح بين كل من المتساويين بقدره ويكون الاضلاع موقوفة
ثمة اجزاها فادوم خط في الاضلاع من ذلك الاضلاع التي كان عنده ومعنى الفتح فوق ذلك انما
نراه الخط بقدر اجزا الواحد لا يطبق من على اجزا الوساوي فالحظ الذي يوضع في هذا الاضلاع يكون الخط
الاول طرف والاضلاع من الخط الى المركز عند القوة ومعنى موقوفة كذا وان تاملت في هذا الشكل علمت
صدق المقال حيث لا يمكن ان يقع خط مستقيم مستقيم الى مركز المركزي على السواويل يكون
نسبة الى الكروي المقصود اخر المستقيم لا يكون على كسب المركز الذي لا يمكن ان يوضع المستقيم ان يكون
وضع هذه الاجزا على الاسطوانة ويكون جميعها من خطوط مستقيمة فيكون كلما كثرت الاضلاع والادارة
على ما يقصد منه فانه قول وان وضع مركزها وانما انت تعلم انه اذا فرضت فاسم خطوط الاسطوانة
الى وقوع القوة من الاجزاء فان يقع اجزا الثاني من الخط الثاني مما اجزا الاول من الخط الاول كما
مما كسب الاجزا الاول من الثاني والثالث من الخط الثالث كذا الثاني كما انه مما كسب الثاني من الثالث
ان الثاني كما ان الثاني من الخط الثالث كذا مما كسب الرابع من الخط الرابع فكل من قطر من ارض
اجزائها كما ان كل حدث وضع على اصل اجزا الود القطر مساو للضلع وان فرض الخطوط من تلك
الكل على ما في سطح البعد اجزا الخطوط والاضلاع بعد اسواء اجزائها فكل من قطر من ارض
كذلك وان كان السطح مستديراً دون السطح فالضلع والسطح على حدة في الطلان مساواة للخط الضلع
وما كسب من جوي البعد كما حصل في السطح وانما يتبين بالجوهر ان ايمان كل واحد من ارض من كل القطر
من تسعين حادة والزاوية في مثلث قائم الزاوية او من ارض قائم الزاوية الا ان كل من في الخط الاول
ثم من ارض الزاوية النونية الخطي كذا ان ارض الاول وانما ذكر ان السطح من وقوع الفتح الثاني
الضلع من كل من ارضه كذا ان يكون من موضع الاجزاه دون بعض فكل من مساواة للخط الضلع
وانت تعلم ان نسبة اجزا الثاني من الخط الثاني الى الاول من الاول في وضع الخط ووضع الخط ووضع
الاجزاء من الثالث الى الثاني من الثاني وكذا في قول بوجه القوة من بعض

الافتقار الى المنزلة انما يتصل قبل من فعله التمام فانهم قوله ولو لم انه لو لم من استعمله قد يمنع مغايرة
الوجه المجزئ لنا المراد لنا لوجه الوجه المجزئ وغير المراد التام هناك وجهات انما هو سطح واحد كما
هو في شاذ في اذا حدث الشئ لا يستلزمه لان له وجهين مستبصرين مستبصرين وهذا هو المراد
المتوسط لان من ابدال ذلك يكون مما جاب من لغيره والاشياء الاخرى ولا يكون خاصا من الشئ ومن
ما يقع عليه صوابا فمدان يكون له وجهان والكاره مكارهه قابل فيه ومنه جناب القائلين بالاجزاء
الفرقة اه ظاهر هذا الكلام يقتضي ان مقتضى الازم السام على الاستقلال لزوم مساواة جعل للجزء
وكون المقدار كل منهما غير متناهى وبغير مع شئ كماله ان عدم تناسي المقدار مما لا يتم مقتضى مساواة
موضوعه عليه مساواتها لا تضيق كل على الاخر فانهم ولم يعلموا ان الحكم المقدر للاخر والفضل اه حاصل هذا
مبدأ الفرق بالقوة والفضل وحده ان المقتضى الى اللانهاية هو التركيب من اجزاء غير متناهية
لوح سبب المقدار بزيادة الاجزاء ونحن لا نقول به بل الذي نقول به هو ان الجسم مفصل لاخر فرقة
الفضل هو من الاجزاء التي فيه بالقوة وكما يخرج من القوة الى الفعل فهو مساواة لا يرد المقدار الى اللانهاية
فانهم لم يفرغ عدم تناسي المقدار من ان الاجزاء اجزائه من القوة الى الفعل في الخارج اوقى ان
كل من جعل والجزء والكانت كل منهما منسوبة وبالاصح في العدد لكن اوقت في قوله افرق وضرب
اعظم وذلك اواة في المقدار وانت لا تترك عليك ان تجواب عن مساواة مقدارى جعل وكذا
صحيح ان في وضع لرفع استحال عدم تناسي المقدار عن انهم فان الاجزاء المتوحد والموحدة كالمركب
بزيادة اجزائه فهو منسوبة والقوة الى مساوية في اعادة الجسم الذي ان الجسم كما يرد مقداره بزيادة
اجزائه موحدة كذلك بزيادة اجزائه فهو منسوبة والقوة فاصلا بان الجسم والفضل الى الاجزاء
كل الاجزاء حصل الجسم كان من قبل فانهم قدروا ما قال بعض المحققين في قوله اجزاء اجزاء
له تناسي المقدار وجاهل الفرق النوع الاجزاء فانها اما اجزائه او منسوبة او منسوبة
فالمتوحدان اللذان لهما ان الجسم غير منسوبة كوا كانت متوحدان موحدة وانفسه الاجزئى المتساوية
لذلك لا يمتدح الى غير المتناهية والارادة في الزيادة المتساوية وتبديله المقدار على السنة عند الزيادة
لذلك تلك المقدار المتساوية وتبديله الاضافة في الزيادة المتساوية كما قاله على المتساوية
بزيادة المقدار على بزيادة العدد مع تناسي الزيادة فاذا كان عند الزيادة غير متناهية وحده عدم
اي مقدار كجوابات المساوية فمما المقدار على لزيادة بعد الذي ان الزيادة

المساويين ١٣٦٠ مجموعا بلع ١٣٦٠ من السعة مع بلع مقدار سعة بل بردي سعة ارجح
غير عدوية فاذا بلع عدد الزايات التي غير المتناهية فقد بلع العدد واللا الهناية وما المقدار في بلع
حدسيتها الى كل مقدار للذرات غير عدوية بلع كل من المقادير المتساوية بعد مقدار واحد
وواحدة مقدار اخر يكون ايضا في هذه التحليله وحوار ان لا يبلغ عدوة التي غير الهناية بل لا يبلغ
السر لان المتناهية غير متناهية فالضرب العكس لا يصدق عند الكتاب ثم لو روي على المحل
لو فرضت الركب من اجزاء لا تجزى غير متناهية لراد المقدار لا الهناية ان يكون الاخر ازيد من اوله
ان الاجزاء المتساوية اعظم من الاجزاء التي لا تجزى فاقول ان يري هذا المقدار لا الهناية ويدرك
لان اجزاء المفردة غير متناهية المتقدر لا يحصل منها مقدار واحد بل ان يري الى غير المتناهية فكل
يلزم منه الاكثاله عند اطلاق منسب النظام لا الهناية صحة المتناقض وحصول المقدار منها ويدعى هذا
شروطه هي انه لو صح بان المقدار كما هو موجود في هذه الاستحالة ان في بعض الاجزاء مقدار
المتناقض من اجزاء المفردة غير المتساوية الى غير المتناهية ولسان بينها فانهم يقولون هذا غير ممكن
اذ كان هناك ارباب غير متناهية العدد او اثبات المقدمة المتسلسلة وحاصلها انه اذا كان ارباب
غير متناهية بالفعل ولو متناهية فادراهم واحد منها الى واحد حصل مقدار مجموعها اعظم من مقدار الواحد منها
لان الكل اعظم من اجزائها واذ ابقم مقدار الهناية لغير المقدار غير متناهية وهذا التوقع المتسلسل الذي فانه
ما يلزم ان عدو البرزبل الى الهناية اما المقدار فلا يلزم منه عدم ما سبقت له لا وحدها اعطت الكل من اجزاء
لها بعد ان مقدار الجميع ازيد على مقدار الواحد منها مجموع الزايات الغير متناهية بل على كل واحد من الزايات
في مقدار افضل حين كونها قوة غير نعم لو كان مقدار الجميع على نسبة عدد الاعداد ولم يعدم تعالى مقدرا
العدد وسوقه يتحقق ولا يلزم من زياده الكل على جزءه ان يحصله مطلق الزاوية لا على نسبة عدد الاعداد
فان هذا قوله واما الصواب الزاوية المقدار المتساوية في هذا المعنى فان القوة فاجريان الاجزاء
التي ليست منها افعال وحدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الحتم حتى لو قال احد ان الزاوية عددية صا
اريدوا والعقل مما كان اوله النسبة بل العقل ما كره ويدل هذا على الذي ان الاجزاء المتساوية وتره والكل
ما قوة مبدتها الحتم الى غير المتناهية كما اذا كانت بالفعل مع ان الاجزاء التحليله والركبة سواسية في اعداد
الحتم هي كان يري التحليله اجمع منها مبدتها بالركبة وفيها لا يري الى غير المتناهية بالتحليله لا يري بالركبة في اعداد
وقس وبالاتفاق حقيق قوله على ان المقادير اذا كانت متساوية من جانب اعداد فان كل متساوية

ان لوصف ثلثة خطوط خمسة ابرو على ان المكاره من كل واحد منها على اصل الحرف كقولنا في المكاره
في رسمه وبيان ذلك بعد الشكل المذكور مفعول ان في سمت لفظ اللفظ الثاني من اللفظ والنقط
الثاني من خط حرفان اصح خط بحيث يراى اللفظ وخط حرفين ولفظ الثاني من خط حرف واحد
ان من اللفظ واللفظ بالمرکز واللفظ اول من اللفظ ولفظ على المرکز بالمرور على باوان في
وقه صافه كذلك فلا يكون اللفظ على اللفظ ثلث لفظان كان حكم اللفظ لصفحة الواحدة
بذلك ان رسم على اصل الحرف مصاورة اقله سمكن وصل اللفظ ما بين كل لفظين في لفظين
بين لفظين لفظ واحد لا يسيل اني متوهم ان لم يسم تلك المصاورة على اصل الحرف في الشكل الهندسة التي
منها ما استدلل به ايشة موفوقه على تلك المصاورة فما بال التي ترمع ابرو الموقفة على العود
وتتضيف كل خط وشمسة اللفظ بحيث لا يدرى في احد حرفيه من اللفظ الا انما ابرو
على تلك المصاورة ورمعه الحرف تارة مع المكان انما منه لقوة تلك المصاورة فاقوم قوله قال
اصل اللفظ ما هو من كلام ايشة اوجه الماخو به ان الشكل اسد شكل مستطيل عد واحد
بذلك فيلزم منه ان يكون قطر ثلثة احرار مستويا بالصلح الاخر تكون لا فرق من اللفظ في دائرة
على سطح تلك اللفظ لزم ان يكون قطر الشكل المذكور قطر تلك اللفظ فافهم سماه اخرى
سكون قطر تلك اللفظ من ثلثة احرار مع كرجية حوافه فافهم قوله فافهم ابرو ابرو ابرو ابرو
فاره اعني ان ما يدرى ابرو الكلام الشيخ نواته بل من اداة قطر اللفظ لصلوه وليس منه في اللفظ
على حكم المربع في بواهي كاعلت وبالمثل من انه كافي للمربع الحاصل من اربعة خطوط مكاره
مما ترك من اربعة احرار يحصل القطر من اول حفره الثاني مماثلة والثالث مماثلة والرابع
كذلك في مستطيل حاصل من اربعة خطوط عدوا احراره يحصل القطر من اول حفره الثاني
ماث مماثلة والرابع مماثلة كذلك في مستطيل حاصل من اربعة خطوط عدوا احراره مستوا
الاول من الاول والثالث مماثلة والرابع مماثلة والرابع مماثلة يحصل قطر عدوا احراره
اربعه حسب في الكلام بمثل ما فطرته لان اربعة احرار ثلثة مماثلة الاول للرسم على
اللفظ منه وانما رسمه احرار الثاني منه وكذا الرسم على رسمه من مماثلة باللفظ فتعال برسط اللفظ
واللفظ من امتناع حصول قطر يكون قطر المستطيل وكذا بقدر ليدان مصاورة اقله سمكن من ان
لفظين يمكن ان يكون قطر على بقدر اصل الحرف نصف ما بين جميع اللفظ المذكورة في ثمانية

حكمة من كسر اجسام

وسرنا فحوت كثرته اخرى كثرته اللدائن واحادها اللدائن وكذا هي في كل كثره واي فعل له في
 كل كثره من اجسام كثرته الحقيقية لا يفرق من اجسام حقيقة لانه على ما قلنا فانما حال الاجسام اللدائنية
 السد الالدرج والركب الخارج للادب من اجسام الصوري التي يركب بها في الحقيقة
 معبدا الصلابة اذا فرض فعلية اجسام الصوري اركان معبدا المركب في الحقيقة لاجسام الصوري لا بالاول
 ثم اذا فرض له اجرام اركان فعلية المركب بهذا الجرم الصوري لا بالاول ولن قلنا لم يكن للادوار الصوريه مسنده وحقيق
 الى الجرم الذي معبدا فيمكن للمركب فعلية ولو بدو عليه ان عاينه ما لمع من تدان المركبات الحقيقية المسند
 على اجرام الصوري لانه منها من اجسام صغرى في الادوار الصوريه في الجسم الجوزان يكون عند الظاهر اجرام اجسام
 مثل خيال الرمال ودرق فان الاجرام المسند الحقيقية في اجسام تلكا ويكون متعارفة وادراكات الاجسام
 مسنده حقيقية فلا بد ان يكون اجرامها الصوريه مثل اظواهرها الحقيقية فبدان يكون في اجسام اجسام
 حقيقيه والادراك الجرم الصوري اليه اجرامه منها فله يكون للجرم الصوري فعلية نفس والادراك الصوري
 اخرى ونحن نقول لم لا يجوز ان يكون جرم الصوري السطح لا جرمه الاله لا باعتبار ان اوله من حيث
 محله يكون محله في الاجسام كالمثورة التركيبية في جسم المنزج من دون حلون في اختارها ما يراه
 الشرح للادب من ركب الجسم من الاجزاء المتماثلة بالثقل جرم الصوري فيما حل ورافف كالأجسام
 اخرى ثم نقول ان فعل كلاد في الاعراض ان الجرم الصوري السطح لانه مسنده فعلية المركب فله في الحقيقة
 في الصوري وهو معنى كون مسنده اجرامه لاجرام الصوري اللدول ففقه في المركب
 من جرم صوري اجرامه في المركب على فلو ذب بكذا الى غير العجائنه لم يكن للمركب كل جرم صوري جرم
 صوري وهو ممكن مثل اللدول جرم العدم وادراك العدم على الاجزاء الصوريه باسرها جرم العدم المركب
 بانها اجرامها وانما كثرته مع تقابلها فكل فعل لوجوده قد يكون فعلية في العينية خارجة في كل مركب من
 الاجزاء المتماثلة بحيث لا يتنبى الى واحد حقيق وان لم يكن اجرامه في اجرامه بل فعل المركب موصوف
 على اجرامه وفعله اجرامه على اجرامه فله سنده على المركب التي التي حسب حالات حمل
 على ما حاله جرمه وفعاله جرمه على كل من اجرامه باسرها جرم العدم على المركب فله في الحقيقة فعل المركب
 من الاجزاء المتماثلة بحيث لا يتنبى الى واحد حقيق وانما كان المركب من اجسام اشتباه
 فلا بد من الاله لانه فعله في الاعراض يكون في واقعته باسرها الى على كل لادب الاعراض

لا حظا العقل مما سن الدرر بعضها مع بعض لا يمكن ناسبا الا بعد استتمامها على احد حقيق
بعض مما فانها سن ما طبقته للجزء القريب لا ما سن وذلك للفرق في اجزاءها مناسبا بما سن جزء القريب
وهو ايضا دواجزا ولكنها قد يوجد هناك ما يكون مما سن اولها بالذات حتى يحصل منها جسم فلو كانت
اجزاء غير متناهية من دون احد حقيقه لم يكن ناسبا اصلا فلهذا حصل جسم وقد كان الكلام في الدرر الحقيقه فلهذا
تلك من احد حقيقه غير متناهية يحصل الجسم مما سن بعضه مع بعض فتم المثل ورفعه على الكلام القول بالجزء
الذي لا يتجزى فانهم قد استدلل على ان كل مدسه له بعضي بعد زوم الجزر الذي لا يتجزى سطره الوحد
ان بقية الدرر على استعماله وقد استدلل على ان كل مدسه له اجزاء على ان كل اية بانها لا تصغر من
بعض الدرر المسمى ولكن من اجزاء غير متناهية وانما ان كل مدسه لها كلياتها اجزاء منها اجزاء متناهية على
لا يتجزى من غير متناهية اقل الدرر بانها تنبأ على ما سن الذي لا يتجزى بان موضع حرز ان وبقية حرز ان
وقوهما من احد من الدرر على ما باراه العرف بان موضع حرز ان ونحو احد ما حرز ووقوهما من
اجزاء من الدرر على ما سن المتحار عندهم بان موضع حرز ان ونحو احد ما حرز ووقوهما من
توهم ثم سمي الدرر في جميع الدرر اه فذلك قول لا حاجته الى بيان الكلام على انما لرفع حرز
الذي لا يتجزى لم لا يقال ان اجزاء الدرر متناهية فليس في انما لرفع حرز
كسبه الاجزاء التي الدرر لان الجسم بحد او ما زاد الاجزاء ونحوه فلهذا سمي الدرر على ما
بعضها يكون لك فبذلك سمي الدرر في كل جسم وذلك ان كسبه سماء الى مساه
كسبه غير مساه الى مساه من اخلاق يقول للرفع دعوى ان زيادة الدرر من الجسم حيز من دون الزوا
محرز ذلك الدرر ان يكون متافقه بعد مندهما الجسم انا وة الدرر الذي لا يتجزى فلهذا لم يوافق
كسبه كسبه الدرر انما لا يفرقها والكلام بعد ذلك انما هو الذي لا يتجزى على انما كسبه مساه فانه
م الامل بدون قوة لا يرى ان الزوا ودر الزاوية له صفة زواياها من حيث هي والاصلح
فان زواياها وكل منها محادة فاذ احرز ان فان الى ان حار الزاوية التي سبها قائمة
ولها الثلث من وى ال يقين فغيره من الزوايا التي لها كسبه الزوايا التي انما على الخا
بجس الزوايا والوزن على التوزن ان الزاوية العائمة ضعف الحادة والوتر من ضعف والساوي
والضلعين وقد احاطت على وى ال فغيره من الزوايا التي لها كسبه الزوايا التي انما على الخا
ملك لها وكانت ثلثا العائمة لان الثلث من وى ال للصلح الزوايا التي انما على الخا

اعني ستة امات قائمة بكل منها ثمانية والاصح ان نصف الثمانية لان احدي الزوايا اقل من
ثلاثة اقسام معارفها ثمانية وادعيا ومان بالما مولى فكل منها نصف قائمة فادوات اصدا
فقر نصف الاخرى فاني يكون النسبة محفوظة لوقال ازودا والثابتة بها مائة على ما كانت قبل
الوزن صلا على ان نقول ان اهل الهند يقولون ان النسبة نسبت بمحمول لان نسبة الزوايا
التي في الهندسة الى الاثنين ونسبت نسبة ذواتها ثمانية الى ذواتها ثمانية الثلثة الى الاثنين بل نسبة
اليه صلبة كما كان ان السما ووجهه لم يرد ما ذكره لكن سرد على هذا الكلام لان القدر ليس ان يرد
الازودية على الثلثة على الزاوية باصل وعلى الزاوية هي ذرة لان لوحب ازودا والوزن ذواتها كون ازودا
الزوايا بحسب ازودا والوزن فممنوع قائم قوله بل ذلك مع ما علم انه ذلك استره الى ازودا والوزن
يعني ان ازودا والوزن على الزاوية على الترتيب مع لفظ المحظون المحظون بالازودية اعني البقية لانه انوار
ان فان في الدخول ازودا والوزن وعظم البقية قائم في كل شكل فالوزن مع الثماثل له الى ذرة
نسبة الثمانية اليها ولا نسا فيها اعمالي مما لم يكن تداولا في كل جميع الصور لان منها صور من
يكون ان فان في الدخول مع اشوار الوزن في موقوع في كل صورة من ان ثمانية في كل صورة
والذري ان سفل الوزن الى داخل الثلثة الموضوعة في صورة كل واحد لانها لم تسبق بالاولى
سنا حذو قوله وذا وكان تحتها على السند الوجوده فان كان بائع كما هو الف من كلامه في
قانون التوجه والكان بالالهيان فذلك في لكن انما الفرض بينهما الترتيب كالف وخالوة الموضع
عن اصل المتع حتى يرد ما ذكره وعن الثاني بانه اعني ان كلامه هو الزوايا مركب الطبع من الازود
التي لا تجوز وعندها يكون دعا وشرك بيزور بادية المقدار وبعضها فيكون نسبة المقادير الى بعضها
نسبة عدد الازود الى عدد الازود او لهما الزوايا يجوز ان يرد الى اعتبار النسبة بين حجم
الذواير والذواير في المطلوب اعتبار النسبة في الحجم مطلقا من دون اعتبار انما الزوايا
الى التي هي من الازود ونسبة الازود الى الازود كما مرت اثباته الزوايا من قبل ذلك ان يرد
تساوي سنين ونقول ان ازودا والجزال كان بحسب ازودا والذواير والواحد منها هو الحجم فكل ازودا
عدد الذواير ازودا والحجم بعضه فواجب ان يكون الازودا متناسله والذواير متناسله
متناسله وهو ما بين الحسب ومان تناسل الازودا وقائم قوله وحصل انه الزوايا المتنازلة على الوجه الذي
من النسبة اعني في نسبة الازودا الى الازودا في السناد فمما يذكر حديث الازودا تناسل الازودا والذواير

في زمان القطع غير متناه لا واما في كون اجزاء المجرى غير متناه لان قطع كل جزء من جزءه ووجوده
يكون فيه يكون مما قد استدل على عدم نهای اجزاء الزمان بما و في السفار الزم من مرقا على ما قول بان لا يوجد
صغار عمل ورة عن قطع عمل كبر عليها لان الاجزاء المسماة غير متناه في الزمان متمسكة بعضها ببعض
ان لا يقطع سوى كس في ما ارادوا في الشرح و انهم متناهيون ان لا يلحق احد من كس في القطع
يلحق حركته لانه لا يلحق بالقطع من من السرب و ان يلحق بالاجزاء غير متناه لا يمكن قطعها الذي ان
غير متناه و بيان المتكدر حربي عليهم الدول في قوماهم و ان الثاني تناسلهم لحدودها و ما يتناهي من الرفاه
و الله اعلم بالحوادث فاركب القول بالظهور له ان يكون الظهور لا يمتنع عليهم لان لم يكن لكونها
الاجزاء المتناهية مما لم يمتنع من اجزاء غير متناهية بالفعال تلك الازمنة المتناهية مما لم يمتنع من اجزاء
الغير المتناهية فالكس في المتناهية المقدر الغير المتناهية الاجزاء يكون مقطوعا في زمان متناهي المقدر
الغير المتناهي الا ان كذا قال المحاكم قال المحقق الا ان الزمان لما كان محدودا على التدرج بان
محدوث جزئيه فمقدم محادث جزواها كان لا بد ان يكون لاجزائها اول سبب و منه حدوثه و لا يمكن
فقط المس في الية لان اجزائها غير متناهية و انما يجب حدوثها انما هي اجزاءها و حواضها
او اولى في جزائها مع عدم التوقف عن القوة و الفصل حرموا تناسل الاجسام من اجزاء غير متناهية
و انما يجوز تبعية موجود في الحركات و الازمنة محتم ما لم يمتنع من الاجزاء الغير المتناهية من كل
نوع الاجزاء عند سببها من الاجزاء التي بالقوة عند صاحب العقل و لا فرق الصلح لا بالقوة و الفصل
كلها ليس للحركات و الازمنة اول جزئيه التي بالقوة لا يكون عند اول اجزائها التي بالقوة
عند سببها فقدم الملائمة من كونها تدريجي الوحد و ليس ان يكون في الحدوث اول جزئيه
من الحدوث ثم المس كس من الظهور الية فتأمل في قسمه موضع ماعل فورا فالتزموا اصل الاجزاء
المتناهي لغير سبب ما فتأمل لان الظاهر في الاجزاء المتناهي و ما يكون الية اللطف لم يزلها و حرمي
بدر الزمان لما عمو ان الالف لا يكون الا الى اجزاء موجودة بالفعل مع امتناع التركيب عن اجزاء
الغوية و من السبب ان الاجزاء المتناهي لا يكون الية اللطف بل الية سببها انما يكون الى اجزاء
مما رة في جزئها و من اجزاء المتناهي في اولها كانت متناهية بتركيب من اجزاء الغوية
المتناهية و هو خلف عدم ذلك ان يكون غير متناهية بتركيبها عند سببها المقدر فيسبقه القول بالاحتمال في

في دفع لزوم استيفاء عدم التباين على سبيل الدفع المثلثت بعد ما فاداة الاقرار المتأخر
كافة على ما بدفع ما بين عدم تباين الاجزاء المتساوية في احد اجزائها متساوية يكون غير قابل للتقسيم
والا بقوة كما قد علمت هذه الاقرار حارزة غير متساوية من اجزائها عدم تباين التقاربات
اجزاء مقدارها برهنا واما في المحل ونقص ما يقع ضاوي ساوية وبعد الواحد منها المتساوية
بعد الواحد العدد والعرض للذرات فاداة كانت الاقرار غير متساوية وخط عدم تباينها في
ثم ان اصحاب النظام الرمواه الفرسية من طرف الوحي والدرامة والاخرى الفرسية من طرف
وذكر انه لو كان محور الذي عند اللط يتحرك فيكون المحل مع الحركة فيكون المحل في
بعضه لبعض فبعض ان الذي في الوسط يتحرك فيقول فلو ان مع ان الذي في الوسط يتحرك
الترخى يحصل في بعد الكبر من الذي في الوسط من السرافة المسكنات ولعلك الرجى والرواية ولعلك
انه يلزم في بعض تلك المخرج وانك اراه ان الصب تحت كمالين طرفه الاعلى بعد او طرفه الاصل على ان
بجانب نوع في الزاوية حادثة بين الحد او سطح الارض ويكون من الحد ما بين موضع ملاقاته
وحد او بين طرفه المدرك في الزاوية او في موضع ملاقاته الارض وذلك الطرف قد احرزنا في
من طرفه الاصل كما في طرفه الاعلى الى الاصل بقدر الزاوية الا ان يكون ولا سبيل الى الاول او يلزم ان
يكون اجزاء الضلع من الحد او اجزاء من الزاوية الى متناه الذي ينطبق في سطح الارض فيكون اداة في
ويعاين ما في احوال التي التام في والديشم من فبعض الثالث ولا يمكن الا بان تلك الضلع في
طرفه الاعلى ويتحرك في طرفه الاصل فانه في الزاوية ولا يكون المحل او يلزم من التباين في
حسب متحرك الى جهة واحدة فليس التباين يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون
زاوية على الحركة التام في التباين في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك
حزب في التباين في عند ان كان في الزاوية فاداة قطع التباين في تلك الاوقات فاعلم ان يكون
لزوم الدفع في تلك الاوقات في بعضها او في التباين في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في
الذي هو التباين في احوال تلك في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون
في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون
على الذي يتقدم في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون
عن الحد في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون متحركا في تلك الاوقات فاعلم ان يكون

ملاقات الكرة بطرح الطرافة منهم وانه اعتراض اللام على تسريح ما ذكره لوم طاصح ملاقات او حات محمول
 مطرح ممتلئت فحيط بها فقولان لان المنع الملاقات ويقولون ان النحان ممتلئ باللا لا يفرغها او حات
 على قولك ان حات لا يمتلئ فقولان لا يفرغها لانه لم يفرغها على ذلك ما
 يكون النحان الممتلئ عند اللوح في عابته الرفة فلا يدور كما يحسن كما لا يدرك زاوية المثلث المثلث
 فيما فوق ذلك الشمس كقول النحان هو العوزي في الشمس المثلث فانه قول ذو قوة وان يقال محاسنه
 الكره ان سبطه احاطت به اوله كمنع وجود الكرة حيث قال واما حديث ما اردت من السطح
 والكرة فانه لا يدور بل قل ان يوجد كرة على نزه الصفرة في الوحد اوفي التوم فهو على ما يكون عليه العاصم
 ولا يدور في المكان في الوحد قبل لصح تفرجه على اوله وصاحبه كما حال من حات عليه و احاطت ثمانية ما يوازي
 محله في التشرع و حاصل هو لب الاول ان الكرة انما وجدت في السموات ولذلك تفرجها على سبط
 واما في غير ما في التشرع وجوده حقيقة باقية على الكرة فلا بد للمستدل من اثباته بالادلة التي هو
 الكره ان تفرجها من اهل فبما في موضع ما من ان يوازي الحجاب في فاع المادة اشبه بمحصله في
 في حركته حرم خلافه على نقطه وهو على مثاله سواء كان ذلك التشرع على سبط مسود
 او سبط او حاد لا يكون راسه ملاقي السطح او حاداً مصلحاً حيث لا في لفظي ملحق هو حركه الارتفاع
 في الاخرى منع وجود الكرة سبحانه وانما تجري التوم وجوده في الاحكام او حركه تعالى في الارتفاع و هو متكافئة
 فاحتمل فانه قول في كل ان من اللغات اهل في قول المستدل ان ملاقات الكرة في كل ان تحفظ
 جواريات منى وزه فيلزم معاني النقطه يجب بان اللغات يثبت له البر كما لا يقصم فذلك
 معاني اللغات على معاني النقطه بل يتوهم المصداق ورة على المطلوب فان معاني اللغات مسوده
 في كل معاني اللغات في عدم التسليم واهمالية واهمالية وعلى علو الارتفاع ان الاستدلال في اللغات
 على معاني اللغات استلال تامر الاستدلال من على الارتفاع في اسد لا كما هو يوقف عليه علمه حتى يلزم العوز
 و ان كونه على الارتفاع كونه الارتفاع لان السطح فيها كما في السطح في السطح فانه قوله فانه لا يقع
 نزهه العلم ان المستدل لما استدل بان ملاقات الكرة للسطح المستوي لا يكون الا نقطه منها تتوقف نزهه العلم
 و احاطت صاحب هو حاشي المنع ذلك ولا يمكن الاستدلال واصلها كان يروا في اللغات استلاله
 يكون عند نقل ملاقات اخرى ولو كان الارتفاع استلاله الملاقات استلاله التمر والملاقات

بشيء فاعلم ان روال المذاهب امانة بطولها ما خربت والصلب في الرضا لا يكون عطف
منه ثمانى النفاذ وانهم من ان التناق في بزر الزمان كخطبة لا كان للمستدل ان يرض وتول روال المذاهب
حادث ولا بد من اول ان الحوادث فيكون التناق في بزر الزمان بالحققة فبانه ثمانى النفاذ اصح
ان استحال هو الزمان لا يعنى انه نفي الى استحالة الجز الذي لا يعنى عندنا لا يكون لفرق الاطلاق لاول بل
حدوثه يكون في زمان اكثر من دون الاطلاق عطفه لا در صاحب الحواسي حيث ان في الحواسي عند
الطاقى الاستقامة لتمام الحوادث ولا در عطفه لا در و انما نفي ان في ذلك الزمان التناق وان
ذلك التناق في المذاهب المستدرك اكثره لفظ الاستغنى من السع الا ليس ذلك لانهم من كلامه حيث
التعقل وانهم الاطلاق المستدرك على السبق مستدركى انه ممنوع في التناقى الزمانى من حيث
واما قوله من من ادب الاطلاق على اى الذي ذكرنا فبانه لا دعاء فيه فان جواب صاحب الحواسي هو
الجواب المذكور في شرحه الا ان كلام صاحب الحواسي يشمل على ما يريد فلهذا تعبيره بالشرح الحواسي
وانما الالفاظ في التناقى التعقل لا يكون الا في ان الالفاظ حاصلة من قول الفيلسوف
ان التناقى في زمان وقدرها انما واهل الكلام من ان وقعت فيه المذاهب الاولى وبذلك
اعادة الشوق في الزمان الاولى من بين الدين اما انهم من عدم ثمانى الفعارة السقوة التي سبها زمان
صلى فيل كوبر الحبيب فانهم قوله والفرق بين الرطلان قد عرفت بقوله كلام صاحب الحواسي
وان الزم التناقى فله وجه الفنى كما روى الشيخ فلهذا وقع من حقه من ذلك ان الكثرة ما
عن ملاحظة الصحاح انما واستحالة النفاذ في المذاهب في مبادئه فانهم قوله واما ثمانى فلهذا تعبيره
اه هذا هو الورد على صاحب الحواسي الا ان لفظه ليس مقصوده وقع التناقى بل المقصود علم
حالة التناقى لان بزر الكثرة لئلا من حاشية المستعمل يقول صاحب الحواسي ان مقدماته ومبانيه
وسلكت لا يكون مطلوبكم وبورك الحزم في المصادق من اجزاء الامم الى غاية ما رزق منها المذاهب
سقطت من غيرهم عند زوالها سقطت من اجزاء ولا بد من ذلك لفظه وسبب المقصود بل هو ان يكون
الذات مفصلة ويكون اسمية الى النفاذ متباعدة كما روى محمد بن عبد الكريم السمرقاني ومحمد بن ذكوان الرازي
وكذا الحال في ثمانى المذاهب وجه الورد ما روى في شرحه فمائل فيه فانه من مائل قوله ولا يكون
حيث ما الكلام على الزمان من ان المعنى ذات حسب الزمان اه قالت المذاهب ان الزمان
واما في كلامه موجودات في وعاء الورد سميته ودرته عند مقصوده فالعاطف المصنوعة المصنوعة

من السبا وازاد لكل الصلبة الى اجزائه وبنو التسمية خصوصاً ما بانها متعلقة بالمتصلين الموصولين
واصله الجميع فالسنة خصوصاً عن السبب هذه السنة والارادة سواء عن غيره انك بظهور السنة
او مضمون اخر فان دخل اشبهت بمتبديه فيكون السبب ولا يمكن ان اللصقات مجموع حيث لا بد
عنه شيء مما لان ذلك الصفة ليدعي ان يمكن ان الرابطة عليه وعدم اشده وذلك ان لا يمكن الزيادة
فيها مسانعة فان مجموع اللصقات لصدق علمه مجموع لا يمكن الزيادة عليه وبعد ذلك ليقول في حال
الادولى ان مجموع ما جازي كسبب لا يشهد حيزه عن ان ليس لها مضمون فان كل مجموع منها لصدق
عليه انه يمكن الزيادة عليه فليس ذلك للمجموع متساها ولا عن متناه فالترديد المذكور ما قل فلذلك في وقت
القسمة واللفظ سد المطابقة بل كل علم من اجزاء الجسم يمكن وجوده يمكن الزيادة عليه فليس ذلك
وحال الثاني ان مجموع معلومات الحار التي كانت لا يشهد لانه معلوم لا يمكن الاصول ان كل حيز يمكن
الوجود يمكن الزيادة عليه فلا يكون ذلك للمجموع متساها او متناه والملاحظ ان عنوان مجموع اللصقات
لا يشهد حيزه عن عنوان مجموع معلومات الرابطة بحيث لا يتعدى معلوم ليس له مضمون بل اللصقات
ما انتهى وعدمه الثاني وحال السار من اريد ان يعطى هذا عنوان الصبي مجموع المعلومات بحيث لا يشهد
عنه مضمون وهو مضمون لكن هذا الرابطة ليس حيزه لهذا العنوان وان اريد ان يعطى مضمون وهو فذلك
لانه ليس لهذا العنوان مضمون حتى يكون مضموناً يكون لفظه وهو حال الرابطة ان عنوان مجموع اللصقات
لا يشهد عن السبب لا يكون له مضمون كما هو الى اجزائه والى غيره ان السبب ثم اقل المذكور والكان مما يمكن
ذلك المور وبل ان يقول ان الفلاس قالوا ان كل ما هو صفة في الرابطة مما في مضمون هو صفة
وغيره في دعاء الرابطة وظهره ولا يكون فيه ولا في قلب فليس ذلك الصفة في دعاء الرابطة ان
سبب القسمة على في دعاء الرابطة متناه على الاول وهو وقت القسمة في الدعاء الذي هو صفة
الواقع وعلى الثاني طرف القاسد النفا في في دعاء الرابطة وكذا القول في مفهوم مجموع المعلومات فكل
في الدعاء وهو الذي هو لفظه وكذا القول في مجموع التسمية يكون التسمية عن السبب في حال الرابطة
وجه الى الوصف في شيء من صفة الرابطة او اجزاءها وبنو السبب في سائر الكلمات مجموع اجزائه
بل مضمون منها لان ما في من القسمة ومن القوة الى الفضل في شيء من صفة لان القسمة التي
وهي في الزمان الماضي والماضي كسبب لا يكون الا الى ماضيات حاضرة لان توم فيها ان
الاجزاء انظر الى طبعها والى الموصوفين الا ان ذلك لا يوجب له وجوده بل انما

لان العلم من غير كون متعمد وفردت بايز القدرة الى احد البليغ اي وازمنة فليزم
مع الفهم بالدر وطره عليه ان لا يقدّر الوجود على شي سوى الوجود الواحد مرة واحدة وان
على الوجودات في الوجود شي سوى كون فوق نراها فمع وارثف فوالد مستوفى من
ان والوجود اما كمال كمن البعض اني ووجد ان جميع المفهومات التي في الوجود الواحد
المفهومات الموجودة ورفعه ليس موجودا في نفس الوجود بل في جميع الوجودات اما كمال
فقد ان الحجة ليقضي وجودات الاحاد وانسب كونها امور اعتبارية لا مجموع لها في نفسها في الوجود
ولا في الزمان وانما تحصل المجموع من وجودات الوجودات فبا اعتبار ندر الوجود من مجموع الوجودات
انما يكون لا شيئا ويقع لا الماشي متاخرة عن وجود الماشي من مجموع الوجودات
ما اعتبار عارض و با اعتبار جزئيا مقدم فلا استحالة فاعلم انه ما لا يصادف ثم قد تفرقت شيان احدهما
معلومه كسماية بحيث لا يقرب عن علمه شي معقول اجزاء الجسم المعلومه كسماية اما مساهمة فيكون
تساوي اجزاء الجسم والكل ان بعض الاشياء غير معلومة كسماية ولا يمكن للذهن العقبة في العلم واما غير
فليس كسماية في العلم كذا انك او يلزم اجزاء لا يوصي وهو ان علمه كذا
حب ان يكون مطابقا للوجود لان علمه كسماية متعلق بالوجود الحقيقي والذليل في الفقه حمدا مقبول علمه
كسماية لا يتعلق بكل اجزاء الجسم حيث لا يدع عنه فزاد في العلم في الوجود كذا انما يتعلق
علمه بظنه فاجزاء التي حجب في احد الازمنة الى الوجود العيني او الوهمي ولا يمكن خروج حكمه العلم
بل التي حجبها مفصلات فاجزاء الجسم المعلومه مع مفصلات متساوية او غير متساوية فالحكم
فخ فليزم ان يكون اجزاء الازمنة مفصلات محولة وقت انما يتعلق العلم كما وجدت واجزاء الازمنة
لم يوجد مفصلة فلا يتعلق العلم بالمتساوية بل العلم بالمتصل علم اجزاء الوجود والذليل في العلم
ان العلم يتعلق على وجهين علم متعلق بمعلوم على حث ما كلفه كسماية فمما انتم من العلم لا يتعلق بالعلم
مستقل بوجد وما او اجزاء الوجود الوجود الوجود ذلك المفصلات وعلقت غير مفصلة كما انما
غير مفصلة في التواقع وهذا النوع من العلم لا يتعلق بجميع الاجزاء مفصلة حيث لا يدع عنه فزاد العلم
الكثر من دون واحد ولا يمكن الوجود والذليل في العلم لا يتعلق العلم معلوم ما انه غير كسماية في العلم
كما يتعلق بالمستقبلات ويحكم عليها بالذليل في العلم ان العلم ان لم يكن من دون واحد والذليل
غيره ولا يلزم المكان تلك الازمنة وادعت بذاتها والذليل في العلم ان جميع اجزاء الجسم مستقلة

خط صفة لا محال داخل الاربعة من اللفظ والمقطوع علم بلوغ مسدودها ذلك
سوان اهلكتس من في ذلك الشكل انه لا يمكن ان يقع خط مستقيم من الخامس والحطوط والاربع
المسند مستقيم فادركت الخط المبطل على الخامس للجهة الاربعة مع ثبات لفظ الخامس ليس داخل الاربعة
وترك ما من الخامس والحطوط والاربعة فوارة كذا احد ما لا يتباين على مقدمات كثيرة بل بطلت الاذمال او الدليل
لان حازر بل من قانون التوجيه فان حصل بدا الوجه الاخر ان حدوث الاربعة في بعض الزمان من دون
الاطلاق علم حدوث المسافة من الجهن واللفظ الفاعلي قطع الكبير من دون قطع الضم والتدريج والاد
بلا في صفة الاربعة ذلك لان حدوثها في الاربعة مثل حدوث جسم قطره ومسارها في ذلك
الدوامك وبدا اللفظ فبدا في الخارج عن قانون التوجيه لان الكلام من حدوث الاربعة بدا الوجه
الكلام في حدوثها على مدارها من كونها على التدريج الى حد معين والاسك ان وصول الخط الى الحد من دون
وصوله الى ما يترتب من الخطوط كالمركبة في اللفظ فقد علم ان الدخار بدا الحواس مما هو كس في حجرة
ومر فوه في الماصع في طرفي تلك المركبة ما باعتبار الدوام فخطوطها فان المبرك في مستقيم للحدث من جهة
الاتجاه مما بين المستقيمين ويطبق على كل واحد مستقيم من السطح والقطع لسطح من حيث انه كما بين المسند
والمستقيم فوه وبالمثل يختلف صفة الاربعة في ان كون احد طرف الاربعة اختلفا بالخطوة ممنوع وقال
في مائة من اختلف المسند والمستند بالتحقيق فهو الضم من فانه والافان مشهورا من المثل بين كل الاربعة
الدليل وانما حكمه المجهول كما في الاربعة بدو الضعف فتما افان بالتحقيق فبما سبب الدوام من كون الاربعة
مختلفة بالتحقيق لان الخطوط في الاربعة اختلفت الاربعة بل يقول او كانت الاربعة عبارة عن السطح والخطوات
النوعى الترتيب لان السطح المستوي عند حافته في السطح المستوي المستقيم الاضلاع يكون مسدودا
المسند الاربعة المسند بعض خط مستقيم في الاربعة لو كانت السطح انما كان مما بين سائر المسند والمستقيمين
مختلفين بالتحقيق لسطح الاتصال الذي فاجروا ان له واما اذا كانت كعقبة هذه الكفة عند ما لم يست
الزيادة والافان فكان ان السطح انما بين لهذا الخط المستقيم من ان السطح الكمل فكذا الكعبان كما عند ان
احاطت كل من طرفي الاربعة المستقيمة في الاربعة الكمل مستقيمين في النوع فانه الاتفاق في الحقيقة
فما في صفة وشي من او او احد السعدار الكملين بالمتباينة في بعض من طاروا في الاربعة الخاضع لل
التخالف النوعي وهو باع لا كونه يقع في الكفة وتكون من الدش الى الضعف والجمع
في طرفي الاربعة الاربعة بالثبوت والضعف واختلف الشدة والضعف اختلفت بالتحقيق

وذلك ان تثبت المقصود المسمى بان الحركة لا يتغيرا من زوايا في محاذية الحركة فلو كانت الحركة
المسوية مختلفة المصيفه للحاصل منها فرد واحد متقل لكن لا بد على هذا من اعتراف كون الشدود
متوازيين في الحقيقة فمثل فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك صلوه استوعب في تغير
الجواب في الجواب يجب ان لا يبلغ الزاوية بين الخط المتحرك والمماس مساوية للزاوية التي
والتجريد في الجواب يمكن للذوق منه الظهور وانما يتبعه في وقت فرط اني الحركة ويجوز ان لا يقع في
طريقها وكذا انها لم تقع في الزوايا التي ما بين القطر والمحيط ولا يقع ما بين القطر والمحيط في طريقها
انما ينتمى الى محاذ وذلك لان الزاوية المختلفة المحطين لا يقع في طريق مستقيمة ما يتبعها في الجواب
الى الطابق مثل نفسها دون ما هو مستدير فلا يحدث منه ومن احد الذي يكون من الزوايا المستقيمة
المحيط واداسد ما من ان الزاويتين مختلفتان نوعا ولا يقع احد التماثلين في طريق الاخر فبدا
سنة اخف ولا يقع عليه فرسح فان لنا ان يقول الزاويتان مختلفتان في الاضلاع ما لا يتعداة
ولا تتعامد سواء فيهما نوعا واصفا نوعا ويجوز ان لا يقع في طريق الحركة في احداهما الاخر في منها وعلى
يدعي الطفرة بيان ذلك فلا فرق ان الجواب ما هو من جواب الحق الذي هو الحركة التي هي حاصلة
قد شققت عند المحققين ان الزاوية من الكيفيات المحضة ما كليات وليس كما بالذات بل الكم بالذات
سواء سطح مسوود في الزاوية ولا شك ان السطح من الصلوات اعظم من الكبر الدوارك سواء واما
الزاوية مختلفة خصوصية لا توجد في هذه الحركة ان لا يوجد في الحركة من تقسيمها الى الزوايا والاسطح الطول
لا توجد في الحركة من مجموعة الى المجموعة المراتة وحاصلة ان الظهور انما يلزم لو كان السطح الذي في الزاوية
راد في حذره وحاصل العلم لم يبلغ الى مساواة السطح الاضداد اعظم من الدول ومنها ليس الا في ذلك
لان السطح بزوايا حاد بل مقداره ما في على ما يكون بل انما هو احاطه السطح من حافته فكان الاحاطه على
حدود ان حاد حاد بحيث ليس الا في اوج الوصل في هذه الحركة في الحقيقة في التمام حاصلة ما لا
بالذات وفي السطح بالعرض ويجوز ان لا يقع كسفة حاصلة من احاطه مستقيم مسدود في طريقه الحركة
في الحقيقة هي حاد من احاطه مستقيم واما على ذلك وقع احد الكيفيتين في طريق الحركة في الذر
بالذات فلم يقع موضوع تلك الكيفية كما هو موضوع في طريق الحركة الوضعية في موضوع الكيفية الاخرى
الذي هو موضوع تلك الكيفية لان الحاضر لا يقع في المسافة الثانية لم يقع موضوعه في المسافة الوضعية
التي هي موضوع تلك الكيفية كما هو موضوع في طريق الحركة الوضعية في موضوع الكيفية الاخرى

بمقدار ابل كسيفته فتم وللاندم حصول جميع الكيفيات السارفة لها في جميع الحركات ثم ان عرض عليه
بذلك الحال لا يستلزم ملكة ابدال علته اولاد ان الزاوية والكانت كسيفته في الكسيفته بزيادة واهتمام
وان لم يصف بها بالذات كما تمتع بزيادة المقدر بالذات انما قضى على الزاوية بالذات من دون
ملوغه الى المساوات كذلك تمتع بزيادة المقدر بالذات على الزاوية بالذات من دون ملوغه الى مساواة
فقد ترفع الذباب الى الكسيفته ولا يدب عليك ان يذرا اير او على ما فهمت وليس وارد على ذلك المحقق
لان ذلك المحقق لم يبدل الاضاف الزاوية بالزيادة والقصان بل انما اكد وقوع الكسيفته بما حصله
من الحاطة المستقيمة في طرفي الحركة في الكسيفته هي حلة من احاطة المحققين وما عكس بناء على ان وقوع
على طرائق الحركة في الكسيفته على الزاوية والاهوية الصلة وانما بان ملوغه على سطح في الدائرة التي مساواة
القائمة اما ان يورى من احاطة المحققين المستقيمة اياه وهو دم طار الطلطان واما ان لم يذركم ان يورى
سيرة القائمة فمما دومت مع الذباب الى الكسيفته لا يذركم في هذا الفرض من كلام ذلك المحقق لانه لم يورى
سطح الذي في الدائرة الى مساواة القائمة انما ذلك من منة وهو يملو من العلم والذات عن
المحقق مسابيل المحقق المذكور في سيرة القائمة في طرفي الحركة وادراكه يقع الترتيب لا يمكن مساواة سطح الحاطة
المحيط والقطر الى مساواة القائمة الترتيب كما قد عرفت واما انما ان الزاوية عمارة عن سطح عند
الذات كسيفته والكلام على القول بوزن الفرض في ذلك المحقق رحمة الله به لم يورى عن احوال الترتيب
وما افاد الا ان سطح الزاوية في مقدارها بل معنى كما كان واما في احاطة المحققين فالزاوية بالذات في كسيفته
الاحاطة لا في نفس السطح الا بالذات والكسيفته التي احاطة المستقيمة لم تقع في طرفي الحركة ما عكس في سطحها
قد عرفت فالقطر الى سور منم من الذي غلب عليه ملكة ابدال مع اولى المحققين واصحاب التصرفين
ما زاد في الدجابه على مقال ذلك المحقق الا خدمية الطولي من سماه الحق المبين وليس بكونه العلبا
في براري الدفاتر بالربان المتين الذي منناه على صفحات واسمته الله تس الحصفية الحفصان
مع الحرفين ما فيه الحركة بالذات وما فيه الحركة بالذات وما فيه الزوايا العرض في ذلك الحفصان
حسب ما عليه علمه ليس فالحرفين اللذات منحصرا عن اللذات من كذا على علم الحرفين قوله
على ما محققين من مقدارين من انما حاصل منة الازديتة ان تحت احد على اثنان انما هو انما هو
سجل على الفرض لا يمكن قننه الزاوية والقصان بموجبها المساواة الترتيب فلا يصح ان يذركم

بالترجيح على الزاوية من دون البليوغ الى السواقة قوله وعلى ما تحققت بين مصدرين المذكورين ان يقال
انه واللا يكون الا زاوية بالمعنى المذكورين بنى المقدارين لعدم وجود العواد لهما بل بما مقدار ان كانت
او اطلق احد على الآخر بعض ولا يوسط بل يقع احدهما خارجا عن الآخر وجودا ونوعا ويكون القدر
بما خرج بحيث لا يكون بمعنى بين القدر المنطبق عاد الصلافة يقال لما زيدوا الله بعض ولا يوسط بين
هذه الزيادة والعقدان المسواة التامة لان كل من المس وبين تعدد البعض قوله ولهذا يعرف المس
الخط المسبقه نعم ظهر من كلامه ان الخط المسبقه اقرب من المستدرك لان لا يلزم ان يكون الاخر حمله لانه
لا يخرج منه الا ان المستدرك المسبقه هو الاصلين من يعطينا باعتبارها لا يكونان الا محصلين وذلك
التي تسمى سببها ونحو ان يكون المسبقه من المستدرك واصل من يعطينا ان من وكذا المستدرك وما
المسبقه اعظم منه ويكون التمسك من المستدرك والمستدرك هو الاصلين من يعطينا باعتبار العود فالتفت
لا يكون المسواة الا بالاطلاق والالتحاق من المستدرك والالتحاق من المستدرك فقلت انما الاستماع او التقي
المسبقه على الاستعانة والمستدرك على الاستدانة واما اذ جاز المستدرك اوضح الالفاظ بالتمسك
على بعض الالفاظ المسبقه فانتم سجون المحيط للزاوية محيطا والتمسك من ذلك محيطا لفراس وتمر
ويصرون المحيط مسبقا كذلك في الالفاظ اللفظي الذي المستدركي والتمسك هو اسبق
كحوار الالفاظ المسبقه على المسبقه الطابقا قدر كما يعلم السواة ولكن تترتب كما ينبغي للتعرف والتمسك
والالفاظ النوعي وذلك ان النوع محصور في التمسك مسبقا وانكسرت في ذلك فاقبل عن العادة
المستدركي من منع لزوم الالفاظ التي هي قلة من قبل منع الواضحات ثم اعلم ان ذلك
في العلوم المتعارفة الطابق كل من اثنين واستتساواة بان الزاوية هي احدى من يقع الخط
الواحد من المتدركين بحيث يكون قطر احد ما محمودا على قطر الاخر وانه للقيام مع ان الالفاظ
كأني منة الصورة قد يوجد ما هناك يمكن المطبق لان بين القطرين زاوية قائمة وهي مقسومة
بمحيط احد ما وهي الى احدى من القطر والمحيط لاصد هما يمكن لطبقه على التي من المحيط والقطر من احدى
التي هي حوزة الزاوية المحيط واللفظي وهي زاوية المحيط والقطر في جانب التمسك من المستدرك
فقد انوار الزاوية عبارة عن كون احد السنين مستدرك على الاخره ان اراد ما كانت كمال كون القدر الواحد
الاخره مع زيادة ممدوده بذلك الواحد وجودا وتوفا فاسم انه الاستمال على هذا الوجه
ان لا يقع العاقص مقدار الزاوية من الزاوية الا من السواة فليعلم ان الزاوية هي

مجموع كونها الزاوية زائدة المقام المشترك في الزوايا التي كلاهما فيها متقاد وعشرته كقولنا ان ارادنا ان نعلم
وجود مقدار الزاوية ومقدار الزاوية مع زواياها يمكن ان يثبت عاوانا فنقول ان مقدارها يمكن ان يكون من الزاوية
ان نقص مقدار الزاوية من الزاوية الذي في السواة وانما سببها ان السواة لو كان المتكافئ والمثل في السواة
الى حد يكون منه ومن احد المتروك فيزداد ذلك الزاوية الذي عاوانا فمقدارها هو مجموع السواة والزاوية التي
ذلك المقدار انما يحصل عاوانا فلهذا لا يمكن ان يطاق مجموع السواة على ما نحن فيه وبعبارة اخرى ان من احد المتروك
توجه الحركة الى مقدار يكون له مقدار الذي انما هو مجموع الحركة او الى مقدار يزيد منه مجموعها
والمحصل في كل حد من حدود الحركة وفي كل جزء من اقسامها زواياها مضافة على ما هي في المبدأ على ما في ما
لا يزيد منه فلا يسبق في شي من مراتب الحركة الى السواة ولو لم يقع هذا الزاوية المبرهن في اطلاق الحركة
فانها يزداد الظاهر من كلامنا انه غير اشكال الزاوية على التام في ان السواة المبرهن في اطلاق الحركة
الدليل كما هو مبني على ان السواة في كل جزء من اقسامها مضافة على ما هي في المبدأ على ما في ما
فوله يمكن ان اعلم من الظاهر انما كانت اقواءه وبذلك ان العوض هو من الثلث فانه يسبق من جزئين
محيط الزاوية والسواة المحط الى القطر السواة من عشرين الى ستة فبقاها كما ان السواة في كل جزء
التواحدة يكون اضع من القطر او اضع من النصف عاوانا من بين القطر لان السواة في النصف المحط الى القطر
سواة العشرة الى سواة في عدم الوصول الى السواة في مراتب الزاوية نظرا وان كانت نعوم
صحة التوافق بعد وقت ما في قوله اعلم ان ما ذكرنا والكان مخالفا على المبدأ من انه قال مودع
السرار الدائمة التي قد سكره وانما من ركامة انه لم يوجد في اصحاب الهندسة خلاف في كل شيء
حسن الخطوط المحسنة استقامة واستداره وبين الزوايا المختلفة في مسامحة الضلعين واخذها في الفناء
ولذي المتناهي من العمل ان مني مقدار التامة على التامة بين القطر والمحط وان مني مسامحة
الزوايا على التامة بين المحيط والخط المستقيم فمما في فصل في اثبات السوي المصغر في ابدال الفصل
عنان ان الجسم مركب من السوي والزاوية كما ذكر في عاوانا فلهذا ان السوي في الفصل هو السوي في ما
السوي في الزاوية وما ان الزاوية في الصورة الخمسة مني لا حاجة الى التامة في الاصل اني اثبات
السوي في الفصل ولا في الفصل بل في الزاوية وهو المقدار لا وهو الصورة التي نحوها في
السوي وهو في الفصل انما يباين في النظرية مثل وجود السوي في كل زاوية من الزاوية
السوي في ما في السواة وهو السوي المقدار في قوله فانه اذا قبل يكون نحو ان من السوي في ما في ما

على ثبوت ما يصدق عليه مفهوم العنوي المسمى عند الكل لانه دليل على ثبوت الاتفاق لانه لا يمكن
هذه الوجه على الاتفاق والسبيل الى اثبات الاتفاق الا بالحق الم لا ان يكون المحصل ان هذه المقدمات
ووردية فلسفة من شأنها ان الكافة على ما في قولنا ان كل من ذلك هذا ما هو المراد على لفظ
واما لفظ القسم الاول فهو على اعلی صلی الاحاطة الى البرهنة على قولنا ان البرهنة في ذلك المقوم
منه ليس التوسع في ان ما يصدق عليه لفظ المقوم محقق اما البرهنة في تعين مقوله لم يرض عن قولنا
والمشاكل والاراي في الكافة والبرهان قولنا ان قولنا ان قولنا ان قولنا ان قولنا ان قولنا ان
جوابه لا يصلح ولا مقصود في صدره قابل للاتصال والافصال قوله في مادة القسم عند ما ياب المراد
الاولاه الذائب الثلثة من غير حصول الكل من غير النفاذ من غير النفاذ من غير النفاذ من غير النفاذ
على اري بولا وصدرة اخرى عن قوله النفاذ على ان ما يصلح للاتصال والافصال ان يكون المادة والصدرة باقية
على غير الذائب تعين ما على ان الوحدة المستحصلة ملازمة للوحدة الالفاظية والكل في الاعداد الكبار
معبود وغير كثير لا يصلح ان يكون محققا في كل من الواحدة والاتفاق قوله النفاذ على ان
قسمه ان ذلك القسم من جنس الذي هو الموزون الفضل في ظاهر الاتفاق الذي تعين عليه كيف وهم لا يتولون
كمنته فامر بكون ذلك عند اثبات من محكاة الاتفاق ليس في محله في القول قسمه على كل قول
المت من العرفان قسمه مركب عندهم من العنوي والصدرة وموجبات الالفاظ وسوى الالفاظ
متخالفه باحقيقه عندهم فلهذا يكون القسم حقيقة واحدة لان مخالف الالفاظ باحقيقه وحصل اختلاف
ما يرب عنها باحقيقه وهذا لا يصلح الا في قولنا ان كل من ذلك هذا ما هو المراد على لفظ
فصلها العنوي اذا اخذت لا بشرط شئ يمكن ان يكون حقيقة كقولنا ان حقيقة الجوز مخدرة اما انما لا يخبر
مما ان يكون متخالفه للموجبات حقيقة واحدة مع ان العنوي كل ذلك عندهم على انه متخالفه بالحق
الى قولنا ذلك انما هو بالقاس الى قولنا العنوي وهو ان حقيقة العنوي ليست عن حقيقة الجوز
الجوز قسمه وفصله المقسم والصدرة والصدرة قولنا ان قسم العنوي الى من العنوي الى قولنا ان
اشبهه القسم الى القسم والفضل من قسمه الى الصدرة والصدرة قسمه الى العنوي
منه لفظ الجوز وهذا قسمه لكل حله وصفة فالجوز قسمه للموجبات ويكون فصل
كل غير فصل العنوي بصفة بالصدرة او يكون الجوز عند العنوي يكون حقيقة فصل العنوي
منه قسمه من جنس الجوز فصله بالصدرة او قسمه العنوي بصفة وحده

سبوات عشرة تتعاقب لكن يكون اذن حسن الجسم ليس حقيقة الجوهر بل هو المستند على خلاف
ما سادى عليه عباراتهم والادمن ارتكباب المسامحة فيها ثم برانا انهم على اراضي من لا يرى التلازم من ليس له
التي تميزه والكنز في تميزه ويشكال ان يكون سبوات الحاضر مما خلفه بالحقيقة لتبوءات اللذات التي تفتق
في الجسم بالحقيقة فاذن حسن الجسم هو ما يختص بكل ذلك مختص به والصوره الجسميه عند جميع
واحدة في العكسات والظهور والى منها خبر اصد لا يشترط شي فصل فليدرم عموم الفصل من الجسم
مع انهم يسمون ذلك فال بعض باخرى الجسم الجسم حقيقة واحدة بل فعلى الجسم الجسمي والذات
المتكلمة عشرة وجميع كل حقيقة ما حوز من مولاها وهو في العناصر مبينه صاخره لان يحصل الصوره الجسميه
صما ولان يحصل الصوره اخرى يجعلها الجسم وان يحصل الصوره ثالثة يجعلها جساما وعرفى واواكان
الموجود منها نوعا واحدا هو الجسم الجسمي والذات المحصله للصوره الجسمي غير موجوده في الما حوز من الجسمي
اخرى اذ ان الصوره الجسميه لا يمكن وجودها في نوعه ما من موضوع فان العموم الجسمي الجسم
سواء الصوره لا كانت تتعاقب السبوات كثيره والصوره ما حوز منها تتعاقب الصوره الجسميه
بمنه اذ احدثت في الخارج كانت للذات موضوع لان هناك حقيقة واحدة يجر عنها هذا المصنوع وهذا
حقيقه كل نوعا على زيادة عدد السبوات على العشره لان حقيقة كل سبوات اذ ان كانت مقوله
والصوره التي يمكن التقوم بها في الجسم حقيقة جسمه او جساما وعرفى اما صوره جسميه وهي حقيقة
فقد يحصل بها نوعا ما بينا الجسم الجسمي مما جسمه ولم يختلف الجسم عن الفصل وهو مجموعها
واما صوره جسميه فليس مفارقة السبوات عن الصوره الجسميه وانها لا يمكن ان يكون اللذات
والصوره لا يمكنها والصوره لا يمكنها ان يكون سبوات العكسات الصوره جسميه العكسات
سبوات العكسات عن العكسات وجميع جسمه اذ صورته العكسات كلها لا تدفع اكمال عموم الفصل من جسم
لان جسميه العكسات والعكسات حقيقة واحدة الجسمي وهذا فالفضل مشترك بين العكسات والعكسات
من سبوات العكسات لا يوجد في العكسات الجسمي الما حوز من سبوات العكسات وهو موجوده في العكسات
والصوره جسميه من صورته على غيره ويكون كل منها مرفوع للذات لا يمكن وجوده في العكسات
فقد لا يمكن ان يكون في العكسات من وجوده وقد نتموا ذلك فالصوره الجسميه
اجواب عن الاصل المذكور الا ان كان كسب الجسم من الجسم والفصل والذات خلف الجسم
جواب عن الترتيب في الترتيب والصوره الجسميه

مواظبه والفضل الحسب مع الصورة البسمة لكن هذا مخالف لغيريات راسه فلا يمكن التزم ذلك من قبلهم نعم
يمكن ذلك الخ ومنهيب جديد فاقم قوله ومع هذا اختلاف اختلاف لفراده طار العجالة تناوب
ان هذا الاختلاف في اقسام المحدثين الاختلاف متفق على القول بالسبب وعدمه وليس كذلك بل
لواضح اعتبار القول بالسبب على انه كان له وجوده لانه لا يتبدل بالتبدل المتصل على سبب التوسيل
بل هذا الخلف مبني على ان الوحدة لا تقام ملازمة للوحدة اشتقاق المتصل بالذات ام لا كما يكون
لك حقيقة اش راسه كما فاقم قوله وان يكون وجوده في احواله متوحد وجوده لذلك الشيء السبق
لانظر له حصل الاعداد ارجابه الى الاختصاص التي تحت لانه من المبين لانه لم يرد بان وجوده
مخبر وجود الاعداد والملازم لصديق على شيء من احواله لانه من المبين ان الملازم والوجود وجودا
متساويا لوجودات محالها فلا بد ان يراود بان وجوده ما نسب الى الاخر في الاعداد التي حساب
كان واللازم ان يكون المعقول حاله في الفاعل لان وجوده نسبة الى وجوده الفاعل بل تناوب
النسب خاص وبالنسب الذي يكون للشيء بالنسبة الى القسوت قد ازم الرجوع
فرد عليه مثل ما اور على التعرف بالاختصاص الناعت وان الكسفي بان علاقته انما هي طارة غير
وغيره غير العلاقة بالوجود في تعال مثلها وان النقل ان الوجود الغير مفهوم للصدق على
وجوده انما بالنسبة الى تلك ووجوده للكون بالنسبة الى وجوده الفلك بالضرورة العقلية فلا يشك
للمفص على خلاف التعرف بالاختصاص انما تحت فذلك انما غير الغير مفهوم متفق على العقل بالضرورة
صحة على احواله القائمة بنفسها من دون قيام المادة فيما ساءن نعم تقديره الناعية بالاجل بالصدق
تتوهم ورود انقضاء بالمال ونحوه فلما في الوجود للفران من النسب ولا يرتبط بالعلاقة لاجل بالصدق
تتوهم انقضاء بالمال ونحوه وان ترك على ان مفهوم ضروري معلوم عند كل احد علاقته هو اسد فلا تتوهم
ورود انقضاء بالمال اعلم ان الوجود للفران والوجود الراطعي لطلق في غيرهم على النسبة التامة هي التي
يكون في الفاعل ما على الوجود المستقل الذي هو الوجود والاشياء والاشياء التي هي الفاعل ما على ذلك وهو
النسب الى محال فذلك الوجود وهو مستقل في نفسه عرض له اللاحق الى وجودات كسافي
للاسماء الذميمة الاشارة لانه الوجود بما انه مست الى موجوده فنوصف به الوجود والصورة
مستقال له الوجود كما يقال السواد موجود للبيد وعارض له وقد نوصف به لاجل الوجود الصورة
مستقال له الاتصاف كما يقال محم موجود للون وكسافي هو الوجود الراطعي وعلاقته

معوت سى واحمد ناره لمرعته لوجود صاحب معوت وانه بالجملة والصفات والصفات
وهذا الوجود الالهي يكون محكي عنه للصفات ياد فالو اللغات السيرة لدم عمل صدقها على او هو ان
ان اشتمل على صفات ونق اللغات المركبة ولقبيل ذلك لا يصح في التقام ومن يك فليطلب
من هو اسبابه على هو اسى الزاوية المتعلق شرح المرافف ودر عن السلم وحوارها بعد حسب
صاحب الالهي المين حيث اجتمع وجود الالهي وروغم ان صفات اللغات المركبة
شتمه على دون العمل السيرة ووزعم انه معنى حرفي غير مستعمل ومفهومه يورات مطرقة في
ملقحة لاديه عليها النار الواقعة حاليه عن الدفاوة كما هو داه الضم وديرة الوقوع هذا الموضوع بكرة
غير حقيق وتلويح اليه ليلتق وقد سافرت براوفا على اذ في ذلك هو حسي وموت الالهي عليه
فليصح السباقوه تنقص الغير كمن العورة فانه لصديق على توافر اللطاف في حقه على حلول الصفات في
جوهله كحرة وحلول اللطاف في حالها بلزم الغير ان يكون حال المحال حاله في العمل كقولهم حقيقا او
يعتبر المعنى انه لو امكن الاشارة لكلمات واحدة وهذا التعميم من صفات الموجودات في قوله على
الصفات كحلول اللطاف له وهذا هو حسن الصداق انما للشران الذكرف والذات من الالهي الى اللطاف
اشارة الى حالها لان الاشارة تميز الحس من السنين بان الصداق لها والذات هناك وذلك ان الحس كثر
الطاف من ذي اللطاف وكل ما كان في اللطاف في حقه والالاف في حقه لوني الحد كثر من حقه صلافة
فما لم يولد واضح عن لاد ناره على وجود اللطاف كعمل وصحت الصداق ان اللطاف مع القول
بالدلتان كما هو صواب كثر من الحقيقين ونتم شرح المقبول ولطهر الصداق الصداق بالان فالو
المقدار الالهي والقطع فاقدمه شرح الالهي في قسم ليس بوسيا حاصله في حقه فقام في قوله ان
بدا التوفيق على كثر من كثر المواقف ومع لا تقولون بالالطاف في حقه بل الالهي
فقد التوفيق غير صواب منها كما لا يخفى فوجد وانه كحقيق الموقف تاحلول السراي في حقه كحسب ان
الاساؤل كحلول اللطاف وقدمه المفضل في الاشارة عند تعريف وجوده والحق بالريان ولا سبب
حاله بل كحقيق ولا يتباني الغير التخصيص منها توفيق او فمائل فوجد وانه فان الاشارة الى
ذو اللطاف له لصله ان المراد بالاشارة الالهي والذات من التفسير المعنى الى المشارة الالهي
الالهي والذات من التفسير على الاشارة الى اللطاف وذي اللطاف واهم نسبة الى اللطاف او
يحل في ذي اللطاف ثم لما كان وحدة الاشارة وهو كلاف في الوقوع في حقه كثر من

حيوان سيم هو المعدار الذي يبلغ سائرهم مودة وسعدا ^{عنه} فان قلت المادة التي هي السطوح
لمست منفردة ولا متعلقه فلا يلحق بها القسمة لانها عمارا فان ^{المادة} والقوام الواحدة قلت المادة التي
هي حروفية الدين بعد القسمة كما كانت موجودة في النواهد التي مولى من الاصل متبدا في متعلقه حروف الاصل
لما بالذات وصارت منفردة من الصفات من وذا هو المراد كون القسمة الحكمية من عوارض المادة
قوله والوهم هو لم يتكونه والكيفية وذا ظاهر جدا فان اللفظ في الوهم متعينة التقدير وذا لا يلحق
بكون حروف الكيفية بل في القسمة او لا بالذات في المعدار وذا شيئا من حروف في المتعدا هو مماثل قوله
لكن متصفح وضا كونه متندا مطلقا للمعدار ذلك فربما ان اللفظ في المادة القسمة الفعلية
كان نصف والثلث والاربعان وربما كونها مسا لا معدا حروفية لكن تلك سميت المعدار والوهم
في صفات اللفظ والوزن غير حروف المعدار المنطوق في حيزه كون في تلك كالطيفي احوال
وقد خرج الشرح ان المعدار يقابل عن الامداد الجوهري في احوال العقل فاذا لاحظت ان الامداد
سرفع الطول من قدراته ومن طوله حكم فضا بان له الصفا وثلاثا فان قد صرح حروف الاخر من القسمة
الامتداد الجوهري بالذات والمعدار من حيزه متاعل فانه حروف ومكفولة وموحاة عن احوال
بشيء نصف منها ثلثة امور عدم الصفة عن محل قابل وصلح محلها وصاله من غير وجودها في اتصال
الشيء والقوة والامتداد كما عبادت عن حيزه عدم صرح محلها ان القوة عدم الصفة عن محل معلوم
كما شكك القوة والصفات شيئا يعامل العدم والمملكة وما قال عند تقريره ان القوة والفضل والقوة وان
كانت عدا ولكن لا يكون عدا كما يعاملها من العدا وانما قد سمى بها ان سانه ان يكون وجهه
ذات الشيء في الوهم او غيره ولكن ليس بالفضل حاصلا ذلك عبادات الشرح ما في ملكه فان عند تعدد
السيادى لا يطبقه وعند عدمه من هذه العدا وسمى بالعدم وهو العدم المطلق بل عدمه من حيزه
فانه علم شي مع سوادا للمادة سميته وقال في الجاه والعدم فلم يردت معه على
والعدم وعلا الا المطلق بل سوادا لافاج الذات الموحدة بالبوته وسمي عدمه الفقد سدادا لكان
بل العدم المعارق بقوة كونه فكله الشرح ان القوة امر مفارق للعدم لانه نفس العدم وان عباد
عن معلوم المحل فصح كون معدوته بالفضل عن ذلك المحل وهو الطرح من قول شمس في الخاف ذلك
يكون الصفات يعامل العدم والمملكة يكون القوة والوهم بل الصفات الصادق عبادت عن
حال من غير وجوده بالفضل عن محل صاعدا في الصفا وسمي ذلك انما في حيزه

لا يمكن تصور ان الحفظ القوة والما القوة والما في القوة الفعلية والما لظن على لفظ القول بل ان
 اطلاق القول على المكان استنارة في عين الحكم المحقق ان لفظ القول والقوة اطلاق بالاشارة على عين
 ومحصل كلامه في بيان العلاقة ان يكون لا يمكن ان يكون من المليات فتعود ما عودا في حيز
 النقل والكان في الخارج شي واحد موجود فالان النقل محله الى منته وجوده حكم على المنه ان يكون
 في مرتبة صحت الانبئة في المليات محب التحليل كانه محس القوة الاستدلال من ان الوجود موجود في
 امر واحد والعقل محله الى سبيل احدهما الوجود والاخر المنه ولا يحكم بان الموجود يمكن ان يكون في عين
 على صفة الصفة الكلام عليهم الرضوان الكمال في الموجودات ويغنى في العبدية في الصانين في سبيل على الترتيب
 وهذا المقام ليس موضع مفيد هذا الاري قولنا اما صفة حقيقة فهو اشان في فيه وعلى النظر الطوسي حيث ان
 الاتصال هو المعنى الذي المذكور في شرح وزعم ان الاطلاق والاتصال على الصورة التي توجد على احد الكون شي
 في مرتبة ذاته ان فيه قوة والعقد قوة من كون في حد ذاتها مرتبة حقيقها صالحة لتوهم الاما قولنا معنى فصل
 وماست في حد ذاته في الوجود وعلى النظر الطوسي حسب علم ان الصانع الذي الصورة السيرة كونها تحت بلزما
 الطبع التعليم في لفظه في الشرح ان السيرة باعتبار توهم هذه الابدان في نفسها حيث قال في النهاية من علمها
 بحيث يصح ان يكون وان وثيرة تلوها منها فان علم على الاخر والكل ان يكون فوق ذلك الذي هو في اول
 الظل والعام على كونه وانعام عليهما في ملة الشرح هو العتق وليس كغيره فاسم من حيث هو كونه
 حوسه ولا المعنى منه صورة طسرية التي كملته يد اصرح في ان الصورة الحسية هي حقيقة من توهم الاما وقال
 لهذا المعنى في ثمة حقيقة الجسم بعين الصورة الحسية فورد السيرة الذي هو العلم فهو تقدير الفصل الذي هو
 الصورة تمام كلامه واما الحس بالمعنى الاخر الراض في مقوله هو صفة صفة منه المقدار فيكون ذلك ان في
 وانما هو من بعض الحكم مابق فهو من الاما لكنه من الاعراض التي تتجلى بالماة وتسمى في المادة لان هذا
 له اطلاق المادة الالما توهم والاعتراق الصورة التي للمادة لانه تقدير الشيء الذي الفصل الاما وهذا
 ان يكون لان الشيء المتفصل ان الزمان لا يكون الا بالمتصل الذي هو الماسة وهذا هو المتصل
 حيث تسمى كذا وكذا والذم في العلم ان توهم منساة وهذا مخالف لكون الشيء حيث الفصل في الاما والذم
 فان ذلك لا يكتف في جسم جسم واما ان السيرة كذا ويختلف جسم جسم هذا المعنى هو كونه الجسم
 صورة وهذا كذا لانها في الصورة في العلم التي هي في الصورة لها فان اقامة المعنى فالطريق ليس الا

الالمنه في الاري في القول في الصفة الطوسي
 ما عودا في حيز
 الالمنه في الاري في القول في الصفة الطوسي

ان ظاهر المسألة ان بعض ان مجال مدالك متصل باقبال معار لافعال الهم واصل ان الكلام هو
 متصل في ذاته فبذلك جعل قوله المتصل الذي هو الجسم المتصل باقبال مدالك كما حال النظر
 غير متغير ويكون بمزلة قول القائل الواو قائم بالذات والواو ويدر افعلي لا فائدة في اتصاله والواو
 ان كذا شئ هو الحال بعد ان الصورة الجسم متصلة بالذات متغيرة على اتصال المقدر كذلك
 المقدر اعني الجسم التعليمي متصل بوجود معار للصورة اذ الجسم بالذات في الوجود وعارض
 لبالذات في العين والوجود كما تقدم الشئ فيما سيجي لتفصيله لانه ان الجسم يدر احدث مع بعض الوجود
 في الجسم التعليمي قوله لانه ان مجرد اذ الجسم في ذاته او حاصل ان الجسم في حد حقيقته متغير بمعنى انها
 في نفسها لا يحد فاما نفس الامتداد من دون ان تغير في حقيقته لانه متغيرات واما المتغيرات
 فهو ان تلك المتغيرة والذات متغيرة الذات لكنها مبهمة في القدرات والذات ويزول بذات
 للذات لوجود حقيقته اخرى صالحة في حد نفسها للمحتملة والصورة ومسطحة في ذاتها في كليات جوهرة
 الحقيقية المقدر وبذلك ان الجسم والذات متغيرة حقيقة الذات منهية ما ينظر الى الذوات
 وليس كونها في حد حقيقته وغير في اتصالها لوجودها في الوجود لانه لا يمتد لانه لا يمتد
 نسبة الذات مبهمة بالنظر الى القدرات وليس بقدرنا في حد حقيقته ولا من افي السخى انما يزول
 بذات الهم لوجود المقدر فان عرضها مقدار شئ فصارت شرا وان عرضها مقدار عرضها
 غير متباينة كما انها لغير عرض الواو وهو عرض البياض ابيض واذا وقت ان الصورة الممتدة
 بذاتها متغيرة الذات انما ليس قابلا لعرض الشراك مبهمة بالنظر الى العوارض منها القدر والذات
 علمت ان الاتصال بان الممتدة اعتبارا ان اعتبارا مطلق الامتداد وهو بهذا الاعتبار ليس
 وكذا جزئي ولا كاحتماله ولذا يوجد في المتصل واعتبارا موجودا متعين ولهذا الاعتبار لهما ان
 في شئ قوت الشئ وبهذا الاعتبار في الوجود الذي هو منه كونه في قوت الشئ لا يفسد
 من فصل العوارض الذي من جعلها المقدر في حكمه فان الجوهرة التعليمي بذات اعتبارها لا اعتبارها
 عدة من قوله الهم مطلقا من قوله الجوهرة وان ابر او غيره فليس في شئ من غير الذي هو في شئ
 شئ هو الامتداد الجوهري لغير متدفع هذا الذي في ان الاعتبارين المذكورين انما هو في
 الحقيقة الشئ في المنطق المقدرة بنفسها وضح لكن الامتداد الذي هو للصورة الجسمية غير
 وان اريد ان الصورة الجسمية اعتبارا في قبولهم لكن الاعتبار الذي هو المستغنى ما وازار

المستغن بالمتعين الذي علم من اختصاصه هذا المتعين مستغن الذات لكنه مستغن
والاستغناء في محال فدل على انه علم في نفس شي في مرتبة لغو ان شيئاً
الفوزة مان كل المتدوا المستغن فهو علم في نفس شي دون صانع شهاده الفوزة في ما دل وان
به المستغن المستغنى له من انما قال لغو في شي دون من لا يفرق الا اعتبارا من انما اعتبار
اخر فلو ان مستغن الذات مع التقدير او العلم ان القول لغو انما هو من لا يفرق لغو في شي في
عامة النظرية ولا يفرق الذي وجوده برهني هو المتدوا ودعوى كسب الجسم من الهولي والكهولة انما
سنة وانما وجهه بل يمكن ان يثبت الذات في اول البعض والنحو البعض وان كفي في هذا المقام
لا مقام المنع لكنهما يكونان بالبرهان في دعوى ذلك وكسبه وعملك زيادة كقولك في ذلك
ان كسب الاله التامة وانما هما كون الشيء كسب لوجه من اجزائه والبرهان في كل من المعنى حقيقة
في نفسها التوم اجزاء مقدر على الوجود المشتركة ووجه الحقيقة في المتدوا في سائر المستغنى في كليات
فان كان يثبت لها في الكليات التامة وقرض الدجور المتلازم هو في كليات فهو كسب المستغنى
مبدي لكن ما يدعون ان هذا مستغنى انما هو عرض قائم بمحمد اجزى في معنى عبارة النظرية فاقدم ان كسب
لغوي على عدم التالف من الدجور بالفعل الطلاق في دعوى متاخره فاعلم ان كسب الذي ودر المعنى السادل
المستغن المذكور من فان الامتداد كجوهري والعدالة كجوهري فلو بعض من الدجور ما بعض فمناط صوم
الواجب وقرض الدجور المتلازم على عدم التالف من الدجور التي لا دعوى فاقدم فورد
المعنى من عوارض الحكم المفضل بل يثبت به الى المعنى الذي بالقياس الى التو السادل
للمعنى بدون كون الشيء متعده انما ترمع الدجور انما يكون من سببين كما ان العلة زمري انما يكون
لكن انما ذلك مفهوما في معنى التميز من اللاحقة والاشارة بالي عشرة ثم لم يرد ان الحكم المفضل المعنى السادة
نزهة هو المتدلان ووجه من المعنى للعدد والذات لا يفرق انما يكون ذلك المفضل كل منها من الدجور
مطلق او مع الزام بعض البعض والعدد وانما هو الوسط في التوت لذن عوارض الالفال لمنزلة المستغن
ترتبط على عوارض العدد بل انما هو الحكم المتدوا والمنفصل صفة له نفي المتدوا الذي ووجهه الالفال
حار حار واما ذلك ان المتدوا المفضل لوجه لبا الالفال بالمعنى الدخا فبين ان تطلق اي
من دون ان يتراطب الاله كافي المعنى الدليل فانه التفضي السعد مطلقا نعم من ان يكون في حار
والهم وانما يتراطب ووجه هادة كافي المعنى الثاني الذي كرك اصحا كرك الدجور من حار

الذي ثبت بالبرهان انه اورد في الحث على ما عن قوله وورد المتصلات انه اورد يتم ان الجسم الذي يتم
الجسم بالآخره هما مفترقا فاللافتان واللاهوت الحث وحصل الفصل ذلك القول حواجا عن قول
ان حواجات النيوبي انما الوجه على الايمان شئ منها فانه سارة انما في كماله كالمز ثبات الهولي
الفصل كوكب ثبت انما الوجه كاسته ذلك وفيه رسم على ان القسمة الوترية كما في الثالث
النيوبي على حذف معلوم الفهرس وهذا ظاهر لان القسمة العنصرية موحدة بالقسمة المتصلة بالافتقار
الى قابل غير الاتصال وهذه لا يمكن في القسمة الوترية لانه لا يمكن ان يتصور في الخارج فلا يحتاج الى
قابل غير الاتصال بل الاتصال سموت القسمة الوترية او ما في الوترية فانه وان احدث الله ليس لا يوجد
وكذلك القسمة المتصلة ما في الوترية لان الجسم كحل المتصل وحصل منه الدر اذ وكل من هذه القسمة الوترية
والمتصل فلا يحتاج الى قابل اخر والقسمة المتصلة في الوترية فالوتم مادة له ولا يحتاج الى مادة
يكون متقاربا للفصل في الوترية لانه لا يقبل صورة من متصلين كما يقبل صورة المتصل سواء قال الجسم
ان القسمة الوترية لا يوجد المتصل في الخارج وانما توجد في الوترية في الوترية ووجود المادة
الافني الوترية والمطهر ثبات وصحة في الخارج فغير انه اذ اوزم المادة في الوترية فذلك الجسم في الوترية
والصورة والجزءات المختلف باختلاف الوحدة فلهذا في المادة في الوترية الوترية في الوترية
الخارج فمائل وقد يظن ان القسمة الوترية ليست كقسمة مجردات بل القسمة الوترية كحل عطفية الوترية
مطابق ما في الخارج ولو لم يكن المادة موحدة في الخارج لكان القسمة الكلي من المتصلت في القسمة
الوترية غير مطابق للخارج فلكون اخر اعلم فانه ان القسمة الوترية في شئ دون شئ وهو المتصل
لا يحتاج الا اذ ووجهها في القسمة الوترية الدر اذ ليس مادة على المكان الاتصال الخارج عن كل من
استناد كون القسمة الوترية من الدر اذات قابل وقد وقع الفصل والاقبال الخروفا ورافقا فانه قوله
ويجب ان يعلم ان كونه المذكور في العمل ان الشئ اورد في ذلك انما على الجانب الذي هو
مسبة في الوترية وانه الشئ في عرض على الامتداد مع ما في ذلك الجسم كحل حوران يكون كل
جسم مما في الحقيقة لا يكون من كل جزئ منه فانه في كماله من الفصل كحل الفصل الدر اذ كونه
لحم الواحد واحدا عن النظر اذ لم يكن انما في ذلك جسم عند ما في ذلك الجسم
ما اورد عليه كماله في مصادر الكلام جولا وهو لا يثبت المقامات ان اتصال مختلف الجسم بالمتصل
فان وان لم يثبت انما في ذلك الجسم في ذلك انما في ذلك الجسم في ذلك

انه يصح الكل عليه من حيث انه امتداد وانما لم يصح من جهة فصله المتوهم فساد لان الكل لا يتحد
 في تمام الحقيقة الزمانية فلو صح الفاعل بالمراد الى ملك الحقيقة وعامة ما يمكن ان يمتد
 والاحكام التي هي في احكامها لا يكون مرفوع في الاضداد لا يحتمل عليه بالذات في شئ من الاضداد وانما
 اذا كان حكمه في فرد مرفوعا كما يستعمل على التمسك دون فرد اخر فلا يثبت به الفردان في فرد
 الحكم وفي الزمان كذلك لان الفاعل هو الزمان بالوجود مرفوع التمايز والحد وصيغة الزمان
 تالي عن وجوده كونه بالذات كهدف الكل هو التمايز وفيه تامل فتأمل فمرفوعه فاذن الفعل كل من
 تلك الاحكام كما شئت عن قوة قول العتمة او فالعقب الذي مرفوع من الدليل هو مرفوعه لان
 واما القوة فلا مرفوعه مما لا يشترط ان تنبأ القوة التي هي بالقيمة المقترنة او عند الشئ المسمى
 مع هي الية التمايز في صورته فكل عمل المراد منها القوة الصالحة للفضاء مع عدم الفعل وهو الذي
 يكون في امات المادة التي يكون في ذلك يحتاج في الوجود الى المقترنة فتأمل فيه فانه لا بد ان
 واعرف من علمان منها معا لظن بالاشياء اللفظي المنخفض المراد ان الذي مرفوع من الدليل الممكن
 اللفظي من بدو الوجود الذي يحور على الكل وعلى ما لا بد ان كل ما يسمى مرفوعا عن الوجود
 من بدو الوجود لا بد ان الممكن هو الذي يصفه في الدليل المراد
 للذات المرفوع الى قابل كالموجود واما اللفظي المرفوع في ذلك مرفوعه التي هي التي قابل غير اللفظي
 عانته ما مرفوع من الممكن اللفظي الممكن الغرام من بدو اللفظي كالحاجه الى الوجود الى
 قابل فله موجود ولا مرفوع ان يكون المعنى قلت مواد الممكن العوا منها من بدو الوجود وقد يار باللفظ
 باللفظي اعلم من اللفظي والظاري والمكان كله اللفظي لكن كلفا فاما الاستدلال في الزمان بالوجود
 بل يقول ان اللفظي اذا لم يكن قبله عند زمانه او عروضة من بدو الوجود مرفوعا في
 اللفظي اللفظي اللفظي فلهذا من انما هو الماد في سجي لفظيات واللفظي كما ان قلت
 بل مرفوعه عن النقص بالزمان انما اللفظي اللفظي الظاري لانه ليس هو الغرام
 والظاري المستعمل على الزمان على اللفظي والمفوض من الحواسات الممكن مطلق اللفظي
 وذن او ظاهرا خفيا في الزمان الممكن اللفظي المرفوع فلهذا قلت لا ينفذ قوله
 ممكن في الزمان الممكن اللفظي اللفظي المرفوع من الوجود ظاهرا او خفيا فانهم كل من مطلق
 اللفظي على الزمان ويعدون ان وجوده في مرفوعه باللفظي مستعمل بالذات قائم فاحقا

ان يكون القاسم ضرورة الحمله وقد يكون عودا اجمع معاني اسكان واما كلين عودا تامكان
شيئ يتبدل الحمله وقد عند شرح حرارة الخلد من قوا التسط عن الوصول الى احصاء الكواكب
فرض خرمين ان الحسنة تطلق في علم الارض كالمسحى فليكن جوفه في الحفرة وقدر ان
الى اختيار الكواكب من جوف الارض فيكون مركزه على مركز الارض كالمسحى فيكون جوفه
الحفرة قاهر عن الوصول الى اسفل الطبعي التفرقات عوض متصل يمكن فيه فرض الابعاد لكن
لا مطلقا لنبطاني في جانب مصدر الخلاف الجوهري المتدفقة بغرض فدا الابعاد على الامتداد وليد
والاساس والاشياء والتقدير واللافتة ولا يمكن مسحا منه قد قيل في بعض النسخ
احد ان اتحاد المتمدنين في الوضع والاشارة مما يجلب الضرورة وهي قاهرة بان تحسب المتمدنين
المستعنين اعظم من الواحد وثانها انه لم يتم ان يكون الجسم متدا ما متدا ومن اعلم ان القول
في حكم سواد وفتح برامى المشايخ وعلية طرق اقوالهم وقد عرفت فيما سبق ان الجوز المتمدنين
الذات باسم القدرات فهو في نفسه تحضر عن صالح الفكر كالمسحى في التقدير لم يعمد بقدر الصالح لان لغيره
او ذوا عين متشايها او غير متشاة ولا يصف في لونه بالبيوت والمفاخر او اعراس له محمد
مقدر في حرفة متعقبن به القدرات واسمها لا يتم بالتعميل والكتائف الغير معتادة يعطى فلكه
يرى مع نقاشه كسرى كما هناك ممتدق ومتمد زابل هو المقدر ولو فرض ايد او زوايا
واذا ما كنت فيما قلنا له ذلك والوحسين الموردين في بيان استحقاقه لادن حكم الضرورة ما يتساق
فخاد المتمدنين في الاشارة والوضع التام في المتمدنين المقدرين لادن مجموع المقدرين كل
والواحد ضرور الضرورة حكم ما زوايا الكل على محور واما اذ لم يكن احد المتمدنين مقدر فانها
مقدر يحصل له المقدر على حصة لانه يزيد القدره على بقاها فاذن الوجه الاول ان
يكون ممتدا مطلقا من حصة ذاته الابدان او لغيره من المقدر المتمدن المقدر فالقدرات
على النجوم ضرورة الجسم ممتدا ما متدا ومن على ذلك التحويلات في استعماله لا يقع بان على العود
وتسبب ذلك كون الكائنات كما يتكلمون احد ما ذاتي والآخر عودا في التحويلات كما مر على قمرهم لادن
لقد عرفت ان كالفهم في الامتداد اول الامتداد او المقدر ذات المقدرات امر عارض للمقدار
يو مطلقا بالمسحى الى المقدرات يمكن في الكائنات مثلا هو الواو او سواد ان احد ما يحس الواو
متعقبن الذات من ناله في المقدرات والصفات محجوز ان يكون له صفات مودع

الاشدات كما يتولون في التحليل المتحرك نفس الامتداد في مراتب القدرات فلما ان هذا
ما ظهر بالضرورة ومنه يعلم ذلك في الجسم النقي واحد هو المقدر لا يفر وليس ناك
التفصل مسموم والا فرمتين كيف وينبغي رفع الامان عن المفردات فلهذا كان في كل عرض
شبهه الصورة بوحدة فاسل واصل الصورة بحسبها الى مال النفس الطوسي والمعلم وعم
يرجعون ان يترك المشايخ في ذلك فعلى هذا الراجح الجسم ليس الا لتفصل لغاها حد حقيقة انها
غير انما الا لتفصل لموضوع المقادير من صلة بالذات بمعنى انما الموقوف بالذات الا لتفصل الذي
في الجسم التعليمي وليس عندنا الا لتفصل مع سوى ما مومن لصل الكم وفرايك قد علمت ان الجسم
غير انه ثبت فيما سبق ذلك ما يدل انما اوعى وعوى كما اوعى منها ودم الغير متوقون بان العقل الفصل
ما يورس عن فاسل الذي ولكن يتوقون انه يورس عن النقل بالذات بمعنى العوارض الا لتفصل بالذات
فالقول ان يقول انك تتوقف ان الجسم في مرتبة منته متصل ثم ان هذا القول اذ احقق مرجع ذلك
شأن امران احدهما هو الذي لم يرد في ذاته امتدادا ولا تفصلا والآخر العقل موضوع حال في قدراني
التي هي الا لتفصل الجوزي الا لتفصل بالذات بان يكون نفس الاظهار وقول نسبة السوي باسم
فعل بالذات مولى اخرى كما يفهمون في عبارة المفسر وقيل في مجموع امور بشرية فالصورة
لحسب علمها القول بمقدارها في الجسم التعليمي مجموع الامتدادات الموقوفة والادراك الصالح
والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل مع عند المتأمل ان ذلك يكون مجموع الامتدادات فليسما بعنقنا عندنا
فلهذا وانه فعل صاحب القول لا يرى الجسم التعليمي وهو اقله وانما ان مواد الصورة الجوزية
من امتدادها انما ذلك ان الصورة الجوزية متوقفة على عرض العوارض التي في كذا كانت
العوارض لا وحمل لها في التعيين فلهذا لم ينعن انما في مراتب القدرات بل مقدر متعين في العوارض
امتدادها انما الذي احد منها ما هو اى شئ هو فانه لا يعين فورا التعيين معنى امر وانما يعين
بسمته المقادير ثم عرض لها تعين مقاديرها فلهذا لم ينعن من ان حاد اما تفصلا بمقدار
فليس فليس الامتداد فلهذا لم ينعن مقاديرها في وجود امتدادها في الجسم احدهما هو ولا عرض في
وقد علمت من قبل وانما حصول العوارض في الامتداد فليس في ذلك التعيين معنى مقادير
فلهذا فاسل فلان الامتداد في انما في المقادير لا يحصل باحتمال امرين في مقادير في الجسم وانما

المستغرق من الصورة المحورية فيكون المقدار حجم الكايف فلهذا ان من العول لا يسئل
صحيح ثم التحليل والتكاتف ما بينهما هي نسبة المكان من الصورة المحورية فلو كانت فيها فلهذا
قولهم الحسنة ما مع ميل المقدار وكان من ذلك الاوضاع فليس هناك الاوضاع متفككة
والكايف ما في كل من في الكايف في اوضاع كثر فانهم ولواصفه كلام في الشرح في السواد ما
شأن في التعارض بل على ان المقدار من الصورة المحورية مدغور عن التعيين المقداري قال الشيخ
السفراء بعد المعارة بعد تحقيق ان ليس السطر في الجسم الاعلى الموجودة بالفعل بل المفروض في
باطنية صورة الافعال القابل لما قلنا من فرض الاعلى والنتيجة في المعنى غير المقدار في الصورة
فان يرد الجسم من حيث له من الصورة لا يخالف حصاره انه الكايف والنتيجة ان مساوية
معدود وانه عادله او مشارك او ما بين وانه ذلك له من انه معدود وحيث ان الارتفاع
سواء وهذا الاعراض غير اعتبار الجسم التي ذكرنا وولدا عند ما يكون الجسم الواحد كالمثل ونهاية
ما نتحقق وان ترتب مختلف مقدار الحسنة في النسبة التي ذكرنا لا يختلف ولا يبرز الجسم الظاهر
بعد الصورة اما قولنا الجسم التعليمي فاما ان لفظه محورة يرد من حيث هو محورة او مقدار ما هو في
النفس ليس في الوجود او لفظه معدود او الفصل بعد الصفة من حيث له الفصل محورة وكان
في النفس اولى في مادة فاطمة التعليمي صورة اي في مقدار الجسم من حيث هو معدود منسوخ وقدا
لكن بزه الصورة والنتيجة معنى انواعه موجود في نفس كالمثل ان جسم التعليمي والاعراض التوهم
من مقدار الفصل بعد لولم اي ودواحد ولكن من حيث له الفصل محورة منسوخ اي متعفن
مقداري هو الكايف في النفس كالمادة الكلية اولى في احوال المقدار العالم بالمادة ومدار هي ان
في الجسم الفصل من احدى حسيته والذو مقدار في جسم التعليمي كانه عارض لمقدار الجسم الكلي
في الشرح ان المقدار التعليمي قابل للجسم وقد نظمت القاعدة اولى في الشرح بل
وجه الفصل في الجسم فتوزع اذ في ذلك المستعمل الاطلاق في لم يعنى ما اذا
التعريف اراد به التعيين الذي علمه مدار الشرح في هي اصل بل ان لفظ الدلالة
للاشارة في صورة حسيته ومع التعيين المطلق جسم تعليمي مع التعيين المحصور
محصول وهذا كما ترى فانه بلزم من لونه المنة من مقدار ولا يحسن من معلوم والكايف يرد

منه من غير ان يكون له وجود مستقل بل هو موجود في غيره
الذات مع تعين مقدارى مطلق وذلك ترى بدم من ان يكون انشخص عند احدته مع الجواهر
عينية كونه ويدر في ذرى السطلان وقد عرفت مما عرفت ان ليس قول في الجسم السبعين
عليه والمطابق لاصولهم هو القول الاول واما اجاب عن بعض المحققين في قولهم ان
الذات هي على ان المركب من الجواهر والعرض ليس في موضوعه لانه المركب من الجواهر والموارد
فيكون حدها اجاب بان المركب من الجواهر والعرض عند استيذان يمكن ان يكون حده
لكنه يصح عند تم ان يكون الجوهري محل فاذا قام عرض هذا الجوهري مع العرض ويدر في
على الجوهري بل هو المحل في محتاج الى بذل المجموع مما هو مجموع العدم من اذلة العرض في وجوده ودر
كان محتجا الى الجوهري الموضوع في بذل العرض فالمحل موضوع ما يستند الى بذل المجموع وان كان
بالاستند الى الجوهري وحده وروا الشان ليس الا اننا ننسب ذلك الى المقصود من ان
المجموع من الجواهر والعرض ليس له حقيقة على راي اننا من فلا يكون حدها اجاب عن صاحب
قوله اوله يمكن سدا محاذ الفساده للخروج انه بعد ازالة القوة الاستعدادية من بعد القول
لان المستند بح وجوده عند وجود المستند له مطلقا وعلى هذا سواء عدم طمان العدم
على بعض الجواهرات البدن اذ المادة لها في النفس حتى يكون فيه قوة العدم والنفس لا يجامع
عدم حتى يكون هو القائل له فاعلم فينبى حذر انه لا يشك ان في الجسم حدها اجاب عن
مستندنا انما متصل به بذل المقهور لوقفي لظننا قال الشيخ في النجاة واما الصورة الجسمانية
ان يكون نفس الاتصال او يكون طمسها بل هما الاتصال حج لا هو صدى اللوالات الاتصال لا يقع ليا
فان كما تشكك الاتصال بعد لو جهد الجسم مفصلا مقدم مفصل فلان لا يجامع موشى بالقوة
التي هي ذات الاتصال مما هو الاتصال فالتة الاتصال لان قابل الاتصال بالعدم
فالالاتصال بعدم عند الاتصال فعدن شي على الاتصال فاقابل الاتصال وهو قوله قال
الذات نفس الاتصال بل هو بالقوة قابل الاتصال ولا الفطرسية بل هما الاتصال لذاتنا وظاهر ان
سما حدها اجاب عن الصورة الجسمانية التي هي لولا الاتصال والاتصال معا وهو معارن الصورة
الجسمانية التي هي على ما عرفت انما كما وان الجسمانية لم الاتصال ومع هذا يجوز ان يكون
القابل للاتصال والاتصال نفس الصورة الجسمانية والعدم عند ذروة الاتصال بل

ان سورا صوم و صا الاضفال قبل والادان صا سورا الاضفال واد الاضفال اللادوم سورا
يضان للاصورة معدوننا مستقرة بحقوق ذلك اللادوم في شخص منتم اذا طر اعلم الاضفال اللادوم
كف الاضفال حديث الاضفال ان حزان بله محقق المطلق في ضمن منن حجتين فداغ
اجتماع النماثلين والافضل والصد والصد والصد والصد والصد والصد والصد والصد والصد والصد
واوحي ان الحسنة لعن الاضفال واد الاضفال لادى الحسنة كما ورد في النماثلين ان بله اللادوم
سرا للاضفال في اشارة دعوة ان الاضفال فصل لا عرض او معنى كلامه ان الحسنة لعن الاضفال
والسور راه القائل وحمس العظمي كما و اشور من الاضفال واطن واطن واطن واطن واطن واطن واطن واطن
الاعلمى صائل والمصنف لعدا متدان الحسنة من حيث حرمه لا سغا
السور وايد لها موقوف على اربعة مقدمات يظهر منها الرهان المقدمة الاولى ان الاضفال
وانى للحسنة واثبت لفي حربة البذات المقدمة الثانية ان الحسنة مكن طرمان الاضفال على
سور الاضفال وطرمان الاضفال من المفضلين كما قدم المقدمة الثالثة ان السورة
الشخصية من الاضفال سدا ان عند طرمان الاضفال و يوجد سوران او كان من ثم لا عدم
والسوران المفضلان من الاضفال مخرمان عند طرمان الاضفال المقدمة الرابعة ان القائل
كف اجتماع المفضل بالمقدمة الثانية قد برت جماعا مع نالها وما عليها والمقدمة الرابعة ووجه
لعن اللادى وانما له محله للحسنة وند الاضفال والاحكام صحتها واذ اتمتت بالرسول الحس
مستغنى عن الاضفال واد الاضفال حكم المقدمة الثانية واد الاضفال لعن سورا واطن واطن واطن واطن
الماكرى فعدن الاضفال سديم عند طرمان الاضفال واد الاضفال حكم الثالثة واد الاضفال لعن سورا
حكم الرابعة في اوله مكن الحسنة من الاضفال حرمه او خارج والى لفظ حكم المقدمه الاولى
انه حرام للحسنة فله حرمانه والقائل ليا وذلك طرمان مستغنى لفظه والادى قبل الاضفال
عند طرمانه واد الاضفال في صوره والادى قبل الاضفال بل نعزم عند طرمانه ووجه ذلك
له موضوع فهو العاقل الذى كلفنا فيه لم يكون مستغنى طرمان الاضفال ومنفصلا عنه
الاضفال لان يكون الصورة الكهنة واطن في التورات ومصحف سورا البذات والادوم
السور عند طرمانها بل هو فصل ومستغنى بالاضفال الصورة والعصا لها وقد تن ان الاضفال
الى الحسنة لم سورا طرمانه فهو الحسنة مستغنى بالاضفال الذى يلفس الصورة فهو

سواء علمه وادراكه او الاتصال وانه لا ينفك عن العلم من الاتصال من سواد العلم وادراكه
على الاتصال من سواد العلم والمقدرة التي تسمى السوفيق اعدادها بالكلية كما في العلم وادراكه على سبيل الاتصال والادراك
العلم المحقق من سواد العلم بالكلية فيكون له اوزن اقل من الاتصال وادراكه من سواد العلم وادراكه
سواء نزه المقدمات فتقول بان العلم المحقق الذي ينتج بالقدرة الاولى في العلم المحقق
معرفة او توصيل ممكن حكم المقدمه التي تسمى السوفيق لان لفظه لو صح ان يكون بالقدرة الاولى في العلم المحقق
اشارة والاتصال فيكون مع العلم المحقق او التوصيل عددا بالكلية وسيله حكم المقدمه التي تسمى السوفيق
الحكم ليس العلم الاتصال خارجا عنه حكم المقدمه الاولى فهو في العلم لان يكون ما في العلم والاتصال
ولا يكون مستقيما الذات والاسبق من الاتصال فلهذا العلم عددا بالكلية ولا ينفك عن الاتصال والادراك
بالبهارة حين الوصول فينصهر في مفصلة صالحة واما في السوفيق واعماله ان العلم المحقق في العلم
لذلك في العلم الى المقدمه الاولى في اشياء السوفيق وادراكها التي تسمى السوفيق المحقق
في العلم في اشياء السوفيق انه من الضرورات ان في العلم الصالح البهارة في العلم والاتصال
فانما هو العلم والاتصال بالقدرة وادراكه عددا بالكلية فلهذا العلم عددا بالكلية في العلم
مع انه في العلم او في العلم بالقدرة فان لا بد من ان يكون العلم محققا في العلم
وهو السوفيق في العلم حوزة العلم في العلم بالقدرة لان العلم في العلم المحقق والسوفيق
ليس العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
الاولى في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
التي كانت في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
الحسنة في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
مستند في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
من سواد العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
بفصل ما في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
بالتبع الذي في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
بالاشارة سواد العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية
لانها لا تدركها في العلم في العلم في العلم عددا بالكلية في العلم في العلم المحقق وادراكه عددا بالكلية

القدرات بل كانت الكليات المحل والمختلف ان ثم فاقم لقال ان يعمل ان العمل
في قدر الثاني على قدر انما المادة مواد الاعداد بالمره عند الانفصال ويزداد ما يترجم من مجموع الل
مفضل والذي سبب من قبل امكان الانفصال بالسطر الى طسبه الامتداد والكان مستحسب
لغرض الدم بالخير فيقول كوران يكون الانفصال الممكن بالنظر الى طسبه الامتداد ومنعاني لغرض ال
لغرض ان المادة قد افرس وقومعه من دون وجود المادة يلزم الاعداد بالمره ولا تخلف فيه وان
اخلف لوان الاعداد بالمره كحسب لغرض الدم وليس افعال بالمره مستخدم هي ال بالذات بحسب لغرض الدم
حسوبا عند تحقق ما حاره في الاوهام ان ليس الالستحى له اللذمته كون حقيقة الفصل والوصل الاعداد
بالمره لما كان اولاد واحداث شتى اضطرر ليعين ولا يترقب من وازد حذري الالستحى له لان الفصل
يعتق ما كان اولاد والوصل توصل ما كان اولاد هذه الالستحى له اللذمته لان الوصل والفصل مع
ووهو اولاد لم يوجد الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
وهو اخر بل كسيف والمقدمة الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
بالمره والحد الاخر من ثم الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
انما لم يفسر لو كان الحسب هو الانفصال الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
العدم ذلك المنفصل او المنفصلان بالمره وهذه الشرطه كما ومته بالضرورة لان الفصل والوصل
ليس مرجعا الى الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
فما تمل منه فانه موضوع ما مل ثم اعلم انه مرد على المقوم الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
التي ذكرها الشواحيب عننا ومكسب حالها ومع ذلك برده على حضوره انه ما اذا رزق في المقدم
الراية من الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
وان لذمقي المنفصلان انفسها ولا كبرت منشا بل هو منها وانما انهما قسم من الوصل والفصل
س اعلم انما بالكلية والضرورة الشرطه عليه التي للذم الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
على التسليم على قدره لغرض الانفصال العالم نفسه لانه اذا ورد الانفصال بعد ان الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
التي كانت مجموع منه وعند ورود الوصل على المنفصلين وان الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
احداث بعد ذلك يحتاج الى شئ اخر ان يكون محله الانفصال وان الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له
يعني وان حدث ما كان شئ ما قبل فيه او صار ما كان موحدا قبل متوقفا على سلطان الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له الالستحى له

بالقوة المبدأية والضرورة المطلقة للذات الموقرة بالاسم والشيء من
ذلك المبدأية والضرورة المطلقة للذات الموقرة بالاسم والشيء من
أزواجهم فيفصلون ويجوز في ذلك بيننا وبين المتصل أي أصل مني فالذي شهد به ضرورة موافق
لهذان مبدأ الفلز المشترك في وجود الفصل والوصول فإن أرادوا مبدأ مطلقا في عدمه بالضرورة عند
وجود الفصل والوصول فليس ولكن لا يلزم من كون الجسم من الفصل اتصالها بالضرورة والعدم بالضرورة
بمبدأ الوجه لأن الجسم أو الفصل وإن لم يفرده الموقرة لكن يحدث موافق أن كان معنى الفصل
المشترك في الضرورية والوصول إلى الوجود بالضرورة شأنه شأن ربه وأحد من الظهور لشيء الموت بل في
مفصل منه ثم من الأجزاء وتفصل أكثر فكيف يبقى ذلك النور فليس هناك الفناء إلا للفرد المشترك في العالم
بها وهو صواب فكذا ينبغي أن أرادوا المطلقة في عدمه بالضرورة وإن معنى الفصل المشترك هو وجوده بالضرورة
الوجود مطلقا ولا يشهد بالضرورة ثم بعد ذلك يقول الذي كان بدلهما وحكمهما في العاقبة في ذلك
الموقرة التي كانت متصلة من الفصل والوصول كما حصل الوصول وقد ختمت به الوجود بالضرورة
في المفردات النهائية لا يمكن حكمه بالعدم أو تلك الموقرة بالضرورة التي كانت متصلة في العالم بالضرورة
يرجع إلى أنه لم يبق شيء من الفصل والوصول بالضرورة المبدأية للذات من شأن ذلك بالضرورة
وظهور الفناء في ذلك فقلت وليس سبب ذلك أي وقت لعدم الفصل إلى ما كان من فصله فلا
أي وقت لعدم الوصول فليس من شأنه شيء بل يجب بدو ذلك بقلت للذات في ذلك الوقت ما اشتم
من الموقرة في غير ذلك الموقرة المشتركة في العالم ولو قلت للعاقبة أي وقت لعدم الفصل والوصول
في غير ذلك من كل جسم من العاقبة أو ما انفصل من قسم الصورة الممتدة بها فغيره فلا بد من الصورة
الممتدة غير ذلك الموقرة من الموقرة ما قفا ما فهمت العلم أنه يرد على القدم الأول أن الذي لم يكن ذلك
الموقرة انما تم إمكانه طمان الفصل والوصول في حصوله أن مرصوعه نوا ذلك المكان كما كان
أو القدر المشترك بين أي وقت لعدم طمانها أو الموقرة فبذلك الفصل المشترك الموقرة في ذلك
وأحد أو العاقبة فليس لها أن يوجد في ضمنها ليس وسبب عدمه التزم في الفصل والوصول
أدان لو وجد ما كان في ضمن الفصل والوصول وسبب عدمه العاقبة التي فصلت فلا يلزم وجه الفصل
سوى هذا الفصل المشترك ولا يلزم أن يكون الفصل واحدا كما كانت له بل من الحدود ووجه
بالفصل والوصول في الموقرة الموقرة الموقرة في العاقبة الموقرة في العاقبة الموقرة في العاقبة

الحال مع صورة يدونه مع العلم

المحل لكن ساء الكيفية لا يدل على حقيقة الدليل المذكور في الظلال الذي هو الدليل على انما يتأخر
جدا ولم ير دليل شاف وعوي يدل على وجوده انما هو عوي محضه والرغوي المحضه لا يعنى عن كون
شيء ما قابل يتم قد يورد النقص على التفرقة بالسطح والتمسك فان كلا منهما قابل الاتصال فلا
من رتبة منهما من خزين والارزاق الاعدام بالكلية ونزول النسب شي لان المراد بظلال اللغوي
ان الاعدام والاتصال تحبب للمعنى هو الذي هو الذي سمي معهما في الدلالة بوجه او نحو
بل لا بد من تقار حيز لم او محل له كلف ولو لم يرد المعنى اوى الى النسب لان الدليل
المعنى مستخدم التمه ولا يتقدم بالكلية فلا بد من تقار حيز منه ثم يقال في قول المنفرد ملك فله في
واو اذا كان المراد بالاعدام بالكلية ما ذكرنا فاسطوح بعد الاتصال وان الاعدام هي في الذي هو
المقدار ان لم يحصل المقدر مع الفضاة والدمعي المادة فلا الاعدام بالكلية فقام البحث الاول
ان ما ذكره على بحث الاتصال الذي هو معنى المنفرد المسمى اهل البحث وما ذكره من التماثل
والثالث التي تختلف بالمقدمة الاولى ولما تفرق ان اصحابها لا سلم ان الاتصال الذي
للحزم وكذا ان يكون والاتصال بحزم هو الذي هو كسب العلم والماطس حقيقة كسب في التقال كما
احتماره الميتم ومن ثمة يوهوا حاصل البحث الاول وحاصل البحث الثاني ان الاتصال والتمه الاتصال
بالدليل وهو لا يفتاق عليه لان عند الاتصال لا يختلف به جواب ما هو وما لا يختلف به جواب
ما هو محتاج عن حقيقة الحسنة عارضه فاسم حاصل ما خارج عارضه وحاصل البحث الثالث
غير الظان والتمه الاتصال بان الاتصال حقيقة واحدة ونفس او اوه عوض فكل عوض فالالاتصال
مطلقا عوض والنوع لا يدخل في حقيقة المجره فالالاتصال خارج عن حقيقة الحزم فاسم حاصل بالاتصال
عارضه والتفرقة التي تجعل المواجه على كون الاتصال جوهرا وان كان الاتصال واضحا في حقيقة
الحزم فالمصروف الكار بالاتصال المعنى لا الكار الذاتية هو الذي احتماره الشافق قال ونزهة
انتم تترجع الى العي الصورة الممتدة الموزنة كما هو مستشع الذي في كتاب السلوكات وعلى
بدا المصروف التحبب الاول انما لا سلم ان في الحزم جوهرا انما الممتدة المقدر الذي هو العوض
دعوى وكذا ان يكون الحزم عبارة عن النبوي والمقدار الذي هو عوضه لكن لطفى البحث الثاني
علمه شكل لذي عدم مثل جواب ما هو انما يقتضى خروج الاتصال سواء كان جوهرا او ضاهلا

عوضا عن ان يكون داخلها او خارجها الا ان ليقرا ان يستدل بمسند ثابت ما يكون خارجا ولا يقال فتاح
عندكم عرض فلا يقال عرض على غير ما من الدعوات المذكورة كون الاتصال عرضا وخارجا عن مسند
على خلاف من عود صاحب الملوكات فتور الثالث واضح هو ان المقدر عرض عندكم والاتصال
حقيق واصله فليكون الاتصال الذي هو عزم وتحويل في حقيقة الجسم البرزخي فليس عليه ان يكون
بل من جوهر وعرض كما افرد في الملوكات فالاحاطة الثالثة على المقدر الثاني في نفس لها وورد على
وليس وجه التولي والاعمال وورد على وجه الصورة في صحتها انه ان سرعدت على مقدمات التولي
لا يلزم منه الادخول التولي فقط ونحن نعلم على ما افرد في الملوكات ولا يلزم منه ترك
والصورة المحيطة ومطلوبكم بدرا واما على المقدر الاول فهي صورة على وجه التولي ما لا يلزم
واته الاتصال الخمسة فلهذا على وجه التولي والوصول لانهما اما بعد ان المتصل بالذات
لا يورث الاتصال من غير ان يكون الجسم بسيط فالذات للفضل والوصول باقيا كما ان قلت لا يلزم
الذات الثاني والذات الثالثة لانهما للذات والذات والذات الخمسة المستدل بها ان من غير المنع
لا يورث المستدل وهو المنع فقلت ان من كليات اهل المناظرة ومنع منهم لا يورث
كيف واذا كان معدنه من مقدمات استدل بالخلق الواقع فليكن الحق ان يستدل بالذات الثاني
منه بل الية الاستدلال اولى من المنع فانه قطع قطع المستدل في اثاره وليس على المناظرة فكما ان
المتن يمكن ان يكون محارضا على المقدمه الاولى باقائه الدلائل على ما ذكرت ما استدل عليه
من اثبات المقدمه الاولى اعلى من ادعاء ضعفها في قوله وما قبله انك او الكسب السموه وانه عند
اجتلاف كلت السموه الى مدخل جوارض الاتصال وعوارض المقدمه لا يلزم الاتصال والمقدمه لان
لا يورث المقدمه السموه بغير وجهها موقوف فاره في حالتها غير قهروا والى ما كان السموه
سئل فيها ما كس افردا وانما لا يلزم المقدمه الاولى بل المقدمه لورث اختلاف المسكيات في
في المنع لكن يمكن اثبات امكان التوزيع على الوجه المفروض ما في لفظ الجسم الذي
طسمة فانه الاحراز التوزيع في الحقيقة الذي هو مختلف لوجهها فليكن اختلاف اوضاع
لكل الجوارض مختلف الشكل بالضرورة فماتل ^{مستدل} فان السموه المستدل به كماله ما حاصره
منع لغاز الاتصال انما الية سولانا مستدل به كماله فان السموه المستدل به كماله
منه في المنع فانه ان السموه المستدل به كماله ليس بالذات والذات والذات

لما تميزت بكونها من قبل مستار لكونها اعادة المصادرة على وضع مخالف لوضع كان تنوم علم من مثل لان
بزه المضاف اليه الكائن بالبيع محارم على قانون التوتيم وان كان بالالفاظ للادوية الشارح وقد نفى
ان اختلاف الممتلكات على الترتيب فلو كان موقوف الالفاظ او قوس الالفاظ لم يكن في الالفاظ الا
مورد اتم ويدر المثل فان لم يترجم كونه في ان يحرك الهادفة في الالفاظ لم يترجم كونه عرضا قسرا
وهو اصل ان يعرض ذات الحسنة على اي نوع من الالحاق حاصل للحوادث لكنه لم يترجم في الشرح لان
من الترتيب عن الالفاظ بل للظن ان حاصله ان الحسنة بما حوسم لولم يكن مفصلا في ذاته فكان مفصلا
لانه ذو وضع وكل ذو وضع لا يخلو من الالفاظ او الالفاظ مرتبة الذات وان لم يكن مفصلا
كان مفصلا للالفاظ فيكون الالفاظ والاداء مفصلا كان مفصلا للالفاظ فيقول الالفاظ لان
الاداء مفصلا فالمراد ان الحسنة مفصلا في ذاته ونذا كانت لوضع الترتيب الاول من الالفاظ
ولما لم يكن هذا القدر كافا لوضع من صاحب الالفاظ لانها ان لالهة داخل في حصة
حسنة فالحال في ذواته وضع بالذات لك مبتذل بالانصاف واخر في حوزة الذات والاعمال والاداء
فردى في وضع علمه للاداء من غير الظاهر لفظا لفظا فلهذا لا يكون في الحوزة فان قلت هذا اتم
فمورد ما ثبت للترجم في مرتبة الذات ونذا اعادة تم الكلام من غير الصبي الترتيب يقال الحسنة
وضع بالذات فلو لم يكن مفصلا كان مفصلا لفضل الالفاظ والالفاظ قامت للحسنة مرتبة الذات
فمورد قلت قد عرضت الشرح عن الترتيب المقتدر منه يترجم كونه الحسنة في مرتبة الذات
مبتذل والاداء مفصلا او لا مفصلا ولا مفصلا فبما ثبت انه ذو حوزة وضع العمل فهو
عن الالفاظ والاداء جميعا صلح معنى الذات في مرتبة الذات اما حاصل او حوزة
الاداء والاداء حوزة مرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة لمرتبة
مورد الحوزة ويدر الظاهر بالقرارة وما ثبت في مرتبة ذات الحسنة فهو حوزة في ذات الحسنة
لاني الحسنة فادفع الالفاظ هكذا يترجم قوله اما لظن ان حوزة مرتبة كون باقي مرتبة الذات حوزة
وما ثبت من باقي المصداق هو ذاته الالفاظ لادائه الالفاظ الحوزة وهو حوزة لمرتبة
بل مرتبة ذلك لالفاظ الحسنة في حوزة الالفاظ في حوزة الالفاظ حوزة مرتبة الالفاظ
الحوزة من دونها مرتبة المقتدره وحاصل ان حوزة الحسنة التي حوزة مرتبة الالفاظ
مفصلا حوزة بالانه لولم يكن مفصلا بالذات بل حوزة مرتبة الالفاظ حوزة مرتبة الالفاظ

الحسن جوهري من غايته مالا...
والدليل انهما في البحث...
على الامور...
سواء كان ذلك...
المنتهى في الجوانب...
الافتصال على معنى...
على الجوهري...
على الافتصال الجوهري...
كل في الثاني...
الحكم كذا...
المقدار على...
الامتداد الجوهري...
ان يكون...
انتم قول...
الامتداد...
المشترق...
لا يكون...
بعض...
قوله فان...
والخلاصة...
وكون...
والخلاصة...
لان...
وهي...

المعروف في هذا الموضع من بعض المهورات من اذ كانت مع الحار من اجل الحار من اجل الحار وقد لم يصف
طسمة الحار الصعود في النور المصطفى قد كان في حصول مرد الحار في فصل الحار من اذ في طسمة الحار
محدث الكلب النام لاشات الكلبات في وقت من وقت من عند الكلب الحار من اذ في وقت من وقت
و قد في هذا في حوران في الحار عند الكلب كما يدل على حدوث الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
ملا في الحار الكلب وقد سئل في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
من القوم حار في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
و قد في وقت من وقت من عند الكلب الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
مساوات كما يدل على شئ من الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
المس كما في الالتهام على شئ من الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
فان في وقت من وقت من عند الكلب الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
مشتركة في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
حكمة الكلب من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
حصولات الكلب في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
الالكثرة الكلبات في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
على ما ذكر في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
واقف و قد في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
كما هو في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
المقدور كما في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
عندما كما في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
اشراغ تعين شئ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار
انه تعين في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار من اذ في الحار

يعني في جوارح الموجودات وادراكها بالذات بل في معرفة الممتزج في مجموعها
وواجب في الوجود ليس بالمتزج بل هو الطيعة من دون زيادة شئ وبسبب هذا
الاعتقاد في شخص المتزج يكون رتبة بالذات ونداء الشخص بالعرض ولو كان الاضافة موجودة
فبالذات في مقدار الكلام فكل الكلام في الصل المتزج فبالذات في المحقق البدوي ان المتزج لا يرد
والعرض في نفسه ولو اقبل على المتزج انما يضاف بالزيادة على ذلك اضافة في الشخص عليه في الدقابة
العرضية الزيادة بالاعتقاد التي هي الزيادة فيحتاج الى التماسه لا سراغ الاضافة الزيادة التي
مردودها بالذات المتزج لا لا سراغ اضافة يكون مردودها بالذات فافهم وان ثبت ان شخص
متكبد في المنة الاضافة فكله مطالبه حواسنا المستقلة بالحواس لا الزيادة المستقلة لشخص
والمطالبه حواسنا مع حواسنا المستقلة بما ولو لا تمتح حواسنا العقل فيه فافهم بحور
يكون حواسنا من حواسنا قبل بدائل على ان المحورين متشكك بالثبوت في المنة انما ارادوا بانها
كثرة اثارها في بعض الافراد من اثارها في بعض افراد الالمية المشوون بل انما يتوقف الابدان في المنة
مع كونها تحت ترتيب مثال الاضغف فاذن سرع السراغ الى اللفظ ونداء الحواس ليس في محله فان
مضمون انه محوز ان يكون المنة في ذلك ما لم يوفى في ذواته فافهم وهذا الكلام يكون بالجارح حتى قد يكون الكلام
كثرت يكون مثال الكلام اكثر من اثاره انما قد يكون الكلام بحيث يصح عليه السراغ المتبادل انما
كثرت يرب او نام العامة الى الالتهاف عنها ولم يقصدوا احصاء المنة في كون اثارها حتى يكون
ازاج لفظها وانها من اثارها كونها من اثارها الكثرة على المنة في وجودها وترتيب اثارها فليكن في الواجب
من الوجود او لغيره في ذلك فيح الاول قد حصل في المستتر فيه وعلى الثاني فالدليل الذي هو
على الطال المتشكك في المنة لانه على امتناع هذا لان المنة عند ترتيب اثارها الكثرة انما كانت
رأبها في المنة التي تربت عليها الالتهاف فليكن قد اختلفت المنة في اثارها او على امرها
عارض هذه الالتهاف اثارها دون المنة وانما المنة في اثارها من اثارها قد اختلفت
واذا حاربتها المنة من الاضغف في المنة من دون الاستعمال على المراد فليكن الاضغف الذي هو
المنة هي في المنة من دون الاستعمال على امرها فافهم وانما في عبارة من كان
المسبات في الكلام بالاشتمال فقد اختلف الحواس بالكل والافضلان على كثره ثم الشفرة بمعنى السراغ
الاضغف الذي يكون في كونه محوز ان يكون محقق تحت اثارها في اثارها من اثارها

بذل لطلان فحقه النيان فالتصان المبيات الطوية ماشدة الصرمكن وبذا الصر موضع الحروف من الصغر
والثابت من قوره ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكسف اه لعنى انه يقبل الشرا قول ابن الشدة
والضعف والزادة معنى واحد فالاصلا صلا في الجمل فم قولون الشدة كمال المهمة فاذا وصق
الكسف وهو ليس فاذا وضع بالذات فيصبح اتراع امثال الاضعف العز المصاحفة في الوجود هي المشدة
واذا اوجد في الكم وسود وضع صرح اتراع امثال انما مفر المتيان في الوجود سمى زيادة واذا
محق كمال المشد كقول انما اتراع سمى قوة كفي الجوارزة الاسمي باعتبار الوجود والوجود
لور في اضراف حصة الزادة والشدة والشدة في قولون من الشدة والزادة والقوة وعلف
ان الشدة محضة بالكسف وقوة كمال الفصل اللثة الوضعية بالذات والزادة محضة بالكم والقوة
كالذات فان انكر والى والمعنى يدعون انها محضة المعاني مع قطع النظر عن اختلاف في العمل فقد
والواضحات وان كان معهود يتم حفظ الاطلاقات الوضعية فلا تشارك في اللفظ ثم ان الشدة علم
فكانت كمال المهمة والضعف نقصا فلما قد لزم كون الشدة والضعف متوافقين بالتحقيق انما اصلا
هو الوجود والذات وان يقال قول البرزخية ومع ذلك قولان بالجاد مبيات الابد والباقي في الكم فزوة
ان الكميات المتصلة لا يدخل الي اجزا ومبيات متخالفة بحقيقة ومخالفة حقيقة الكل فزوة علم ان الفزوة
بذات في الكم والكسف في ذلك ان الكسفية الواحدة لا تخرج عنها كسفيات متخالفة لخاصة في محقق
بذات المباحث طلب من شرا السلم وجواشيا عليه ومن جواشينا المتعلق بالجو شرا الابدانية
المتعلقة بشرح الموافقت قولهم لا يخفى ان من كلامي الشيخ اللطيف اه الخالف من وجود حيث
انبت السوي في النواكيات واكراني حكمه الاشراف في النواكيات وحقق ذلك ان في
الشمع من قبل الاكسال هم فيه ان التميز الذي هو من في المقدر انما التميز اما مقدار فليس
ان قيامه بالمقدار انما هو المقدر في الوجود ذلك رة وان لم يكن مقدرا فلا يستقيم في
النواكيات كسب المركب من السوي والمقدار فان قلت قد صرح في حكمه الاشراف ان المقدر
لا يرفع والزادة كمال مزية المقدر والسفان المهمة فكيف يصح قولهم في تبين مراده ان المقدر
الذات الذي لا يزد ولا ينقص هو كسب على قول حكمه الاشراف قلت كسب الاشارة ان مزية المقدر
لا يزد ولا ينقص لما قد صرح بانواكيات في المهمة بل مفهوما ان المقدرات ذات لا يزد ولا ينقص
عند نواكيات الاكسال على الشموع والذي صرح به في حكمه الاشراف ان الافراد الزائدة تزيد في كسب المقدر

التي هي في حيزها والاصلة على ما مر من تقديرها ولا ينقص وقد مر في حيزها
الارض من المطارات وغيره من حيزها والارض من حيزها والارض من حيزها
انها مقدارين احدهما ثابت والآخر ايل وانما في الملوكات ما رانا مستجابا بل على ان
ما سماه هبوطي اه الال الذي في الملوكات هو الذي ان ما سماه هبوطي ليس متفردا ولا متفردا فكيف يقع
ما هو ان المقدار الثالث هو على الصلاح الملوكات فان المقدار من عند مفصل اما الساماني
يركب جسمه وبسطه اذ معنى ان المقدار هو الجسم الملوكات ما يقع فيه فرض الاضداد وقد حكم في حكمه
سبطه وفي الملوكات كركبه والركب ما هو كان هو اركان على ما يعرفه المشركون او من العاد
ففيه في السبطه فلذيق بوز الساماني يقول ان ارض الارض انما حكمه الذي لخلق في جسمه للوقوف
ما يعرف المدكرو حكمه بالركب في الملوكات في حكمه الذي وقع عليه لظلاله في خاصه
فانه يتكلم عن كلفه الاظهر في وقوع الترافع ان كلفه في الملوكات جسمه على فضاها ثمرة وانتم اوردوا على
سبيل الحمل والاشتهرة وكهفي ذلك انه اشبه الهوني والتلازم على ما هو في المثلث وان كانت
مقدارته غير مستقيمة بل كلفه عند فتم من عدة الصورة للهوني ما يقتضيه التلازم الحميم في العلم عليه في الصورة
غيره عند زعم هذه المقدمات عرضا بعد ذلك فما الحل في التلازم وان الال في الملوكات ان الال هو
اول ما يشتهر فيها ثم بعد ذلك الجسم من الهوني والمقدار فلذا حكمه كركب جسمه على ما لفظه الهوني
مع ضم مقداره فخطوات التلازم فتكون من دون علة في العبد وانما في حكمه الذي في فلكه ملك
المحقق محكم في المقدمات المحق في اعطاه فانك ووجه الهوني وحكم كونه المقدار ولكن علمه
فهم وهو المتمد على اللطائف في انه من عند متعين بالتعين الذي في جسمه ومثل ما تنظر الى المقدرات
وهو المصحح لوضوح اراز موزونة ثم هو من عند مقدر في حد ذاته كقولهم ارض الال
انما يتبين ان نون في ضمايه صحت في اراز موزونة مقدرته حيث انه كقولهم فوار المقدار
فان كان الال من ارض الال هو الذي لا حصوله ولا ذلك على حيث لا اولى حيث لا يلى ان في
امتدادها من اجل احسن التامل لكنه اذا اخذنا موزونة دون حيز المقدار في الال هو الال
مطلوبه في حيزه مع التعيين المقدر فيكون نسبة الال هو الذي الى التعيين المقدر الى
الى حيزه ولا يصح كون احد من موزونه كجهد الال من موزونه الكمال كما هو في حيزه مع المقدرات
فقد استخلص من هذا في موزونه المقدر والادبي موزونه المقدر ان الال في حيزه المقدر الى حيزه

اما هو من مقدار فقد انما هو من واما هو من واما هو من واما هو من
من مقدار الي مثل ان الشئ هو مقدار من ان الممتد لمعنى ويرتفع عليه يكون مقدار
بغيره فكيف يصح بعد ذلك ان مقتضى الذات من القدرات فتبين ان الاول فقدم باسم
والجمله القول بالامداد ان واحد مع القول بمغايرة القدر الامداد المحمدي بالخصه ودخل الصغار
محت المحرر والبرهنت الكمال على سطره من قوله الفصل ولا يصح من عاقل انما ذلك
حرر الشئ على ذلك انما لا اى سمانه القول بتدوين وقد اشرب في قلبه الايمان بالقول
المثلين وحسن الظن منهم لفضل الامداد الذى اخرج منه السطره وقع فبادع وقد استخ من
السمت عن النجاسته لخصيه والوقوف في حياض القادرات الالحق بعد الطمان وحده الامداد
موجودين بدنب الله تعالى ان الامداد المحمدي هو الموداد للوقافهم وللملوك والوقوف
عندهم حين كل من وكما لصفه لا يخفى ان المختل والكاتف ان صحا فاما لان على ان في قسم
الامدادين موجودين موجودين لا على ما رغب لان في التخلل عندهم من مقدار القسم مع خصه في
الكالف معقوف مع خاصه ومن الدولات ان الرائل عز الشافى في الوحد وخصه
ويبين على شئت المقدار على القسم لولم يدل على الامداد الذى هو المقدار موجود من القسم
مقدار لا حتى نوارد الامداد على الشئ من كان في المشهوره على راقه المقدار على الشئ
منه القادير المختلفه على الشئ من نوارد الامداد على ما مع القادير الخمسة فالمقدار الخمسة قد رده
ما من قدر المقدار هناك من انما هو القادير وضع اوزان المقدارته فالقادر انما في العمى من القادرات
التي هي في الظل من الامداد والكل في انا المقدار فنوماق كحاله من فضل اما شئ الابي فانه المقدار
بالاول مطلقا هو ان كان حورا او غلاما او امرا عليه من في المقدار الكان ما تدعى حور من واما
عنه فان يكون ان المقدار من الشئ هو الضعف فيكون في الجسم الاسود ان احد من قسمه في الامداد
منه البرهنت وهو مقتضى الجيب ومنه سقط فان لا بدان يكون الاتصال مقدار بالذات و
منه الذاتى هو كون من مقدار لا اعرفه هنا مقدار مطلق لمنشئ له بعدد على حد من وهو
منه المقدار من هو حقه الذى على حد من القدرات فاقدم انما انه انما هو كسره شئ
الذاتى وعلى نواز فاقدمه لعمى ما انما لا شئ في في بعض ما انما الامداد روى في حد ذاته لست واضره
الذاتى انما هو مقدار من شئ على اى حال يتبع خصه مسودات وانها كانت بالقلية والمجرب

المقدر وكلف يكون المحذور بالضم
 ما لغيره فان قد ان ان المحذور بالضم
 الى غير ذلك من غير المحذور بالضم
 شركة طه براكه بالضم فان قد لا يحوز
 بديل محذور بالضم
 ثم لضم ولقد على انبات المحذور بالضم
 من اجتناب على التامل في امور من اللبس في اجتناب التخلي والكالف فان
 في شرح مدار التخلي والتكليف فلا يخفى عليه بد الكلام المنى عليها قدت التبع وان اذكر فان في حكمه الاشراق
 مكنة محذور بالضم ومقصود المتعترض التفضيل بمقدمات سلمية في التلويحات قوله فما احاطت غير هذا البحث
 اليه ليس الامر كذلك بالشرح ان بما المتعترض مقدماتها بطل ما قبل في التلويحات وهذا القول ليس محذورا انما قلته
 بناء على المشهورات ومقصود التلويحات ان المقدمات المشهورة توجب تركيب الجسم من جوهرين وهو عرض هو المقدر بالضم
 عندى في حكمه الاشراق فان قوله في العاقل ان يقول بقا الجسم المفهوم من جوهرين في هذا الكلام بظهوره فاسد فان
 بقا الكل مع انقضاء الجوز من السجدة سواء كان التركيب من جوهرين او من جوهر واحد فان فرق المذكور ليس له في
 بتكليف بان مراد السمع بقا الجسم باحد الجوزين والحاصل ان الجسم اذا كان مركبا من جوهرين وجوز واحد لا يمكن بقا
 كلفه بديه عند بديل المتمد الجوزي بالجملة لان في زمان الحركة لا فرد عما فيه الحركة اصلا فاذ لم يوجد منه فردا حصل فقد
 العموم المتمد الجوزي لشخصه في زمان الحركة فقد اذوم السمع ايضا لانعدام عنها بخله المتمد العوضي لان غير مفهوم
 له في صورة التخلل والتكليف للذم من التوام بهذا المتمد السمع في الجسم باحد جوهرين وهو السمع فهو المتخذ
 في متداره فلا يحتاج الى متصل اخر يكون بهذا المعنى بل لا يوجب ارتكاب السماع في كلام الشيخ الله
 والتكليف ان المقدر يتبدل مع بقا الجسم مع هذا كله يتوقف هذا التقرير على ان ليس للمقوله فردا بالضم
 محذور بالضم في ما سباني ان المتحرك في زمان الحركة يتبدل في جوهره في المقوله فانما فيه قوله لا ايضا ان الشيخ الله
 اعني في الاستعداد الجوزي آه هذه الحقا في كلامه غير ما ذكره الله فان يداننا قصة بين اثبات المتمد الجوزي
 وانغاية والذي سبق ذكره هو انما قص من جوهرية المقدر في قضية قوله لا انما نقول ذلك بمعنى افراه حاصل الجواب
 ان المتمد الجوزي المذكور في ما عاود المقدر الذي سيمه السماع في صورة جسمته ولم يقبها اصلا وانما افراه المقدر الجوزي
 في حكمه الاشراق وانك جوهرية في التلويحات هذا جواب صحيح والذي قلنا يقوله في حال الكلام انه لا كان المشهور

الجمية عند منى السوكة اه فعيده ان الاثره في كلامه فان الذي قاله هو ان المقدار الجوزي اه في اوخرى وكلها بما صدر
الى آخر الدليل وليس فيه انه سيم في الواقع فلهذا لم يسم في ذلك الموضع هو التوضيح الذي بعد
شرح كلامه وقد الحكم عليه لما كونه قد علمت انه من غير تخليق وانما هو الذي لا يخلو عن ان يستدل به على ان السهل اقل من
المقدار بالتخليق وانما كنهه كما يستدل به في ان قال قلت فمقدارهما في السهوية هل هي في المقدار الجوزي او في المقدار
وليس ذلك معصودة فانهم قولوا اما الجوزي غير الاصل في ضرورة اه ان الذي في غير الثاني فلا بد ان الامتداد
في الكل الكبر في الجوزي في نفسه بل الذي في الكل هو في الامتداد الا عظيمة عند اعتبار اثنين حاصل من المقدار
التنين بالمقدار الجوزي او اعرض الثالث فلا بد ان المقدار الجوزي مقدار بل انما يتقدر عرض المقدار وليس هو ما قد
في نفسه بل سيجتهد الثاني على ما كان انما الزيادة في عارضة الذي هو المقدار معروض عرضا كما يكون عند التحليل من اجل تعينه
من عرض المقدار كفضله تعين آخر بهذا المقدار الزيادة يكون كما انه قد يكون مقدار او بعدا ما كان مما كان من حيث
والمقدار العوض وبتلك كمثل السواد بعينه فان ذاته لا يزيدا ما يزيد مقدارها الحاصل قبل التحليل فيكون عليك ان
بهذا النوع لا يمتنع الا بقوله بالامتدادين احدكما سيم في التقدير والاخر متعين التقدير على ما قال الشرح لا يمكن الجوزي
كما لا يخفى على القائل قوله كسائر الناس في الجسم باعتبار الامتداد او المبدأ في علمه في الامتداد في علمه بل لا يمتداد
الشيء ولا يقول ان ما يتبدل عند توارده الاشكال غير ما يتبدل عند التخليق وانما كنهه في لا يقول ان ما يتبدل عند توارده
الاشكال غير ما يتبدل عند التخليق وانما كنهه بل القائل يتبدل الامتداد عند تغير الاشكال على التسمية قول ذلك
الامتداد هو المقدار العوض الذي يتبدل عند التخليق وانما كنهه في الحق ان لا يتبدل الامتداد عند تبدل الاشكال اصلا فقال
قوله فان الانسان الواحد والعنبر الواحد مثلا ووجه شجرة اه بعد اراد بالانسان الواحد بدن الانسان وكسفه كسفه هذا
ليس في محله ان الواحدة في الانسان والعنبر ووجه الشجرة اه بعد اراد بالانسان الواحد بدن الانسان وكسفه كسفه هذا
وجد مرصع ان مستحقين قدر الواحد عليه بان هذا اما يصح لو كانت الواحدة الاتهابية ملازمة للوحدة الشخصية
والملازمة قد توفرت وبعين هذا يصح مكاره لان بالعبارة تتحقق للملازمة التي كانت متوهمه من قبل البتة وهو المتكسر في
جوزي والوحدة الاتهابية زال في كنهه كيف يظن عاقل ان بدن الانسان وكلمات العنبر او العنبر في كنهه
بحوزة الحوزة السليمة لان الانسان موجود في يومه فقط كما كان حين الاتهاب والكارهين والواجب ان يحصل هذا الجوز
ان يمتد بعد ما في الاولى ان الواحدة والاتهابية ملازمة للوحدة الشخصية والكثرة الاتهابية الكثرة الشخصية وهذا يدعي
واما ذلك مكاره في نفسه عليه بان الاضداد لا يحصل الا في الموضع الواحد في الموضع المتصل الشخصي وقد لا يرد في الموضع
واما الاضداد متوهمه كسائر الاضدادات وذلك لان الاضداد لا يحصل الا في الموضع الواحد في الموضع المتصل الشخصي وقد لا يرد في الموضع

القائمة به مثل الخطوط والاسنان كالبنية حين طر الا لتفصال على الحد...
نرا استواء محض لا يعتمد عند سطوح البراءة...
بها الى ما حكم بالعلوم بلا عرض القائمة به...
لا يتوهم من شئ في ان البرهان على خلاف ذلك...
القائمة به ادى استغوا في تبدل الاعراض بالالتفصال...
من دليل فمن ابن بدية الحكم سواء الاعراض التي كانت...
الصنادير في هذا المقام وتكون بالقول يوجب...
صفيقة الى ذلك المنصف بخصوص وهو موجود قبل الانفصال...
يعين وجود الحكم المنفصل الشئ الحادث عند الالتفصال...
انفصال كافي في تقيح الجملة الخارجية وهذا قول...
مقدار بطل وجوده لما كان وجود الافراد...
قد حدث موجودان افران منها وانما غير الملائمة...
مع وصلة الذات فان كل السواد القديم...
كاحد اتم انك قد علمت سابقا ان الافراد...
مغايرة والسواد موجود في الخارج...
فقد بطل السواد القائم بالمتفصل...
بقائه النقط التي هي راس المحروط مع العلوم...
من جهة لها عين ثمانية في الجهة الاخرى...
الاخرى السطح وكذلك راس المحروط...
يقرب في ذلك عين ثمانية في جهة...
المحروط في جهة الطول الى قطعين...
محل شئ بينهما في عدم بما هو محله بل...
لما لا تقاينة السخفة عند الالتفصال...
المستحيل

من محل لقطه الترابي من غير وجود العين وهو صورة اعترضه المحررة المتعددة الحادثة بعد الاصل في قولنا ما ذكرنا
ما ذكرنا في قوله عند الانفصال بل هو موجود في صورتي الانفصال والالتصاف بعين وجود كل من الصورتين المحررة وتبر
تعتبر الانفصال في كلا الجنتين الزاوية والحافضة فيهما اذ ان قديان فيهما في الانواء بالاشكال ان الجسم المحرر
له شمس محل الراس للبلدين حرة او المقدار المتصل قبل القسمة الى غير النهاية في فرض انه بلدا منه فقد وجدها
في اراو انما هو في اراو او كان موجودا مجموعا مستحفظا م على مذهب الافلاطونين ان يكون قطب القاعدة المقطوع
مقطوع الراس بعضها من محل الراس وجزءه هو صدام بدينة الخط العقلانية وعلى مذهب ارسطائين التمام بالتمام
ككلمة بالقسمة لكن البدينة متحدة له بالبقاء مع انفصال القسمة وسقط قول من قال ان جمهور المشائين يدعون البدينة
في انشغال الجسم المحرر والحال به ويلزم منه انفصال النقطة مقطعا انتهى كلامه وهذا الكلام اشبه بكلام المحامين فانه
لا يبرر ما افادوا ان الراس محل النقطة المحل لقطه المتصل تماما من حيث تمامي انتقاعه في جهة القطع
تماما في الجهة الاخرى بل هي الاعتبار عند الحق لكن هذا المخرج بقا النقطة عند الغدم الخط بالانفصال لانه اذا الغدم
ذات الخط فقد الغدم محل الذي هو المحل بحيث بالقطع تمامي ضرورة وبقاء الخط المبحث مع الغدم ذات
الخط مما لا يتصور في العقل بل يعارضه حين وكذا الحال في المحررة فانه اذا كان محل النقطة المحررة حيث من تمامية
الى جانب الراس وتمازى الى جهة القاعدة بلغة ولا اعتبار في المحلته فاذا قطع المحرر فقد الغدم ذاته فان الغدم بما هو
تماما الى الراس والى القاعدة ضرورة وان اراد ان محل النقطة الجزء الملاصق من الخط او الخط او المحرر فلهذا راعين
بالصوق فاي جزء يكون محلا وايضا اجزاء المتصل ليست موجودة بغية تمامي اشياء متوالية فلا يكون محلا للمحلته
لوجوده ايضا ثم لو لم يوجد الاجزاء لكنها موجودة لوجود الكل كما هو مصرح في بعض كلمات بل لمؤلف فاذا الغدم الكل
محل لظلال وجوده في كل وجود الجزء مع الغدم محل النقطة كيف ينبغي مع الغدم الخط او المحرر وبالجملة من كلامه محل الشيء
ان يفوه بمثل عاقل متصور ان يفوه احد طرفي ذلك الاشكال لا يختص بالمشائين لانه كما يلزم عليهم الغدم
باعداد المحرر وهو مستبعد عند العقل لا يمكن ان يكون محل النقطة بعد انفصال جزء المحل الذي كان
عند الوصل وهو باطل ضرورة فبالسبب من السائل قوله اقول في نظر ان القول بان تعدد الوجود عين كقولنا
الجملة تختص بالنظر ان ما ذكرتم انما يلزم منه ان يتوهم ما يتكدر في الخارج بالانفصال ويلزم منه الغدم المحرر المتحد بجزء
لا يتكرر بالذات ولا يبطل وحدة الصالة البدينة الملازمة لوحدة الشخص المستعمل بجزءان يتكرر ويتعد بالانفصال المقدار
العارض له في عدم المقدر الاول ويحدث مقدران افران وينبغي المتحد بجزء كما كان وهذا البحث انما يتوهم على
القول بالانفصالين اذ هما انفصال متعین الذات وبمعنى انفردات والاخر متعین المقدرات كما قد عرفت انهم

بوجودها في العرفان ثابتة الاتحاد وذلك ان يقول في دفعه ان المحدث الجوزية اما يرد عليه ان القسم من العقلية
بغيره من دون وسط في العرفان اولادها عليه وروا القسمة واذا هو في موضع الذات فهو غير متصور في موضع قابل
فقط في العرفان لا قطعها ولا عقلا ولا دمجها فهو يوجب فيهم بغير مقدار مقدر العوض العوارض في صفت والفظ
اذا كان صورا او لا يكون مقدر بالذات وقد فرضه في نفسه في ان يرد عليه القسمة وانما القسمة العقلية ما دون كنه
في العقل اتيته موافقة بالحقيقة كمنه فيصحب على الاثنان ما يصح على الصلي المحدث فيصحب الاثنان في الحال في العرفان الا ان المقدم
واوضح ورود الاثنان على نفسه وروا هذه الاثنية زالت وحدته القاسمة العارضة للوحدة الشفوية في المطلوب فيهم بان
وهو صفة بغيره في بعض العرفان في الوحدة الوافقة في تغيير الاثنان في الكون ان الاتصال بطل بالانفصال منهم لكن هذا لا ينافي
في الاتصال الحقيقي الذي هو صفة كونية بذاته معدن مثل المحدث في الجهات الثلاث فان المصنف الذي هو مصدر المحدث في
حقى المصنف في مجرى الكيفية العرفية بلانها امين الذي هو قول الاجزاء الثلاثة او المحدث في الجهات والاشياء معين والاشياء في
مستوفى حالتها الوصل ونقل ولذا لا يسد كونه مصدرا في الحال المحدث في تلك الاشياء وبوجه الوجود الخاص ولا يمتنع في الفعل
والاشياء معين عرفت ثابتة بالوحش لو لم يمتنع في الفعل او عارض الاول وهو المصنف في الحقيقة فيري الاثنية العرفية بلانها كونها الاثنية
العرفية بحيث اذا انحصرت في بعض كونها الحرة وسببا بالقوة ولا يلزم عدم الاختيار بين تلك الاثنية في حال الفعل انما لا يتم
بذات الفعل دون الاول في هذه الاتصال في الاختيار بين الاثنية في الحقيقة الحرة والاشياء كانت بالقوة وذلك من مية عين
طمان الاتصال او فرضه بتدليل الاتصال انما عدم الاتصال الذي يلزمه عدم تحقق الحد المشترك في الفعل بين الاثنية في
عدم الاختيار وبذات المصنف اثنان في العرفان عن الحقيقة المجرى بلانها عدم تحقق الحد المشترك في الفعل بين الاثنية في
بذات الفعل وثانها بالوحش في الاول وبذات الفعل سواء كان فصل المصنف او الاثنية او غيرهما لكن ليس الاتصال الاثنية في الذي
يعرض للمصنف من المعارض على العالم الجسمي كالمصنف واحد باعتبار القوة الذاتية المسمى فان حقيقة الاتصال العارض واحد العرفان
ذاته وعرفيته وان حقيقة التعالقات عارضها في احوالها في صفت كثيرة بلانها صفت تعدد العارض وبالجملة الاتصال
لا يثبت الا اختيالا في الجوز الوهمية والنواز بعضها على بعض ولا يصح به الا اشتراك تلك الاثنية في الحرة بالقوة
للاثنية المحدث في الجهات وما قالوا الوحدة الاتقائية والوحدة الحقيقية مثلا في صفتان في المصنف بالذات جبالها واحد منها
يعدم الاثنية ان يرد الاتصال الذي ذكرنا في ان وحدة الاثنية في صفة فيهم بان بالانفصال فيهم في
لكن لا يلزم من بطلان الوحدة الشخصية للمصنف انما يوجب الاتصال ببطلان الوحدة الاتقائية في العرفان في
والاختيار بين الاثنية المقدار وان الراد بالاتصال المحدث الجوزية في ان الوحدة الاتقائية مثلا في وحدة
الاشياء وانما قول القائل ان ذلك الجسم المفرد واحد شخصي فاذا انفصل صار شخصين فيهم استعمال في العرفان في ان الراد

ورد في بعض دلائل لا يثبت عليك ما فيه لان الاستدلال الذي قاله في المحقق غير معلوم لكنه لم يرد
الذي هو الصواب في غير نفس الامر صلاحيته في الحوادث المستترة من غير العلم بها الا ان الاستدلال الذي هو
في الوجود على الحدود المستترة معلوم وليس صالحا نحو العلم على الثاني فليس ذلك الاستدلال متداول في جوهره
على الاصل فهو صالح الوجود والانفكاك لان كل ما يصلح نحو الانفكاك او يصح الانفكاك كما في قوله تعالى الله اعلم
بما في صدورهم وورد الانفكاك فقد وجد فيه استترة في الجواهر الاخرى فقد حصل للباقيين من كل مكن قبل في وجهه ان يكون
الاستدلال ويجوز هذه الفكرة ما اذا وجد المحقق ان معرفة تلك الجواهر الاخرى الواسعة وحدها والحدود فيها بانفكاك
لم يقم الى الان باذرائه ان اراد الجواهر الاخرى الواسعة للمدة الجوهري الذي له وحدته في حذوثة الجواهر خارجا في غير المقصود
لانه اذا كانت هذه الجواهر قد تعود استجابها في حدودها فستخرج دون ذلك العارض الجوهري لكنه لان هذه الجواهر اجزاء
للمدة الجوهري المتعينة لفعال الاجزاء في الحوادث مع قطع النظر عن العوارض وان اراد به الجواهر اجزاء بد العوارض فليس
لان العسمة قد وردت على المدة الجوهري في هذا المحقق ان هذا لانه لفعال الجوهري مقدار بالذات في العسمة في الجواهر
من دون ذلك في العوارض فانه لفعال الاخر الذي اوضح انه يجوز ان يكونه ومعلوم الالتماس له في شئ هو ما حصل مقدار بالذات
فقد لزم وجوده في الوجود والقيام بما لا يفرغ من الوجود والاشارة ونذا كما تجمله الضرورة وانما ليس مستترة
التي لا مجرد اصطلاح بل المكان فهو عليك في العلم الذي يدعي لزوم لهذا العارض في الحقيقة مع لزوم الالتماس الذي
هو مقدار فالزم لكن هذا لفعال مقدار الوجود في الجواهر فليس له على الحدود المستترة الا لحدود الاجزاء فيه
والمعنى على المدة الجوهري الذي قاله لكم ومقدار بالذات واذا لم يكن هذا المعنى مقدار فليس له وحدة العسمة ولا كثرة
العسمة انما الوحدة الالتماسية للمدة الجوهري وقد بطل فبطل وحدة العسمة في الحقيقة لان شئ من هذا المقدار لا يعقل الا بالذات لفعال
وعدم ان الاجزاء المقدمية لهذا المدة الجوهري قد حكم ان الباقي في الوجود وان وجوده وجوده وهو يتما هو في الوجود
ان الاجزاء المقدمية موجودة حقيقة لكن في حركاتها في الوجود شخص فبذا ما بطل بالضرورة لان
في مخالفة في الجواهر الاشارة فكيف يصح ان يقع العسمة وحدة واحدة في شئها فمع ان الخيال
ما على هذا النحو لانه كما قد يستدل في الوجود من اجزاء موجودات ومجموعها وجود المتصل باعتبار كانه في الوجود
الاجزاء وجودها ليعتقد منها نحو ذلك في درجة الاحتمال في الاجزاء وجودات في نفسها لكن ليس بها وجود الفعل بل يتم
عليه المقادير المتعينة من كثرة من دون واحد والجزء الذي لا يحصى ولا يخلص عنه وان اراد ان الوجود حقيقة المتصل
الاجزاء فهو غير متعينة فليس الاجزاء متعينة في المدة الجوهري الذي هو الكم بالذات وهذا المكان مع على كلامه لانه
ليس هو في وجوده مطلقا بل هو بالانفكاك صارت متعينة من جهة تقدير حصول الباقيين من غير تعيينه في كل فبذل

انما هو وجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 لا يصح في ذاته بل هو موجود في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 يتوهم ان هذا المقدار المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 يشبه ان وجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 ان زيد يتوهم ان هذا المقدار المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 منقولة اليه لم يكن بذاته بخلافه قبل وجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 وحدثت هذه المقدرات فلما ان تحققت القيمة حدثت الايجابات من الايجابات كما في غيرها حدثت الوجود الذي لم يكن
 في ذاته بل هو موجود في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 الاذ انما هو عدم وجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 لان هذه المقدرات تتغير بالذات فلما هو وجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 وهي معدومة لوجوده في الجوهر المستعمل بالاجابة ان المقدار في ذاته اذ صار كما بالذات ومقدار في نفسه وصالحا لوجوده في ذلك
 اسرار التعيين الواحد الذي لا يصلح ان يكون الموضوع نفسه في كل ما يوجد في المعادير والالات وهذا العلم
 من تاتي امكن ورود القيمة ولو عقلا بالذات من دون واسطة في العوض ضرورة ان نصف المقدار غير تمامه بغيره
 وجعلت تاتي القيمة في جميع الوجوه كقولهم بان ذلك المقدار ليس معد في حد ذاته بل هو موجود في ذاته كما قد علمت قوله قلنا
 ان لقولنا في الجوهر المعدان متعين الذات الموقوف بين السواء وبين المقدار الجورج لان السواء ليس في حد ذاته
 صالحة لوجود القيمة والاشياء عليها وهي ليست متغيرة بالذات فيجوز ان يكون مرتبة ودرجة الذات التي لا يصلح لوجود
 القيمة الا القيمة المقدار باعوض فيصير تقاربا واتباع تعدد والاتصالات الواردة عليها بخلاف ذلك
 فانه لما كان معد في ذاته مع قطع النظر عن العواض متغيرة بالذات لا يتغير ان يتغير من الجوهر الى القيمة ويكسر
 لورود الاتصاف مع قطع النظر عن العواض بالذات من دون واسطة في العوض فيظل درجة والاتصالات الذاتية
 القيمة عليه فيظل ودرجة الشئ فيصير فالحق اقول بالاشياء قوله ان الاتصال الحقيقي عند التحقيق في خصوصياتها
 بذاتها ان يبين على ما اشارت ان الاتصال الحقيقي هو المقدار الجورج والمقدار اما القائل لاجل استحالة عليه اذ
 الاتصال الحقيقي في المقدار الجورج وقد فرض العوام الاتصال الحقيقي فلزم ان المقدار الجورج ممكن
 قد علمت ان الاتصال الحقيقي عند بحث بين العالمات اتصال متعين الذات ميمم التقدير وهو الاتصال الجورج
 والامر المقدار وهو متعين المقدار وقد عرفت ان ذلك لا يوافق ما هو في الاستدلال على كماله

مع كمال ان يقول ان المعوم هو الاتصال حقيقة العوى المعدار لا المنة الجوز
فلا تولى الموضوع الى ما قلنا سابقا فقله فهو صاحب هذا المعنى الى ان صاحب البحث الذي
مدى الحرف للاتصال
على البطان اللدنداد الجوز هو المعدار كما
رفع الاطراف عن اليديات فان الحرارة كل مرتبة
مغنية الذات بمهمة الشدة والضعف والافضل مغنية الشدة ودراسة تامة
الاتصالات وانها قامت غير متجانسة الى قولنا قد علمنا ان هذا الجسم من غير الخوام للاتصال الجوز اليه بل ان
سعدوم الاتصال
مع اتصال اخر فالالاتصالات الاضائية غير متجانسة في الجسم من غير وجود الاجزاء المتجانسة
هو كون الجسم بحيث يصح ان يوضع اجزاء اخرى بحيث يتلقى بعضها بعدا
بما هو في الجوز المقربين وكذلك في كل قسمه فلا يلزم عدم تماهي الاجزاء في الجوز
ان المعوم هو الاتصال الجوز الكنة الذي لم يكن اجزاية مثلا على الحد وهو المشتمك لهذا الاتصال معوم عند
ورد للاتصال عددي صرح ان اعلى النصف ادعى الثلث او غير ذلك وحدث بعد الاتصال
بما للاتصال فان شئت فصل المعوم للاتصال الاضائي نظرا الى كون هذا العنوان اضماني وان سميت فصل المعوم
الاتصال الحقيقي لكن هذا المعنى لا الجوز ولا يلزم تركب الجسم من اجزاء غير متجانسة وتحقيق كلام التي انما اذ قيل بانعدام الاتصال
اضائي في دون الخوام الحقيقي فيكون الاجزاء المنفردة بعد الاتصال موجودة قبله ضرورة اننا موجودة بعد للاتصال
فلازم ان يكون موجودة قبله ثابت مدعا انه ضروري جسمين او غيرهما من عدم اذا كانت هذه الاجزاء موجودة قبل الاتصال
يكون للاتصال الاضائي فيما يلزم وجود اجزاء غير متجانسة حيث يمكن انفسا ما ليست غير متجانسة بلزم المتعاضد
وانما اذا انعدم للاتصال الحقيقي فلا يلزم كسبته لليلزم كون الاجزاء موجودة قبل الاتصال بل انما يوضر للاتصال الاضائي
فانما الجسم باعتبار توهم الاجزاء هو المعوم الاتصال الحقيقي معوم بما هو صفة فالحق النقص داخل تبعا فانهم وامل فانه عامل
في اقسام المدة قوة البسوط
الاتصالات غير مغنية الذات بمهمة الاتصال الصالحه لان يكون متصلا بغير الاتصال كان الجسم صالحا لا يكون
السواو فكون البسوط متصلا بالذات بمخبرها موصوفة للاتصال بالذات وموصوفة بها بالذات لان الصورة هو
فقد عررض للاتصال لغير البسوط كما هنا سمى محمد فاذا قسم الجسم فقد انعدم للاتصال وحدث ايضا لان اقران ما ليس

في توقف عليه وجود العالم الجسمي ووجود النفس الناطقة التي هي الموقوفة الكمال فلا تلزم من الخلق الكبر والرفق والرفق
والامانة ما زاد من غير كونها لازم الخلق هو متعبر بوجوده وتفصيل ذلك المعام موضع آخر قوله فليس من تركها الى
مع ذلك ثم ان التركيب فيه اصلا والم نقل الكبر فليس من عدم التباين قوله وتلخص ما ذكره الشيخ في الشرح
الاعتبارية فليكن ان جوهرية البسطة ولو بناها الفعل لم يكن شيئا الا انها جوهر مستقلة كذا في الجواهر التي لها ليس
من الاشياء ما الفعل بل بعد لان يكون بالفعل شيئا بصورة ليس معنى جوهرية الا انها امر ليس من موضع
فانما هي بانها لو اذاعت ليس موضع فهو سلب وانه امر ليس يلزم من ان يكون شيئا معناه بالفعل لان بانها
ولا يغيره بالفعل شيئا الا بالامر العام ما لم يكن بالفعل نفسه وفصله مستعد لكل شيء بصورة التي نعلم بانها مستعد
وقابل فان لم يكن منها حقيقة بل هو كمنها بالفعل وحقيقا في القوة الا ان يطرحه حقيقة خارج في غير ذلك بالفعل
ويكون في نفسها باعتبار وجودها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة البسطة الى غيرها من التبيين التي هي البسطة
الى ما هو سلب وفصله من سلب التركيب الى ما هو سلب وهو انه في الحقيقة تقول است ان الامر العام لا يغيره شيء
فعل ما لم يتم اليه الفعل وان فعله انه مستعد لكل فعل ما اذا اراد بالمتعد الغير هو افضل اما المتعد في
وجوده وتعلته بان يكون وجوده بقوة هذا باطل فانه يستلزم ان يكون البسطة موجودا بالاداء الفعل ان
يكون صادرة خارجا في الحقيقة عندهم واما المتعد للاشياء غير ذاته ووجوده فاذن الحقيقة الاصلية الحاصلة من
العام بد الفعل في العام التي بالفعل واليد في عليه الجوهر بالفعل فذاتها مصدر الغيبة هي مطلق القوة
للاشياء الاخر ولا يغيره المستعد في الوجود وقوله بالمتعد فاذن البسطة مطلق القوة والفعل
فليس تركها كما نعلم في الخيم بوجه ان مفهوم الشيخ ان العلة منها فليلا القوة لان الحقيقة الوحيدة الحاصلة في الامر
العام والامتداد في الخارج لغير ذلك الامر العام نفسها الاستعداد وفعله هذه الذات الاصلية هي فليلا
ثم التركيب هو ان يكون الفعل فعلا في القوة والاستعداد مع هذا يكون في الاستعداد
هذا يكون في الاستعداد لا مع قوة هذه القوة في القوة فليلا التركيب في الفعل ان يكون وجود
على اصل الاستعداد فان
قوة لا فعله شيء ارضي يلزم التركيب وهذا الاتصال بالبسطة لا يكون في الاستعداد لان امره على مصدره
في قول مصدر القوة والاستعداد نفس الاتصال اي ما هو متصل بالذات فليلا للاتصال بفعل القوة فان قلت
فصله للجوهر بالاتصال فهو متصل يلزم ان يكون محسوسا فليلا فليلا للاتصال بفعل القوة فان قلت
هو سببية هي الاتصال وهي القوة فلا اتصال هناك وانما سببية الجوهر ليس في الاتصال

وهل في قول ما يستعمل التركيب الذي في الخارج كما ذكره في البيوت كقولنا انما هو
فانهم وانما في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
اولا لانها لا تعبر عن الحقيقة فيقول القائل انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
ليست موجودة في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
ان الميتة المعترية بهذا المعنى في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
البيوت الذات الا حرة التي هي الاستعداد في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
حكمة الاشراق بان البيوت جزا لموجود تام دعارة التي قوامها تلك التي وجودها وجود ذلك التي لوجودها
قالها بالقياس الى الصورة كحال الموضوع بالقياس الى الموضوع في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
لا صورة كما ان الموضوع يتأخر بالموضوع وما ذكره من التي لا يكون موجودا في الخارج مجرد كونه امر اذ هو امر
اما كلام من يوجب ان اراد بالموجود في الخارج الموضوع التام المستقل اما اذا كان امر اذ هو امر اذ هو امر اذ هو امر
مستقل رابع الاستعداد بما يحصله ويقوم بالعمل فاستحالة ممنوعة وهذا الذي عجب بان البيوت موجود عند
مخالف في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
الموجود تام لا يفتقر كونهما عبارة عن امر مطلق انما لا وجود له الا بان يكون فردا حقيقيا خارجيا
لشيء ولا بان يكون جزءا منها اما افتقاره الى الصورة فلا يلحق اليه ان يكون ما حقيقة امر ما موجودا
الا شعرا فانما يكون كشيء للوجود فتأمل فيه داخل الكلام وسببنا في جعله واعترافنا ان في قولنا انما هو
التي بانها اذا قلتم قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
كانت في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
كذلك المطارات في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
قولنا موجودا في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
السبب في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
والاستعداد في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
لان حقيقة ما يتحصل ثم يحضره الاستعداد في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
اذ فيها فانهم واجاب في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو
فان الاستعداد في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو في قولنا انما هو

المراد

واما ما يجوز ان يكون تلك الاجزاء بعض البسيط الى مقوم تلك القوتات فهو في الصواب
 الاجزاء ليست بواجبة في البسيط فمثل قوله فلا محالة كل نوع من تلك الكواكب ايضا فانواع الا تلك را الكواكب
 بعدوا شامها قولها ولو تحقق لو كان او فلكان في ذاته لو تحقق لو كلف واحد او فلك واحد في نوعه بل في نوعه ولو
 للانع كما قد علمت قوله فان اعتبر واما اصل العنق فانه لم يعم ان احد ارباب المستعمل الا تلك للاتصال العنق بل هو
 وهو الاتصال الطارئ بمولايهم وهو نوعه وغيره لانه ابتداء على هذا الصلح اصل اليرسل على الحصار كل نوع في
 ولو تحقق فلكان او لو كان لا يلزم منه الاتصال كل كوكب وفتك بعد الاتصال كما يلزم في قول الاتصال
 الاتصال ولا مانع منه قوله بجواب عقلة في نوعه واحتمل الامتداد فالامتداد لا يقبل الاتصال الطارئ واما العقل الذي
 فلا يلزم منه ما يفيد ثبوت المادة بهذا الامر واذا اقر البرهان على التمسك كما افترضه واما اقر على السواء على بطلان
 الادعاء بما يرد على ذلك به لانه يفرق في جوار الاتصال العنق وقد ذكره في ان الصورة الجسم لا يفرق
 البسيط قوله ما يقول ما تجار المقصد في كل نوع المحاكم وغيره الا ذلك من اسبابه في الصورة عن البسيط للبرج
 حاصلها الا ان الصورة لا يجوز فيها معهما دون حلول المادة ولذا ان هذا ما دون التركيب كل البسيط والصورة
 في الجسم من اطلاق التجار على هذه المسألة والمحاكم كان في صورة كلام الشيخ والصلح بعنق الاتصال ان الصورة
 لا يفرق البسيط بل يفرق في الطال للتميز والاتحاد في اناس ان التمايز والتشاكل لا يفرق في المادة فقال
 المحاكم لا يفرق كل كلام الشيخ على كون مقصوده اتساع وجود الصورة عن البسيط لئلا يلزم اتساع المقصد في كل صيغة ان كل
 على ان المقصد ان التمايز والتشاكل مما هو محال في حقيقة المادة وبذلك لا يظهر لعدم الرضوخ وهو متعلق قوله
 وهو غير ان البسيط على مقتضى تلك التغيرات التي يفرقها لو كان الجسم غير متناه في الطول والوضوح ما يفرق في اية على
 السطح الغير المتناهي الطول كما يفرق من نفسه في خطوط متقاطعة على المركز بحيث يكون الزوايا المستقيمة مساوية
 لكل زاوية متقابلة ثلثا قائمة لان الزوايا القائمة على تقاطع الخطوط على المركز يكون مقدارها ربع قوائم
 من اقلية من الزوايا القائمة من تقاطع الخطوط على تقاطع الخطوط على المركز في كل من تقاطع كل خط مع
 في خط للدائرة في خطوط متقاطعة في المركز في ثلثي ثلثات زاوية كل ثلثت منها البسيط
 هذه الاوامر متساوية وانما الشكل الثامن في ثلثي الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط وكل واحد منهما ثلثتا
 اية لانه مع الزاوية المركزية ثلثي ثلثي ثلثي ان الزوايا الثلثت منها ثلثت مساوية لثلاثي او المركز
 ثلثا قائمة بقية اربع الثلثت قائم فاذن كل منهما ثلثا قائمة فاذن كل ثلثت منها متساوية الزوايا فافضل عن
 اوية لان التساوي الزوايا موجب في ذلك والذات كان صلح الطول يكون الزاوية التي لو بر هذا الصلح اعظم

بتمامه حتى يبلغ الامتحان لان هذا هو المراد ان يقطع بالقطع الاخر على نقطة من فوق تلك النقطة متوازيا
بينهما غير متساوية لم يجر هذا القول لان الشكل هو المنحرف فيه مخالفة لما عليه اهل الهندسة لانهم يقولون الشكل المقادير
مخاطب بالحدود او الحد الواحد والنسبة من الاصطلاح قوله في خط الدائرة مع ان البعد الحاصل بينه وبين
عاطف الطرقتين بالكونه شكلا والتوقف من اطلاق الشكل على احد جهتيه ان الاخر ضعف ذلك فيكون الشكل
مع فيكون شكله والا فلا يحوي التعميم فيها قوله اذا نامت بالبرهان السطح النقل عن الحرف
بعدم التماثل في جميع الضواحي او الحان خط غير متساو في الطول فليكن خط متساو موازيا له وصل
في هذا المتساوي ونقطه على الخط الغير المتساوي وصل بين نقطتيه الاخر من المتساوي ونقطه على الخط الغير المتساوي
بين الخط الغير المتساوي والواصل الثاني والخط المتساوي في مثلث والواصل الاول في تمامه يوصل على الخط الغير
اقا غير متساو فيكون الخط غير المتساوي من الخطوط ثم وصل بين نقطتيه السطح السطوح متوازيات الصورة
مؤخر من الخط الغير المتساوي من الوتر الموضعي ولما كانت هذه الخطوط غير متساوية كان بين تلك الخطوط اقل من متساوية في
الموضعي فيكون الوتر غير متساو للاستعمال على الوتر غير متساوية مع انه محطو من الحاضر من نصفه وسواء في الخطوط
وط المارة بالقطر اقرضه الوتر المتساوي لا يمكن ان يوصل الكل بالفضل وكنت فان هذه الخطوط مقسمة للزاوية
لم يخرج من الاصل المتساوي ما كان على الخطوط المذكورة وبه تم فكيف يخرج الى الفعل بالخطوط الى طبع الامتداد
خط الواصل بين الخط المتساوي والغير المتساوي فيكون الامتداد من عدم المتساوي فيكون الامتداد كانت تلك الارتفاع
ساوية او متزاوية وهو غير المتساوي لا يمكن ان ادى ما بين تلك الخطوط مع الارتفاع الخط الواصل كما اني على انا
يتساوى ان المتساوية ولو كانت بالفضل لا يورث عدم المتساوي فيكون الخطوط الواصل بالفضل للوجه
عدم متساوي الخط فتأمل قوله اما ان يكون الجسم الممتد من الاستيفان في الاشياء بهذه العبارة فقد كان
ان الامتداد الجسمي يكون المتساوي من الشكل اعني في العوض فلا يخجل ان يكون هذا الامتداد متساوي في نفسه
سبب ما على مؤخره او غير ذلك من الامور التي كسفت بالخطوط وفي هذا الاستيفان في الطول بان
عدم الشكل اما ان يكون غير متساوي في نفسه من الامور وما كسفتها او لا يكون كسبب ان يكون متساوية المادة
ولو اوصفا في ذلك اللزوم والاول اما ان يكون الجسم اوسع غير متساوي الجسمان اللذان في اللزوم منها بالواو
تعداد بقية ذلك الامتداد ان يواو بقوله في قوله في نفسه ان يكون لزوم الشكل له في نفسه سواء كان لا يقصده بطلا
طه او ملازم من اوله ولا يمكن ان يتم السبب الثاني حيث لم يدر في ذلك فالاطال السق
توزع ذلك السبب فاعلى مؤخره وهو غير متساوي كان المقادير

المفصل والوصول وكان غير متروكة الالاتصال وقد بان في استحالة بل وانه لا يتم الا اذا كان السبب الموقر مملوك الزوال واما
الحوال كان لازما من لوازم الالاتصال او فلا يلزم قوة الفصل واللاقوة والاتصال وهذا ظاهر في قوله لكن الحال من حيث يقول عدم
الاتصال الشئ اه لا سيما في ما تقدم عند الشيخ ان كل كذا من كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا
وهذا ظاهر في كونه غير الحادثة فلا يمكن كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا
الا عدم الالاتصال النوع دون الشئ بل لان معلول الواحد النوع لا يكون واحدا شخشا وهذا الواحد النوع كجزءان
شخصا وشخصا من جهة المواد فبالعقود يكون الجسم بين كذا ما لا يمنع ما ذكر كان بالنظر الى النفس مفهومها بقابلية
والفاعلة واما فيما نحن فيه فلا يلزم عدم الالاتصال مطلقا لا شخشا ولا النوعا لان المفصل لا يمكن طرية نوعه مفصلا
الما يكون واحدا النوعا والالاتصال مختلف الحقيقة ثم هذا الواحد النوعي يكون مخصصا في شخص واحد لان تعدد الاشخاص للنوع
اما يكون من جهة المادة وهذا غير صحيح التبرع عن المادة فلا يتم الشكل التعدد فيلزم ان يكون لكل واحد من الاجسام
يلزم ارتفاع النوع عن الاجسام كما سبق في الجملة فالجواب عن قوله في كلامه وجوابه في نظر لانه يجوز ان يكون الامتداد الزاوي
هو الصورة المعنية وهذا من جهة تعدد المادة وتعيينات اقر من جهة القيام بالمادة ويكون شكل من الاشكال للذات
للتشخص الحاصل من جهة التبرع ويكون باقي الاشكال المطلوبة القائمة فلا يلزم عدم التعدد في الاشكال ويكون المقتضى ان
والشكل الصورة الجسمية شرط التبرع فتأمل قوله وعلى السنين يلزم ما قلناه من كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا الا فيكون كذا
على النسق الاول ثم تزيد في حيث قال ولو لم يمتد من غير ان يمتد في حيث الالاتصال من مفاد غير الالاتصالات والصفات
التي هي في الاشكال وكان الجواب من مقدار ما يلزم كل واحد من الملازمة في الموضع وقال يلزم ان يمتد في كل
الامتداد وذلك لان الالاتصال فيه اما كان سبب الفصل والوصول والاشكال والكمالات والكمالات المتخلفة
المقتضية لذلك بما سبب الالاتصالات المادة عن غير تمام في جميع المقادير وهو من صفات اشياء التي تملك في كذا
ان يلزم كل جزء نوع من الامتداد ما يلزم لكل الامتداد ولو لم يكن فصل النفس والكمالات والكمالات والكمالات
والكمالات والكمالات والنوع يمان انهما فرض الكلمة والجزء وذلك لان الفصل الحاصل والجزء في النوع
والنوع في الامتداد لا يتصور الالاتصال في المادة فالجواب ان الملامح من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات
التغيرات في الامتداد وانما غير السبب في لوازمه لا يقع في الصواب ان يقول الحال والذات من غير ان يمتد في
لا يوجد في الامتداد لان وجود الامتداد يلزم الكلمة والجزء في صفات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات
الحال اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات من اللذات
في المقادير لا يكون الا بانها في الالاتصالات ما في غير الفصل وغير حال لان الالاتصالات من المقادير لا يكون مطر بلا

مختلف الكلافة فانفعال بعضها لبعض نظري وكذا الرسل بين افراد كل فرع للتقدير البصري
ان يسمي الكلام على ان انفعال بعض مستزم لغير انفعال بعض افراد كل متصل منها عن الافراد
ثم الكلام ويكفي ذلك المطلوب ولكن لا يجوز ان المسألة الطولية والبراهين في الابدان في الابدان في الابدان
به مقدار الكل والجزء غير طر بل ان الجزء المقدار لا وجود له في العين انما يوجد في التوهم والبراهين من انفعال المسألة في الابدان
من الموجود منها بمقدار انفعال الموجود واما الموجود في التوهم فيسجد للوهم مراعاة به يحصل المقدار الاول في قياسه وادى
الكلام على ان انفعال في الكلافة المشتمل على الاشخاص لا يكون الا بالمادة في مجموعها المقدمات في النظر صحة به المقدم ثم
جما يتفاد وحرث ان الابدان كما فاضر قوله وانعكس في بعض ما انعكس بل يمكن تقيده في البسيط العنصر البصر كما ان رصلا
لا يمكن ان يجاب بان انعكس لا يمكن تقيده على ابراهيم وقبل التسمية لا كلمة ولا جرمه وايضا قد تعطلت في اصل الابدان لان
صورة المفروضه التوهم مسجل عليها لا تقام بالنظر الى التوهم كما استحال على انعكس بالنظر الى الصورة النوعية ثم النظر
في روم ثم مقدار الكل والجزء الفرضي كما انعكس عن عبارته وانعكس يمكن فرض التوهم في كل اوردت عن بان
تاركها مختلف في حال السبغ في الجواب فيقول ان الشكل حصل لانعكس في طبعه قوة او صب ليرتد تلك
وهو لم يفرغ ذلك لبا عن نفسها وعن جرمها بل لا يجب لها ذلك وصب باجابه ذلك السبب ان لا يكون
من لغير ذلك جزوا اما للكل لكونه حراً ومفروضاً لحد حصول صورة الكل وبذلك من عارضه وانما وليست ما يقبل تلك
ية ومجملها يتجزى بها واما المقدار الوارد في قوله لم يفرغ هناك شيء ليرتد الى الباطن المقادير وذلك الطوبى واحدة
كلها في كل محبت ذلك الموضع لانها نفسها ولا من علة ولا من علة فاعلمت ان تلك المقادير قابل فلهذا يجب سببها معاً مما يختلف
عس الكلمة فليس يمكن ان يقال انها تختلف من غير ذلك بحسب المكان وقوة ما وصلح موضوع حقوق سابقاً يتبع
انها تفرق ما هو في حركتها محالاً لانه حاصل على ما يفهم عنه كلامه ان المقصود في انعكس الشكل طبعه قوة في الصورة
ية لكن ليست تليق الا فيضا بل على حسب استواء المادة وما فيها قد استعدت مقدار امتدادها وشكلها معاً فاعلمت تلك القوة
المقدار وذلك الشكل ثم بدلا استواء المادة لان لا يكونها بالوضع فرد الكل فاستعدت تلك المادة لذلك الظن لكن
لا استعدت لوجود عارض عرض عرض جزير وتقدم مقدار الكل في شكله لا يمكن الا بان لا يكون الما فرض في القوة
سبب هذا العارض والاد استعدت ذلك واما لو فرضت الصورة محردة لا يكون هناك مادة ولا استواء بل
انفعالاً ما كما حصلنا والدرجبة للوجوده فلا يختلف في جرمه افراد منه كجدة فيمكنه في كل فرع الكلافة
التي لا يكون فيه عرض العارض بناء الحكم قرر الجواب بما ذكره في الشرح ولا يخفى غير الطيقان ككلامه عليه قوله
قال ان خلاف الكل والجزء الى حد اطار الورد على ما ذكره في الشرح من غير الابدان وادع عرض الابدان بان استعد

لا يخلو بالكلية الرقيق الى المادة غير صحيح لان ما حثي الكلي والجزان كانا متحدتين كانت الصورة دفرا ما حثي من مادة
واحدة ولم يكن احدهما اقل بالكلية والاخرى باطنية وان تباينا كانت المادة في الوحد الكلية والجزئية فيحتاج الى مادة
يري وسلس والا للصورة المفردة في الحثي الكلية والجزئية والجواب ان المادة واحد لكنها مستعدة بذاتها
يكون بحيث يرض فيه الجز يكون اصغر منه ولا يستعد امر الى المادة والقوة القاعلية ليست تامه من الاضداد بل
على حسب استعداد المادة فاعتقت له تقديرا معيناً ثم يرضه مخالفة ما هو ضروريه واما الصورة المجردة فليس هناك استعداد لتعدد
المادة فيها من الاضداد كما لا يرض في التعداد اروجية فلا يمكن هناك ان تقصف مقدار بحيث يكون بالوض جزء
لان المقصود انما هو الجز والكل سور شامل قوله قلنا الاشكال والصورة مختلفان في اختلفت المادة الى اجاب ان
بهذا غير العارض للامام مع وقد تكرر منه دعوى ان المادة مختلفت في نفسها والحاديات مختلفت في اختلفت المادة في مواضع
منه من هذه الالاسات وهذا الموضوع ومنها في جواب ايراد الامام على قولهم كل كلي مشترك في الاشخاص فذلك يكون مشترك في الكل
بان المادة الكليات واحدة فلا يوجب التكثر في الازداد والكليات متعددة فلا بد لتعدد المادة من سواد في سلس والاجاب
الطوس بان المادة بتعدد بذاتها والحاديات بتعدد في موضع واحد في هذا الموضوع وروى ان الظاهر ان البسوط في الكل والمواضع
واحد وانما يتعدى بالعرض لوسط تعدد الصورة فكيف يصح ان مادة الجز والكل متغايران بالذات والعرض فكيف
ليس ما عر ساقان البسوط لتعدد فيها بالكلية ولا جزئية اما التعدد بالذات للصورة الجزئية وتعدد فيهما ويرد في
الاخر انما اذ اجوز تعدد المادة بالذات فلا يحتاج من تعدد الى امر ازيد من في المبدأ كلها ولا يحتاج من تعدد الى المادة اصلا
ويكفي دفع اصل الازداد بان المادة لا تعد فيها الا بالاحصية واما حقيقة كل مادة محصورة في شخص فالحاديات بتعدد في افرادها
بالمادة اما لا تضلها بالملمية كالصورة الحرة من ذلك واما اختلفت او اختلفت الاستعدادات المختلفة وغيرها واما
المادة فلا اقل في نفسها الا بالاحصية حيث يختلف وكان هذا في النوعية الكلام البصر الطوس لولا استعداد في جواب ايراد
المورد هناك كما لا يخفى ثم ان هذا الجواب ليس ولا يعنى من جواب لان المادة حقيقة ان الحثي في الشخص الواحد يمكن
الشخص عمار مشخص والحقيقة من حيث هو حاطة بوقوع الاشتراك فتقول منه المادة بانه الاشتراك غير اما نفس
الاشارة بان يكون المادة مشخصة في نفسها فيها اذ اجوز فهم المادة وغيرها سواء فلا بد من قول بان عين الكلي المتكثرة
الاشخاص اما لتعدد في المادة واما غير ثابته الاشارة فلا بد من حافة المادة من شخصها الى ستة آخر ولا يكون ذلك لان
شخص الحال من قبل المحل فاذا لا بد من محل او متعلق وهو المادة فالكلام في شخصها عايد في سلس متماثل قوله
والا لا يمكن زواله اه بمانه يجوز ان يمنع زوال العارض بتعدد وجوده وان جاز ان لا يروض من بدء الا من فلا يرض
لوزوال الشكل عن الصورة المجردة فان قلت هذا العارض في حكم اللزوم فيبدء فيه قلت كلا ان العارض

يجوز والها من غير ان لا يجوز عدم اشتراكها في اذوال الجسم بخلاف اللازم فاقبل فيه قوله لان ما يجوز لواقع المادة
انما هو القول اه هذا الجواز قد يتحقق انظر الذي يريد على شرح طه العين هو ان دوره العاقل انما هو في الواقع
المستعد ولا يلزم على تقدير كون الصورة الجسمية ماعلة للشكل فاقبل قوله وانما انخرت الى الاسم مما ذكره في القسم
انما اقله الى هذا لان ظاهر تعريف المص غير ظاهر الجواز ان لا يكون المنقح للشكل ماعلة الجسمية ولا لازما لها ولا عاقل
مباشرا لكن يلزم في اطلاق العارض على الماين الذي يمكن مفارقة عما هو بعيد غاية الجواز ان يقال بترك
اشتراك الماين ليقاس على ما ذكر في اللازم والعارض فاقبل قوله فان بذرة تلك الصورة انما هي الجسمية اه هذا هو الذي
يستدل به على ان كل كذا منكر الاشخاص لا بد منه من المادة والادنى ان يقال البنية اما من تودم الهيئة بواسطة وغير
واسطة فيلزم عدم التعدد في الاشكال بل يتصور في شخص واحد من العوارض يمكن زواله فلا بد من الاستعداد ومادة وانما
في الشرح وهو المشهور فيوهم ان البنية له ان يحصل بالعوارض والبنية السبا على هذا الكلام الشرح واضح لكن في قوله
ان بعد تسليم ما ذكره من مابزم ان يكون ملكا المنكر الاستحباب مادة في الجملة لان لكل فرد من مادة فيجوز ان يكون
على المنكر الاشخاص فيوجد مجرد عن المادة يحصل له شخص بالوجود وقد توجه في المادة فيعين بحسب استعدادها وتعيينا وقد
يسر اذا جاز بذا فيجوز ان يتحد الجسمية عن المادة وحصل لها شخص انما الذي يكون الشكل متعلقا بالاشخص واللازم
لوازمه فلا يلزم المادة للمجردة وانما يلزم المادة بغيرها الشخص فاقبل ثم ان في الهيئة غير كلاما بالابن ذكره في فصل
ان الهيئة لا يجوز عن الصورة قد اورد على هذا المطلب صورة غير ما اوردته المص منها ان حقيقة الهيئة القوة والاستعداد
رويت الهيئة متقومة بالفعل بدون الصورة فيكون ذاتها بالفعل والهاقوة قبول الجرميات والافتقار الشخ من
ما وما يكون مصداق الفعلية ليكون مصداقا للقوة اصلا فان يلزم ان يكون ذاتها مركبة من الهيئة والصورة كذا
الشيء في الشار وان قد عرفت ان هذا اللازم يلزم وانما سواء كانت الهيئة مجردة او مجسمة لان ذاتها
ة بالفعل في الوجهين ومصداق الفعلية وان قد عرفت ايضا ان الاستحباب في ان يكون شئ واحد مصداقا
غيره له قوة اشياء اخر وايضا في الشرح ان الفعلية في الهيئة فعلية القوة والذي يستعمل مصداقها ان اذا كان
التي بالفعل غير القوة فلا يلزم تركيب الهيئة وهذا بعينه طار في الهيئة المجردة فان الهيئة بعد التحد لا يلزم
بقا التي هي القوة ففعليتها فعلية القوة لانها غاية في الباب ان حقيقة الهيئة لا يكون واجبة بالذات بحسب
ح الى معطى الفعلية ويجوز ان يكون هو العاقل فقط لا ما زعموا ان ما يحصل عينه ما حقيقة القوة اربطه عليه
نمودة ومن ادعى فعلية السان ثم بعد هذه الوردوات لو كانت مفردات الجسم فلا يلزم منها المطلوب غاية
ان عدم صحته يغيرتها عن الصورة مطلقا لانه خصوص الحرفه فيجوز ان يكون فعليتها بصورة اخرى ما عتبه

التي هي الحسية والبصيرة حقيقة متصلة غير الجسم ويكون فيها استعداد الجبرفة بان نزول تلك الصورة ويقوم
بالاخرية فمما ومنها البصر نحو وجوده غير ذات كم بوجوده الخاص ثم يجوز ان يقوم ذات كم عند الحس
صورة فيكون باليقين باليقين بان للبرهان البصر بعرض لان يطل عنه ما يقوم بالنقل بعرض عارض فيكون المادة
فردة صورة عارضة يكون بها واحدة بالنقل وبالقوة وصورة اخرى عارضة بحيث يكون لها غير واحدة بالقوة
بكون الامر في شئ مشترك بينهما القابل للاس من شأنه مرة ليس فيه قوة ان يقيم من شأنه مرة ان يقيم اعني بالقوة الفرية
التي لا يسطر لها فيقوض الا ان هذا الجبرفة قد قسم وصار بالنقل اثنين وكل منهما واحد بالعدد غير الاذو حكمه ان يفارق
الصورة الحسية فلينفارق كل منهما الصورة الطبيعية ويتبعى كل واحد منهما جبر واحد اما بالنقل وبالقوة ولا يمكن ان يتحد الا
ان اتحد كان كل واحد منهما موجودا فيهما اتقان لا واحد وان اتحد اواحد بما معدوم والا فربما يوجد فكيف يتحد الموجود
بالمعدوم وان عدمها جميعا فلا اتحاد يحدث شئ ثالث فيهما غير متحد بل فاسد يربح بينهما وبين الثالث مادة
مشتركة وكلها ضا في المادة التي مستند في المادة وليتوسطه بغيره لم ينقسم الا انه يزل عنه الصورة الحسية حتى يبقى جبر واحد
بالقوة وبالنقل فلا يتحد الا ان يكون هذا المعنى بقى جبر غير جسم بعينه مثل جبره الذي كذلك فيكون حكم الشئ مع غيره
وحده من كل واحد واحد وانما ان يخالفه فلا يتحد الا ان يكون لان هذا المعنى وذلك عدم فالطبعة واحدة مشتبهة
وانما عدم احد جوارح الصورة الجسمانية فيجب ان لعدم ذلك بعينه الا في اذم بعرض شئ غير ذلك الصورة واما ان يكون
لان هذا اخص بصورة او بعينه لا يوجد لذلك فالطبعة واحدة ولم يحدث سببا حالة الا مفارقة الصورة الجسمانية
ولم يحدث مع هذه الحالة لا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الا كذلك واما ان يكون بان يتحد في المعوار
فيجب ان يكون ليس لها صورة جسمانية ولها صورة مقدارية هذا خلف فقد نزل ان الهيولى لا تتوي عن الصورة
هذا خلاص ما ذكره الشيخ في النجاة ونسبته للفقهاء وقال بعد تقرير الحجة في الشفا وداء الجملته كل شئ نحو زني وقت
من الاوقات ان يصير اثنين نفخ طباخ ذاته استعداد الانقسام ولا يجوز ان يفارقه درجما بينه لعارض
غير استعداد الذات وذلك الاستعداد محال الا بمفارقة مقدار الذات ولا ينبغي عليك ان كان ينبغي في تقرير
ان الهيولى بعد القسمة ازيلت عنها الصورة وقيل القسمة ازيلت صورة الى الاخر وليس في الحجة وقيل ما اوقفت
ان الهيولى حين التوي بها صورة بما يصير غير جسم ويقوم بها بالنقل واحد بالقوة وبالنقل وعند الجسم
اخرى يجعلها صما وصلحة الا شئ لكن لا كان في مداركهم ان ما حقيقة حقيقة القوة لا يقوم بالنقل الا بالصورة فلا
عند التوي عن الصورة ذكر هذه الموقفات اشارة الى ان التوي لو كان فانما يكون على هذا الوجه فمما تم العلم
الحجة المذكورة ليست سبلا بل هي مائل فيها تدليس سعي لانها مغالطة من باب اذ ما ابذات مكانها

لان الية

الذي يلزم دلالة برهانها اذ هو متناك كما يظهر نادى نامل وتفضل بزادها قال الشيخ في العجاة واما اللسان فلا الجور لا يدخل
ولاية الاشارة بل هو كما الجور المتعارف لم يحل امان يحل فيه المقدار المحصل دفعة او يتحرك لم يعل على اللانفال فان
على في المقدار دفعة في ان الصفات المقدار اية قد صادف والمقدار حيث الصفات اية ليكون له محالة صادف وهو في
طريق الذي يوفيه يكون ذلك الجور يتجزأ ويجوز ان يكون التجزأ مع قبول المقدار لان المقدار لو اية في غير محض
واما ان كان قبوله للمقدار لا دفعه بل على النسب وكلما مشاة ان ينسب فله جهات وكلما له جهات فهو ذو وضع وفيه
يكون ذلك الجور ذو وضع وفيه قبول لا وضع له ولا في انتج فقد بان بهذا ان لا لا وضع له ولا انقسام لا يمكن
ان يقوم به ما له وضع وانقسام لان ذالوضع انما يوجد في الجير كلف يتوهم بما ليس فيه وهذا ضروري فانهم قوله ويمكن
ان يجاب ما بقدر السق الثاني اه حاصله البطلان شق اية المعترض بان يكون السوادات وضع بالغير لا يمكن
الداعي تقدير تجسبها دون تير بها اذا قام بذكره المستدل نظمو بطلانه قوله وكل منهما اية من كون السواد وضع
بطلانها ظاهر لان ما له وضع بالذات يمكن الاشارة اليه على وجهه وله محاذاة كل جهة في انقسام في جهة لا يفسد قوله
فان الاول ان يخصص الحكم انما قال ما الاولى لانه يمكن ارجاع قول المحاكم باقتناع تراصل الجواهر اية قوله الاطرار
كما هو تحقيق نسبت الابهامات لودبها الصواب صوابها اذ ودي الابهامات وحاصل ان الابهامات نسبت
امورا موجودة في الابهامات بل هي نفس الابهامات وهي عدمية لانها لا تنفصاع ثم يتبرع عند الانقطاع احوار
تسقط او خطوط او سطوحا فالتدائل في الابهامات تراصل في الجسم الذي هو الجور المتجزأ بالذات وشار بقوله كما هو
التحقق انه مخالفت المشهور لكنه التحقيق واما على المشهور فيجاء بان الابهامات حالته في الجسم فبواسطه او ملاذ او سطحة
تالتدائل فيها تراصل في الجسم اذ لا وضع للابهامات الا وضع الجسم فالالتحامل بيني الوضوح والاشارة التادامح بالهية
فيها فانهم قوله واما انه لا يسيل الى الثاني فانه اذا كانت الابهامات مجردة اه اغترض عليه الشيخ المقبول في حكمه
الاشارة بان امتناعها في مكان خاص لعدم المحصل للاستحالة التبريد عناية بانهم من نوره الحجة ان العالم اذا
حصل دقت الابهامات مجردة لا يمكن عليها مجرد ذلك ليس الصبره لعدم المحصل بمكان واستحالة التبع بالغير
العلة لا يدل على استحالة في نفسه والجواب عنه ظاهر لان اللازم من الدليل ان ليس له اصل للعبه والتخصيص لوجود
في الجير وما لا يصلح للعبه كمنه فهو للحالات لذاتها فتوقع الابهامات في الجير محال بالذات فالهوى المحرور
مستزمنة للحال بالذات عند التلبس المكنة فيقصر محالة بالذات واجبازة اخرى ان الابهامات السواد اذ اثار
محال بالذات لم يكن قابلا لاختراع غير وجوده حقيقة ما هي القوة والاستعداد للتقدير والتجزأ فالذات
اجاب اليه من ان المقصود انها كما كانت جوارقها لا محضا ليهما لجمع المتفكرين والاحاديث والاهلية

ما بعد وجود المحضات المتوالت في الوجودها لو كان لها وجود قبل التمسح لا يتبع تخصيصها بسبب تالان ذات
 ما عصف بتخصص معدومة في العالم او مفقودة فيه بل لان قبول الوجود اياها قبل ان يتخصص في سابقا عليها فيقبل
 اذا المقابل في نفسه مخصوص من جهة الاشياء لا بد له قبل الاخصال من اختصاص سابق غير ذلك لانه ان يتسلسل او يتبع
 يكون وجوده قبل وجود ذلك الفاعل فربما من العينة يتبع فلا يذهب عليك ان لم يارها وان اراد ان قبول
 الوجود اياها قبل ان يتعين بعينه معينة يتبعها حال فسم لكن لا يبرم من حيث يقبض منها لان الوجود موجوده من غير اعتبار
 عليها تحريم وجوده وان كان ممكنه في ذاته وان اراد ان قبولها في نفسه مستدي ان يكون لها اختصاص
 قبل القبول ثم لا بد لذلك الاخصال قبل وكذا لا بد لها من ثباتها قبل لان قبول الفاعل لا يتبع الى اخصال
 لان الفاعل علة له خصوصية في نفسه مقبولة ولا يتبع الى اخصال غير متماثلة كما لا يتبع الفاعل الى
 اخصالها غير متماثلة وان اراد ان قبول في نفسه مخصوصا كما يكون اذا كان المقبول كالمجرد عند تخصصها وجود
 المقبول للمقابل وهو محال لا فضاية الى التسلسل فغاية ما نرم من استحالة التسلسل امتناع وجود العلة في النحر محال بعد
 عند فهو ممكن بالذات وحال بالغير فلا يبرم استحالة الوجود المجردة في نفسه اعتراض السبب المقبول كما كان والمكان المقبولة
 ليس في وجه العينة بخروجها فيكون من قبل التسلسل فلا يفيد ذلك قال لان الافضاية الى التسلسل لا يقيدان للا
 ون شئ لهما لليلة ولان لا يكون هو تالان وكيفي في ذلك ما تقدمنا ويغيب المقبول الغير المفيدة واجاب السلامه
 في ضرورة اذا سلمت دلالة الحجة على ان الوجود المجردة لا يجوز افتراضها بالصورة العكس بالنقص ان المقترنة لا يجوز
 تالانها وهو الوجود المقترنة بالصورة لا يتقبل تجرد عن الصورة الجسمية وفيه انه انما سلم دلالة الحجة على جواز
 تالانها لا تغاير عليها علة عن الوجود ولم يسم دلالتها على عدم امکان افتراضها بغاية ما يبرم ان لا يقع افتراض
 الوجود المجردة لانه لا يمكنه لانه فالزم بعكس التقيض لان المقترنة بالصورة لا يقع خلوه عنها لان الفاعل التقيضي
 العلة باستحالة الوجود المجردة بالغير وفيه بعد كما لا يخفى ثم ان السبب البطل يلائق لوجه اخر هو ان الوجود اذا لم
 نزلت وضع ويكون مجردة عن المقدار والصورة فستبطل جميع الاقطار والاعمال واحد فلا يتعين لها اقطار
 شرطها فلها من لها سبب فهذا السبب لا يجوز ان يكون قبل الصورة والاعراض القاعية بها او سبب
 من الخارج فالكان من خارج ما لان يفيد ذلك المقدار متوسط اخر اجراء استعداد خاص فيكون حكم هذا السبب
 اول فبرج الى ان الكلام لا يختلف احوالها يختلف مقاديرها وعلى هذا لا بد من تلبس الصورة وانما ان يفيد
 دون توسط فيكون الكلام مساو له الاستحقاق لا كم ومساو له الاحكام لان فعل السبب لم توسط با استعداد
 فالافضاية افاضته واحدة بذات الصفة بل في الشفاد والنجاد واما الرجوع الى ان اختلف الكلام في المقدار

لا خلاف احوالها بوجه الصورة فلان احوال الحقيقة للمقدار لا يكون الا هو التملك التي معها النسبة الى المقادير واحدة
فلا يكون تلك احوال احوالات رتب التبريد فلا بد ان يكون تلك الاحوالات ما ياتي في حالات التبريد ونسب اعتبارها في الحال
اللازم على النسب الاقرب من الزمان بل لا بد من احوالها في رتب المقادير على النسب ورتبة واحدة ويردنا من رتبة حتى مقدار
الحل والجزء ولقد هو رتبة النسب ليجوز ان لو افاض المقادير على النسب المتساوية المقادير اليها لجدت تلك المقادير
ونحو ذلك من مساوية لتساوي الاستحقاق عند انحصار الزمان بل لا بد من احوالها في رتب المقادير على النسب ورتبة واحدة ويردنا من رتبة حتى مقدار
تعمد اي يكون تلك الاجسام الحاصلة باضافة الصورة على النسب المجردة التي رتبة الاستحقاق في رتبة الاجسام
لان اضافة اضافة واحدة والرحمان بل لا بد من احوالها في رتب المقادير على النسب ورتبة واحدة ويردنا من رتبة حتى مقدار
يجوز ان لا يكون النسب جميع النسب حتى يلزم ادى الحماهم يرد عليه ما يرد على النسب التي ذكرت في المتن من جواز استحالة
تلك الصورة عليها ومن كون النسب المجردة وهو عطف كل ما يتبع المقادير او احوالها الى غير ذلك ويردنا من رتبة حتى مقدار
الحقيقة فنأمل قوله لان المراد احوالها في رتب المقادير على النسب ورتبة واحدة ويردنا من رتبة حتى مقدار
وتعين ان يكون حكمه ولا يجب ان يكون خصوص الاستعداد والفاعل لا يفعل بالارادة فيفعل ما ياتي به
حكمه وعلى فنأمل فيه فانه لا يمكن الاصحى لكن لا يعقله المراد بالاعتقاد قوله واما المنفصلة السامية
من الادعاء انه مقدرة بدعوتها يدعون به بنا لكنها غير ظاهرة البديهة ولا تتحرك عليها لوجه قوله اذ حقيقة
النسب ليست الا القوة فان قلت هذه مقدرة لم يدل عليها دليل انما ذكره الشيخ في جواب انقص على برهان القوة والخل
بالنسب قلت يمكن ان يستدل عليه بما ذكر في ذلك البرهان بانه لو كان حقيقة النسب امر غير معلومة لكانت تلك
الحقيقة بالخل ويكون فيها قوة ايضا فنسب تركيبها من مادة وصورة فلا يكون مادة اوله ونسب عليه ما يرد على برهان
القوة والعقل لكن الكلام بعد تسليمه وللايل اثبات النسب ثم ان الكلام لا يتوقف على هذه المقدرة بل يكفي ان يقال ان
الكلام في الجوارب القابل للصورة الجسم التي دل عليه البرهان محل تعريف الصورة الجسم فلو لم يكن حين التعريف
تساوي لحوادث الصورة الجسم فلا كلام في تعريفه فنأمل فيه ثم يرد عليه انه يجب ان النسب حقيقة للقوة والادعاء
يمكن بل يلزم ان تقع عليها درود الصورة بعد التعريف بل يجوز ان يكون استعدادا وقوتها بان يرض الجسم من بداهة
تستعد بكل صورة ونسب يلزم كونها مصدقا للقوة على ما سبق ان يكون المقبول حكما له واما في كل حال بل انما يلزم المقبول
ان يمكن له المقبول بالاجاد فاعل وتحقق شرط وجوده الذي يمكن له ويجوز ان تاتي طبيعة الصورة الا وجوده عن بداهة
الامر ولا يمكن وجوده بعد استغنائها وانما يخلص النسب من عدم قبولها بعد التعريفها عن صدر حقيقة وطبق
ان كل يد ما كبره لان البديهة حاكمة بان لحق الصورة مكنه فاعلم ان مستعد الجوز فانه لا يعقل عنه الاستعداد

توارة لان استلزام عدم العقل الاول اه يعنى استلزام الممكنة المحال انما يصح اذا كان الممكنة محال بالغير فلا يصل بئذ
استحالة استلزام المحال بالذات وانما يتحقق فيه لا استحالة انما يشترط لان سببا لا يصلح للغير حتى يستحيل
انها فلا استحالة ليست بالغير المقصود الى الاستحالة سوى الثابت عن المقبول فهو المحال بالذات فتأمل فيه ولا يتحقق
كلامه على ما هو المشهور الممكنة لا يستلزم المحال لذاته وفي عدم العقل الاول لا يلزم منه المحال من نفسه بل بعلوه امر خارج
وهو علاقة العينة لتواجب صل مجرته فاستلزامه للمحال بوجوده العلاقة لا يفصل اللزوم بالذات انما يشترط بئذ العينة
الى لان بذات خلاف ما عليه انما قد اشرقت الاسفار على ان الممكنة قد يستلزم المحال واللام تصح ان يكون هذا الواجب
صل مجرته فاعلانا ما يشترط في المكنات والقول بان عدم العقل الاول انما يستلزم انما يشترط بئذ العلاقة لا يتجدي لان
العلاقة ايضا واجبة لان الواجب مع جميع جهاته واجب وايضا ان اللزوم لاجل بئذ العلاقة ان اريد ان بئذ العلاقة
واسطة في اللزوم وهو لازم فلا يصير المطرد ان اريد ان بئذ العلاقة ممكنة الزوال فذلك باطل وطلو الوكان الممكنة
ملزوما للمحال لا يمكن انفكاك اللزوم عن اللزوم اذ يمكن وجود المحال فبئذ لم يعرف بين الامكان بالنظر الى الفرق بين
الامكان بالذات فالذي يجب اللزوم ان يمكنه بالنظر الى اللزوم بل يجب حتى يمنع الانفكاك ولا يلزم منه امكان وجوده
في نفسه بئذ التحقيق في هذا المقام ان اللزوم في المكنات انما يكون بعلاقة العينة كما سيجب فالممكنة اذا استلزم المحال
فاللزوم لا يمكن الا حيث يكون المحال عنده يمكن وعكس غير ممكن وكذا المعلولية الثالث غير ممكنة وقد يمكن بين
الممكنة والمحال بئذ العلاقة لا يتصور اللزوم بينهما فاذا استلزم مفهوم المحال من بئذ العلاقة كما يتحقق فيه يلزم
استحالة بالذات فتأمل فيه قوله وبهذا الجواب ضعيف اه لان تخصيص الكلام باصل الابعاد لا يستلزم قطعاً
بل الذي يمنع ان يدعى ان هو الاصل لا يصلح لتوابعها الطبيعية فيرد عليه ما اوردت من انه يجوز ان يكون التوري
بعد التدليس يستحيل اقران الصورة بعد هذا التوري فلا يجدي هذا التخصيص لكنه يرد على الجواب الذي ارفعه اليه
لان كون تحقيق البطلان الاستعداد لا يقتضيه صحة استعداده بوضوح بالصورة مرة ثانية بعد انما بعد التدليس
ببطلان الصورة الحقيقية يبطل استعدادها بعد ذلك ولا يخرج عن صيرورة حقيقة فبئذ في ذلك الصورة
معلقة كما في فتايل قوله فلا يصلح محضها البطلان لغير معين والى هذا اشار الشيخ حيث فرض الكلام في بطلان
بئذ وقال نسبتها الى جميع اجزاء الارض على السواء قوله لان المحض للمعنى غير معين او غير ان المحض للغير لا يكون
من احوال البطلان الحاصلة لها بالتحديد لان تلك الاحوال نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء فالمحض لا يكون
الاحوال الخارجية كالادوية الفلكية وغيرها وهي غير صالحة للتأثير فيما لا يوضع له انما تؤثر بعد حصول الوضع
والكلام في نفس حصول الوضع وعلى ما قررنا لا يمكن ان يجوز ان يكون المحض حالة حادثة في البطلان ويكون

محدوثها خاصة اخرى سابقه عليها على سبيل الاعراض الى غير المتبادر فيقال قوله وهو انه ان السوط لا يحصل
المجتمعة وانتهاد فيه انه اسم لا يحصل لها لكن يحصل لها مقدار علة الملك تمامه باقتضاها الصورة النوعية
ثم يحصل لها المقدار الاقصر منه من غير تقاسم وهو كما يقولون في السوطي الجسمية وهذا لان الصورة النوعية كما يقف
الجزء المعين بقدر الشكل والمقدار المعين فنامل قوله ولما استغبر المصهور ومعارضته بذات النفس اجمالى على الدليل وليس
معارضته لانه لم يقع فيه الدليل على تعيين المطلوب منه قدس النفس معارضته فنامل قوله فصل في اثبات الصورة
النوعية قوله وليس طوبه البضا اذ لا لا تطلق غير سماع قال الشيخ في الشفاء فمهاوورة تحرك في غير صدر عنها الافعال
على نبع واحد غير ارادة وقوة كنهه مع ارادة وقوة منفصلة التحريك النعل مع ارادة وكذلك القسمة في السكون
فالاول من الاقسام كما في سوط الحرجيس طوبه والثاني كما في تلك في دوراتها نفسا فليكنه والثالث كما في
النبات عند تكونها ونشورها ووقوعها نفسا ثابته والرابع كما في الحيوان في نفس حيوانية وربما يطلق اسم الطوبه على
كل قوة لصد عنها فغلبا بلا ارادة فيسقط النفس الثابته طوبه وربما قيل طوبه لكل ما لصد عنه فخله من غير روية واصارحي
يكون العنكبوت انما يبتك بالطباع كنه الطوبه التي بها الجسم الطوبه طوبه والتي يزيدان فيصير منها في الطوبه ما لم يكن
الاول وحده المعلم الاول ما لم يصد للاول لتحرك ما في فيه وسكونه بالذات لا بالعرض قال الشيخ في تحقيق القبول
مع قوله مبدا للتحركه اى مبدا على لصد عنه التحريك فصح ان يكون النفس مبدا لبعض حركات الجسم التي هي فيها
ولكن بواسطه ان النفس قد يكون في الحركه وتحرك ما في فيه تحريكها الايجاد والاضاظة لكن لا الاول بل باستخدام
الطباع اعلم ان المراد من اول لكل الحركات التي هي مبدا بها نفس اليد والاذنان اريد البعض فلا يخرج النفس
خارجا مبدءا بل كنهه المكنية واول للاسطة سلوى المبدل لا يتجزأ ساطة والافا طوبه ايه تحرك باحداث
الليس وانما لا يتجزأ ساطة اذ لا تاثير منه وانما تاثيره من الطوبه او النفس وهو كالاته وان اريد لكل الحركات فلا يصد
على طابع النبات والحيوان او ليست الطوبه منها مبدءا لكل الحركات وما قلنا هو مواد الشيخ قوله واذا اريد ان يكون
مبدا على طابع الحركات يزيد في الاول ثم قال وقوله ما هو من الفرق بين الطوبه والاضاظة والاعراض وانما
بالذات فقد عمل على وجهين احدهما بالقياس الى المتحرك روية على الاول ان الطوبه تحرك كما تحركها لا على
شيء قاصر فيجب ان لا تحرك الا كنهه مطلق حركته مما يثبته لثبوته القاصر على الوجه الثاني ان الطوبه تحرك
ما لا تحركه من ذاته لان خارج وعرض الشيخ من هذا ان الطوبه لا يسبح بالنظر الى الحركه القسمة والكلان الفاعل
فيه طوبه المقهور من غير القاسم ثم قال وقوله لا يبرهن قد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطوبه والآخر
بالقياس الى المتحرك وهو كنهه بالقياس الى الطوبه ان الطوبه مبدءا لما كان حركته ما لخصه لا بالعرض والحركه

... من سلبه والوجود المحض الطبيعي ذاته كذا في تحريكها بالعرض لان تحريكها بالذات لا يتحقق
مجلس الفهم من حيث انه ضم تحركها بالطبيعي وكذلك لا يكون الطبيعى او اعلم ان نفسه منزهة عن الحركة لان طبيعته
انه متعاقد الحاصل ان الطبيعى لا يسبح طبيعيا بالفاس الى الميل بالعرض والحركة بالعرض سواء كان المتحرك بالعرض غير المتحرك
بالذات من الوجود كما في الجسم السفينة او عينه كما في النفس الفهم والمتعاقد الذي هو والمعالج هذا تحقيق الطبيعى
علاوة عليه والذات في الباطن فالصورة هي الطبيعى وانما يكون طبيعيا باعتبار صورة باعتبار فاذا اقتربت على الحركة
والذات والهادرة عنها سميت طبيعته وادمنت له قومها للتوجه سميت صورة طبيعته وانما في الجسم المكنى فالسطح
كسنة من الصورة ولا يكون كنه الصورة فان الجسم المكنى لا يغير ما به بالقوة المتحركة بالذات له جهة واحدة والذات
لا بد منها في ان يكون من تلك القوى وكان تلك القوة من صورها وكان صورها جميع من صورة معان كالذات
فانها تتضمن تغير الطبيعى قوتى النفس النباتية والحيوانية والارضية واذا اجتمعت هذه كلها لو كان من الاجتماع اعطيت
الهيئة اللاسائبة هذا تحقيق امر الطبيعى عند الفلاسفة بالعرض عليه ثم لم يبق هذا اشكال على تعريف الطبيعى لان نفس
الذات كحركة بالذات لقوة جسمانية كالحال فيها فالحركة هي القوة الجسمانية التي لها كما هو الظاهر لان
القوة الجسمانية لا تقدر على احدثات حركات غير متناهية عندهم فاذا ان الحد يصدق على النفس الغلظة لاها بعد
اول حركة بل هي في الذات لا بالعرض وان استطراد الادلة ان لا يتجمل منه وبين البداهة ان النفس فلا يصدق
على الطبيعى ايضا لانها انما تحرك بواسطة الميل اما القوة الجسمانية والنفس مبداء العبد وبعيد عن بعض الحد بعد القوة
ليست طبيعيا لانها ان عدت فاعلمت بالاضمار ولا تخلص عن هذا الاشكال اللهم الا ان يقال ان النفس كحركة الغلظة
استخدم طبيعته عديم الشعور فاعلم هذا سحرنا فالحركة بالذات اذن الطبيعى فاقبل قوله وقوة باعتبار تأثيره في
غير المشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية فان القوى النباتية والحيوانية قوه وليست صورة جوهرية فحوله
لانها تعلم بالقوة ان العنصر النقيض الى القدرة انما تقضي ان العنصر النقيض الى المناسبة بالذات كحركة اليه
بشيء غير الميل وانما ان فيه اقتضار ذاتها لذلك فلا تقضي به القدرة وتقابل كجوز ان يكون يحصل فاعلم
سائر ذلك بارادة الازلية المتعلقة بوجوه الجسم على هذا الوجه وهو كما بنا لك وهذا ارادة نابعة عن العلم الذي
في الازل على النحو الذي نقضه الحكيم الذي لا يغير العقول التي هي كاشفاتها عن العجب انهم قالوا ان السوس
لا يصح محضه لان نسبتها الى الجميع على السواء على عدم كونها متجهة بالذات مع ان الصورة النوعية الضمير
وضع بالذات ولم يقولوا ان نسبتها الى جميع الاضمار على السواء ان قبل السوس قابلية فلا يكون منها فاعلم قس
ثم انما قاله بعض الاضمار دون بعض كونها غير ذات وضع فلا يخفى ان النقصان في الجبر الى محض ذاتها كما يكون

في الصورة النوعية انها محصورة بعض الاضمار كونهما غير ذات وضع بالذات قابل فيه حق اعراض
لا تباقي القول بالفاعل المختار اذ عدم الحفاة طار لان الداراة صفة ترجع اليه المقدر وينبغي على الاضمار
ان يكون هذا التوجه على حسنة اقتضائه الصورة النوعية لكن الكلام في ان اجود كون الله سبحانه تعلقا باعتبار تام ذورة
تام بل يدل اطلاق الازمان على صورة نوعيته مفضضة لتلك الازمان ولا يفهم قوله فان نسبتها باعتبار
الى جميع الازمان الى اخر ما قاله لان لا يترجم محض واما ان ذلك المحصور فيه اقتضاه اذ ان ذلك المحصر
فيه اقتضاه اذ ان ذلك المحصر صورة نوعية غير لازم ولم لا يجوز ان لا يكون للعالم امكان وجوده الا على هذا النظم
تعلق العلم على هذا المنظر لتعلق ارادة التقديرية في الازل على هذا الوجه فلا يحتاج الى محض او يكون المحصر مستلزما
الحيثية المتعينة تعيين خاص فلا يتحقق الداراة الا على حسنة الاستعداد او محض اخر لا تخفى فان قلت الحكمة متعلق
الارادة في الازل على هذا الوجه فانه قوله عند من يجعل نفس ارادة البارئ ترجيح بلا استحقاق وحكمه العلم
بجعل ارادة البارئ ترجيح سر دون حجة اذ ان كون الحكمة ما زعم الفلاس المشاؤون قوله ولا ينبغي
موجب و نظر للذات باللسان العلم لعل اذن الامور الداراة ينظر مطلقا التي لا يقضيها الحكمة بوجه غير العام
واما الامور الداراة للشيء فقد يقع عند كل عاقل ولا يوضع العقل بغيره من المعالط ذكره ام نعل اذن يتحقق
في الازل ان البارئ يفرى الله على خلاف ما هو عليه واما خلق من يرى الله على خلاف ما هو عليه في الخلق فذلك
العقل هو البصر ويجعلون ذلك المخرج عليه الموم وعنده ما اهل الحق ذلك اللوازم عن اتباع الرسول الذي
يطلب لعودتهم التوفيق بالكلية متواترات او بدنيا من امور كل عرض للبعث والعلافة دلائل ذلك يتكرد
حسنة الازمان الذي لا شك في وقوعه وبذلك يسوع الله ذرين الامثال و وقوع البرية من ايمان لا كبريتون
وانه عند مثال في الذي الى التطويل قوله في حال محض اهل الحق ان يظهر مثل هذه المفاهيم للسل في فهم
هذا الحديث على وجهه بل على وجهه يردوه بولا ورحمة الله تعالى وما قالوا وسط يتحقق الداراة من دون حكمته
خاصة بهم غير ذلك اما ذلك انما هو من افعال الله عليه على ما هو في علمه واما التوجه الحكمة بالذات لعل عنه
الاشياء والرسول صلى الله عليه وسلم وانا وعلينا من الازمان انما نالنا في الازل من سبط طائفة من الازمان على
سبط البصر وعلينا على هذا المصنف قوله في التكميلات في هذا المقام ان اسناد افعالنا في الازل
الى هذا الكسرة الامام عليه الرحمه نفس الازل وقوله فان اسند افعالنا الصورة الى افعالهم بهذا المعنى
وهم مصرحون بان افعالنا الصورة تابع للمولود فترى بان هذا يعود على اصل الازل قوله ولا يصح بيان
مغايرة الازمان الى هذا الحد من نظر الطوسي فضلا عن ان الازمان وبناد بها مختلطان لان مقتضى الازمان

وان سخط هذا المقصود **يجب** ان يكون فيه في ان نية المبادي من لوازم السلام دون الاعراض لانها علم ضرورة
تنتج من المبادي ودره ولذا يتوجه اليها عند زوال القاسم وكذا دليل ضرورة على ان مقصود هذا المقصود في بل الضرورة
له على خلافه لكنه يتبين ان تأثير هذا المقصود على حسب استعداد المادة ثم بد الجواب للاسمن والابن موجه ان حاصل
ثبات الاطام ان لا بد للصور من قائلوا يكونه في الجسم بزم التسلسل وان قائلوا انه قاطع واقفا على حسب استعداد المادة
عول لم لا يكون مثل هذا في الاعراض بان مقصود هذه الاعراض احوال غير ثابتة في الجسم ويكون مقصودها احوال ويكون معنى
الاقطاعات الاستعدادات المتخلفة الخاصة باعداد احوال سابقة على طريق التسلسل في المحدث وانما الاعراض القديمة
تتصل من دون تسلسل كما في الاصل فتم تثبيت الصورة الجوهرية في اللوقه لهذا الجواب اصلا فتأمل قوله الاول من صحة
سويتها ما جبر اللان هذا المنهج هو بعينه ما ذكره المصنف اما ذكره ههنا ايضا لسبب اخر كما ههناك قوله كيف ضرورة في
فلا طون هذا استعداد للمع ولا يحتاج الى اقامه البرهان عليه قوله واذا اعتبره شخص المقصود منه التوهم في الاقسام
الرصد من فرق لانه يمكن معرفة الرصد الجسماني اذا علموا على قوا بينهم واما المعرفة بالرصد الروعاني فلا يمكن الاكتمال
المجاورة فلا يقيد المقيد بطور العقل قوله وليس المشائين فيه دفع لما على ان يتوهم ان العقول عشرة والاولى كثيرة
له لا يلزم ان باخذ الا فذلك في التركيب الهيدروجين فاعلم ان يتوهم ان ترتيب العقول كونه مركب فذلك
عقل الاول كما في التركيبات فوضع ذلك بان هذا غير لازم وما يدكر في الالهيات فليس بدلا لقوله وكل هذا ظاهر
منه اقل حدس في المقدمات المذكورة لان فيها الاصل الحدس فالمنافاة بالمنع فيها ظاهر قوله وارجيت
في استحالين هذا جواب غير الدليل والبطال من المعارف بان المعلوم من ان التوهم نوع اقتضاؤه فلا يمكن ان يكون
المقصد لها مقدار بالاسم وهذا هو الهولوي قرابة الله دليل المصنف ان مبادير الاثار غير خارج بالضرورة اما
ان يكون الهولوي الهولوي اذ الصورة اخرى فتأمل قوله للاعراض الثالث ان فان قلت الكلام في مبادي الاعراض
ان ضابطه غير حسب الاعراض قلت لم يشهد الضرورة ان مبادير جميع الاعراض في الجسم انما تثبت بالضرورة ان
بدراسة هذه المبادير والجملة وانما الهولوي الجسم في لم لا يجوز ان يكون تلك المبادير احوال فان الضرورة انما تثبت بان
مبادير هذه الاعراض امور مقدرة بالاسم ولا يلزم منه الدخول في جوار ان يكون المبادي من الاعراض وتسلل مبادير الاعراض
خاتمة ما قائلوا في ربط الحادث بالقديم وفي ان شهادة الضرورة انما هي من في الاسم مقصودها مجامعا للمقصد في
لو كانت الاعراض مبادي على طريق التسلسل بزم التسلسل المحتمات فانهم قوله ولا يجوز ان يقدرونه فعل بل هو ثابت
وضع هذه مقدمه لم ينهوا ما يبرهان انما ادعوا اليها الضرورة قوله بل معنى قوله ان الطبيعة مبادير تلك الاستعدادات الهولوي الكلام
في السنج ليعلم بان ليس بطبيعة اقتضاؤه انما لها اعداد بان يجعل المادة مستعدة لهذه الاعراض كما هو في

وعلى هذا الوجه لو ثبت الطبع بانه مبدأ اول الخ لا يلائم **تمت** المجازير فنظر عن ان يكون اول لان المراد بالمراد **الطبع**
كما قد صرح به الشيخ فانهم قوله اما اولان الاجتماع **المعنى** الاغراض ان عاينه ما تم ما ذكرتم لزوم المحققات **المعنى**
والمراد للاختصاص فلا يلزم كونها صوراً وتوهم ليس الجسم الجسم المنسند للتحقق وفيه اشارة الى النقص بان ذلك لم يجرى في الشكل
ونحوه فيلزم كونه جبراً مع انه عوض بالانفاق قوله ثم ان كون الجسم المطلق غير مقصور الوقوع الى الظاهر ان هذا المنسند
ليس ويحتمل ان يكون نقضاً دارداً بالمحصاة الاغراض التي هي من لوازم الشخص دون الشخصات لانها ليست عارضة
بل هي **المعنى** في المبدأ متحققة بانفسها في الخارج الوجود كما هو مختار المعترض الذي هو الشيخ المقبول قوله
فنقول المركبات وقوة موجوده في الموضوع الى الظاهر ان هذا معارضة ولا تحصيل لها في دون جمه ويمكن ان يجعل
نقضاً ان ما ذكرتم لزم كون الصورة المركبة مما يحتاج اليها مما لا يمكن لانها موجودة في موضوع
قوله **المعنى** اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وفيه يقال اذا قيل محل الصورة التركيبية العناصر المكونة منها
دورات العناصر وهي ليست متجانسة الى الصور ولكنها متجانسة فان اصابته فانما يحتاج من هذا العوض مقدم العوض
القيام بالمحل عوض في قوله مقدم العوض يجوز ان يكون عراضات بل والظاهر مقدم العوض يجب ان يكون عراضاً
فبعض الاغراض لا يمنع هذا الاستحالة صعب المحل بل دليل قاطع على عرضية الصورة النوعية **المعنى** في بعض المراد
بالحالة في تعريف المادة بالمتجانس الى ما حل فيه اعم من الخاص في الوصف والخاصية التي يحصل النوع في محل الصورة
التركيبية وهو العناصر المنفردة وان لم تنفرد في الوجود الى تلك الصور لكنها متجانسة في حصولها لوعايد هذا الوجود فانه
لان المراد الخاص في الوجود كما يصير ذلك وكيف لا يكون كذلك وقد اختلف الاشراقون والمشائون في وجوبية الصورة
ومع شتمنا مع اتفاق الفولقيين على انها لا يمكن التحصيل النوعي واختلفوا في كون تركيب المبدأ من الطور والوضوح العايم به **المعنى**
الاستيعاب لو كان التحصيل النوعي كما في الوجود من قوله والايراد عليه بانه غير القوم الى احاطه منه ان الاغراض
لا يفرق بينها جواب ما هو والحركة **المعنى** في قوله وان الفرق بين المبدأ الطبيعية فيه ومع ما يقولون
ان المبدأ الطبيعية اذا تعرفت ما جواب ما هو **المعنى** في قوله لا يمكن الا بوجوه الخلال المبدأ الفاعلية **المعنى**
حاشا ما بقه الفاعلية والاعتبار فدفن مع ذلك في المبدأ الطبيعية والمنسند به ليس مناط الجبرية والاعراض
في تبدل الحقيقة الجبرية بينها وتبدل جواب ما هو بينها لا يصلح فيها انما المناط على الموجودية في الموضوع
دعها ويرجع الى اعتبار المحل اليه وعدم انفاده ولا يلزم انفجار المحل الى ما يبدل بينها جواب ما هو **المعنى**
الطبيعية من ادعى منه البيان وان نسبت استعماله وجوه الجسم بدورها فيرجع الى المسلك السابق وقد عرفت انه في قوله **المعنى**
الامور المنفردة في مبدأك المحقق من الحكمارة لا يجوز ان يحصل لها مجرد ولا في اول البحث والاشراقون

بما لا يمتزج بل لا يمتزج فان المراد من لم يمتزجوا بعد وبيد ان كيف يقدر من له نظره سماعه لا يجوز ان يكون متبوعا من جرح
عامة تملك الماشية واما تقوم بانيه جبرية من جرح وعرض تقوم به يحصل مركب ثالث بهما فلا بد له لا يمتزج ذلك من اوجز قوله
البيان قوله فالواحد ليس كل مع يقرون ببعضهما فقد يهدا ما يمد ما قال وليس فيه تامة لان ربح الاجاب الكلي صحيح يمكن ليس
من جهة عدم حوار تقوم المينة الحقيقية من الجور والعرض بل لان المنة الحقيقية المركبة عبارة عن مية التامة من الكثر
ومع ذلك تميزت عليها احكام غير مجموع الكلام الاجزاء وانما غير مجموع آثار الاجزاء وليس يلزم من اقران كل مع
الى معنى ان يحصل مركب لك ولو حصل باضمار معان سواء كانت جوارر فقط او احوال فقط او بعضها جوارر بعضها
او احوال فقط كالحار مية حقيقيه لها وحدة بطبيعه من اوجز استعماله فلا يخلو البيان فخال قوله ولذا حكموا ان مفهومات
المستفادات الى هذا غلط فانه لم يحكم احد بذلك لان مفهومات مستفادات الواعى بالنسبة الى حصصها الموجودة في
مادرم انما ليست الواعى بالنسبة الى موضوعاتها بل هي خارجة عنها بقا لا ينفك عن مولات مسته وان اراد
ان لا يخلو بانها تنفصل النوع بان يكون موجودة من الخارج فممكن ليس وجهه تركها كما اندرجت تحت
مفومات مسته بل لان اقرانها امور اعتبارية بذات اعلم انه وبسبب الحق الدواني رحمه الله عليه الى حقائق المستفادات
لما يدبره انا النوع بينهما بالاعتبار وينتج ذلك التمسك الفهم فكيف حكم بها بعدم تخصصها تحصله لواعى مع
من العبادير الواعى موجودة من الخارج والحل ان من الكلام على ما هو المشهور من مفهومات المستفادات مركبة بالذات
النسبة واللفظ ومقصوده ان احوال من العبادير تنترك مفهومات المستفادات فيقول تخصصها النوع فخال قوله
ما مشتمل على كونها حقيقة واحدة الى هذا ما يمد افراما او غير من عدم جواز تركب حقيقة من الجور والوضوح
بيانه لو مركب حقيقة من الجور والوضوح لزم اندراجها تحت مفهومات بالذات لدخول كل جزء من مولاته وبنزاهة
مستلثة لا يفتقد عدم تركب الحقيقة من امر جرحه اقل تحت الجور بالذات بان يكون الجور وانيه بالذات
اقل تحت مقولة اخرى بالذات بان يكون تلك المقولة دائمة له وهذا مسلم فانه لا يصح تركب من جرحه
اثنين تحت الجور بالذات انا الكلام فانه لا يصح تركب حقيقة من جرحه وعرض لبيد لا حسن له ولا حصل
لا يصدق عليه الجور اصلا لا احد فاذا تبا ولا جرحا فان تركب مية من جرحه وعرض بهذا الوجه لا يلزم اندراجها
تحت مقولتين بالذات ثم ان لزم الامتزاج تحت المقولتين انا يمكنه اذا كان مجردا حسن فضل واما لو كان
مركب من جرحه وعرض تركبا خارجيا لزم دون ان يحد بينهما حسن فضل فيكون تلك المينة يصدق عليها الجور لصدق
سهم ولا يصدق عليه العرض في مسته مقولة فندبر ثم ان المقولت عند الشيخ المقول اعتبارات عقبة ليست امور
ذاتية لما تحتها اصلا فلا توجد بهذا الاستدلال عليه وانما يتم اذا البطل هذا الراي وهو من صفة خال قوله لا يمكن

كالحجم من جهة تحت مقولة الجوز ليس المراد الا النزاع ان قلت تحت الجوز كما في قوله لان هذا المخصص عند
 فصل باعتبار الفصل للصدق عليها الجوز ولا يرد من مقولات ما لذات بل المراد عن الجوز من جهة تحت المقول
 والتمثيل الى قسم نفس الصدق ثم انك قد علمت ما دنا من غير هذا الجوز فلا وجه للاعادة في الوجود كنه كيف
 ضفي عليه ان مال هذه الجوز فقال المخرج الثالث واحد وان القول بعموم جواز مركب العامة الحقيقة من الجوز والوضوح
 وان ما سئل سئل جواب ما هو من الجهات الطبيعية جوازها وان بل مني ان في المال وقد علم ان ذلك مستوع
 عند المقول بل ما هو مستوع به بالاقول والاقراء المحولة انما يكون محفوظا للحقايق لا يظهر لهذا كنه في تصور
 الذي تصفه الا في نوعين ان الاقراء المحولة امور زمنية فيجوز ان يكون ما هو عرض في الخارج جواز في النوع
 وفيه ما فيه قوله فاذا كان فصل الجوز جوازا بالمعنى الذي مرهون بالصدق عليه الجوز صرف الوجود هذا كنه
 فان الذي يجوز ان يركب من الجوز والوضوح لا يتم كون فصل الجوز وما من شيء مجرد دعوى لم يظهر به دليل
 قوله فاذا كان في حقايق الالام فصل ذاته الى حصة بهذا بيان ان الصورة التي اشتبهت بها الاغراض المحققة
 بنوع نوع كنه على هذا الالام بها الاستدلال على وجود الصور كما كانوا يستدلون بها كما في الجوز الا في
 ولعل مقصود الشئ بيان مبدئية هذه الصور الاغراض في نوع نفس الامر مستعمل بها على ما كان يكون في
 الاشارة بان يقال هذه الاغراض موجودة فيها مبادى الالام كما في حذرة ان هذه الالام كما هي لفصول
 الملائمة لها في حصة نوع ما ينسب الى الجوز الخاصة فيكسر هذه الفصول عارضة لها من جهة وليست
 كما المقدر ان لا يحصل في الخارج الا بعد اتحاد لفصول الجوز علم فمادى في الاغراض جوازا فيكون
 في الكلام ان الشئ اشارة الى انعام الجوز الا في فصول قوله فاذا كان بها تقوم المادة وخصتها انما
 في دفع الايراد الذي ارادته الالام به على الجوز الا في مائة لو كان الاغراض مبادى الالام
 مبادى تسلسل وتقرير الجواب ان هذه المبادى لا كانت تقوم لحقايق النوع الالام لا يكون مبادى في الالام
 لان علمه الاجزاء تكون خارجة عن حقايق المركبات فلا كان كلامهم مشروبا ان الصورة انما تنمو المادة لاجل
 لاجل استعدادها وكان كلام الالام ايضا مشروبا في دفعه بان الاستعداد لا يلازم بها في نوع الالام لاجل
 نوع هذه الصور فيكون بعدة فكيف يكون مبادى لها بل يرجع اضلال الصور الى اضلال في المعامل بالذات
 على القول بارباب الالام ثم افرغ عن تبويب الحق الى ما هو الحق ان المنفعة للحقايق هو المبادى في الاعمال حل
 محده على وفق ما علم من جودة النظام دارباب الالام والاعمال في الاعمال الكان مبادى في نفس الزوابط
 وليست جهة افرغ حقايق الصور اضلال الاستعداد ودوات البيوت كما للابناء مقدرة بالذات على

واحد من غيرهما كما سيصح به سبحانه وتعالى فتأمل فيه والنظر ان المقصود الجسم بالذات
الحال في النوع قوله من الصورتين جنسية لغيره كسما اراد ما جئتموه من عند ربكم بالحكمة وبالغلبة الحاج العلة
فالصورة الجسمية تعليلها بتبويبها وتقسيمها للجسم المطلق والصورة النوعية جنته بتعليلها للجسم المطلق ولغيبته لا لثباته
قوله كانهض بالقياس الى النوع ان يكون الفصل جزء للنوع ظاهر واما كونه جنسية لتعليلها لصفة الجنس فجزءا لان
وجود صفة الجنس والفصل واحد فكيف يمكن اعداها على الاثر لعدم اراد محض الجنس الماخوذ بشرط الالمانه يوجد
فيه الفصل بطولها بل على هذا الصير المشابه واحد اللهم الا ما لا يحتمل من جنس النوع قوله وان الشخص بالقياس الى الشخص
الذي هو على راي من مرر الشخص مركبا للنوع والشخص صحيح وكذا على راي من حيث زعم ان الشخص هو الوجود
بنفسه الوجود بالذات والتمنه موجودة بوض هذا الوجود الذي هو شخصها فتشخص بانحاء منه واما على راي الجمهور
الذي هو ان الشخص نفس الهيئة المستخفة في الوجود بل الشخص امر موجود وان كل من جنس فرد الشخص من شخصه
نسبة اليهم الا ان الحظوظ والصفات النوعية ليس الا الشخص لانه اذا اخصه بمعنى الكلام المنفصل بالاحاطة اولى فبذلك
بان يكون التفيد واضلا فليثبت موجودة والا الشخص صفة لتعليلها لما كان المقام مقام التمثيل للمقام التحقيق
فلا ياتى بناء الكلام على مدب غير مختار بل هو فتأمل قوله كجاء الجسم بالقياس الى الصورة البطيئة لان الصور
متخالفه الخفايا وليس تفكك امر مشترك وان يكون لقاء الجسم بقاءه لان الصور لها ثباتا فصول باعتبار
قوله وهذا حكموا بان السجرا فاقطع الى هذا لان الصورة البتة والجوانية تفارق الجسم عند القطع والموت
فتبعم الجسم قوله بل هذه الخلل مفع على الخلل بين الجوهرية والعرضية فمن يقول بالجوهرية بزم القول
بالعدم الجسمية عند العدم الصورة النوعية اذ الجوهرية ما دس على انتفاء جملتها من يقول بالعرضية يقول حقانا
لعدم الانتفاء لا يجوز ان يستدل بحكم البدنية ببقا الجسم عند العدم النوعية على عرضية النوعية ثم يقع هذا الكلام
عوليس موافق لا يوجد العدم النوعية العدم الجسم حقيقة وانما ميعوم شخصه منقولة الى الصورة فاي فرق بينهما
وبين الشكل والمقدار والامر الذي يفسر شخص الجسم اليها فلم يكون جوهرية الصورة ولا يقولون بجوهرية تلك
الاعراض فانهم قوله وكذا يفتنه لا يختص بالصورة الجسمية هذا غير ظاهر لان كيفية التلازم بين النوع والصورة
على ما سحر ان تجعل المعارق يحفظ النوع بالصورة المطلقة فالنوع معقولة الى منبته الصورة الجسمية
واما الصورة النوعية ولا يصفو النوع اليها فضلا وجودا وشخصها فتأمل والنظر بدانية المقصود الاعلى
في هذا الفصل اثبات ان الصورة مشتركة لجاعل النوع والجال على جعلها باعانة من الصورة لكن كما صور
وفي اثبات ذلك طريقان اهدما وهو المذكور في الكتاب وهو الحق عليه راي البصر الطوس فيرشد

الاشارة وعبر كلام الشيخ في الاشارة بما هو المذكور في الكتاب وكلام الشيخ بسبب الصافي كما استعمله والطرف الاخر هو
ما بينه فيقول البيهقي انما يقوم بالفعل بالصورة لان حقيقة البيهقي العوة والاستعداد وانها حقيقة بها بالقوة ما حقيقة هذا لا يخفى الى الحقيقة
انها بدار العفة لانها ان يكون ملازمه من دون انفعال اليه بل بحسب الامتياز في العبر موجودا بالفعل بسبب هذا الامر الذي
الصورة فالصورة تقوم بالبيهقي كما ان اولادها قد مرت الكثرة البيهقيان مع كون البيهقي بالقوة بحسب انما يقوى في
وحيثما ولو كانت حقيقة بده كانت من المنقذ والبرج الى الفعل الصلة لا بما علة الصورة والغير لان الشيخ لا يشرح عن
حقيقة بل معناه ان البيهقي حقيقة من جهة ان قوة ما بقوله من الصورة والاعراض كجوز ان يوجد عليها ويوجب وجود الصورة
عاجي وادوية خارجها لا بما بسنة لها وما كون حقيقة بالقوة لانها بدار العفة كما بينه فلا يرب حاجتها الى الصورة بل الى الحاصل
كما بينه سابقا فكلما في مثل ذلك عند ان البيهقي لوم يجمع الى الصورة كانت لها مرتبة في الوجود عارة عن الال
والاعمال وانما السبب لا يلحقه النقص والبيهقي عرض قد مر عاره وما عليه عند انما التمدد الجوهري في قول البيهقي
محل للصورة فيكون الصورة مفقودة اليها من شخصها لان الضرورة فاقية بان شخص الحاصل انما يكون بسبب الحاصل اذا
الامر على هذا المعنى فالصورة الشخصية لا تكون علة البيهقي لان عالمه ان يكون من الاسطقات ولا في الاعداد فالصورة
لا تكون علة مطلقا ولا درسط والله مطلقا لان بده العلة لا يمكن علة البيهقي فكلما ادون من يحصل المعلول من شخص
والمعلول البيهقي واحدة بالشخص فلو كانت الصورة علة ما بده الوجه كانت علة عاجي شخصه وقد عرفت انفعاله
الى البيهقي في شخصه فان ذلك الصورة علة غير بده الحاصل في سببها كمال البيهقي ومقتضىه في الحاصل يجعل الصورة ربا عا
يجعل المادة فاذا وجدت وجدت شخص الصورة على حسب الاستعداد لها فاحلته انما هي البيهقي الجاعل مع الصورة عاجي
صورة وهو الجاعل للوجود لا فيكون الحدم للمفارقة والمعلول الذي هو الصورة بما في صورة سواء نسبت لشخص
واحد كما في الاعداد او في غيرهما كاشيها كما في العناصر فمثل قوله هو ان التلذذ عند التحقيق انما يقضي علة موصية يكون
سببا وبين معلولها تلذذ او يكون بين معلول تلك العلة الموصية لم نعو على ذلك بسبب الذي قالوا في ما ان الله لوم
من اهل التلذذ علة موصية لا في الجاعل بين علة موصية نالها يصح التواجد كل من التلذذ من غير الاخر ليس هذا
البيان اظهر من الدعوى بل هو يرجع مالا الى نفس الدعوى فكيف يكون حجة واذا اورد عليهم انهم يعطون بل يقولون
دعوا انما بده حجة عن البيان ويدعون انما بده حجة ودعوى البيهقي في حجة فيها العلماء والاعلام لا يخفى كلفه
بل لا يظن لها وهم حجة هذا الدعوى موقوفة على امرين هما انه لا يجوز لو ارد العمل المستقلة على معلول واحد لا بما
ولا تخاف ولا بدلا انما في التواجد العمل على احد الوجهة لا يمكنه التواجد المعلول عن كل من العمل لا يمكن وقوه
لغيره بل لا يفر التوقف على بده المقابلة لانها قد ثبتت من وجهها وانما في ذلك انما في التواجد

هناك الخصائص بل القدر المشترك تضاف الى جاعل واحد يستحيل لا يلزم ان يخلو المستعمل ولا يكون محصل
 اقوى من محصل العسل فاعلم ان القدر المشترك لو كان على لزم كون محصل المعلول اقوى بكونه واحدا
 القدر المشترك واحد بالعموم دائما بتمانه لا يلزم تخلف المعلول عن العلة الموجبة اليه لا يتوقف المعلول بوجوه اخرى
 وبذلك ثبت وجودها فيكون انما بان المعلول يجب وجوده في وجود العلة القائمة والاحكام نسبة الوجود والعدم
 عند وجود العلة الى المعلول على السواء في حال وجوده وعدمه سواء في الوجود والعدم فذلك يكون العلة عند وجود
 المعلول محبان من دون مرجع فالوجود مترجم عند وجود العلة وترجم المرصع محال فالوجود الزاج واجب والتوقف على
 الوجود الحسن مما اذا لو لم يجب عند وجود العلة فيفرض وجوده في زمان وعدمه في زمان اخر فاما ان يخالف الى امر اخر يمكن
 في وقت عدمه وهو خلاف المفروض واطمان لا يتوقف فالوجود في وقت دون وقت المحبان من دون مرجع وذلك
 لانه يرد عليه ان الاستحالة انما زمت في فرض المعلول في وقت دون وقت ولعل الوجود على هذا الوجه مستحيل
 وتمام الكلام يعرف في موضوعه ونقول ان السمان انما يقيد ان المعلول يجب على حسب اقتضا العلة بعد امكانه لا عند
 وجود العلة بل يجوز ان يكون الخالق للممكنات فاعلم بالاضمار ان السامع ارادته واقضاه فيقتضون ارادته في
 الازل بان لا يوجد المعلول الا بعد العدم في لا يجب محمول بعد عدمه في يجوز تخلف المعلول عن العلة والوقود
 العلة الموجبة او تختل ارادته بان يوجد معلول ولا يوجد معلول ولا يوجد اخر فلهذا نعلم ايضا ويجوز ايضا ان يكون
 المعلول صالحا للوجود الا في وقت معين بان يكون الوجود مستحله عليه الا الوجود على وجه خاص في وقت خاص والوجود
 قبل ذلك الوقت يكون مستحله فلا يكفي وجود العلة قبل ذلك الوقت من اجاب المعلول في تخلف المعلول عن
 السامع ولا يكون ملازمه الا لو يكون احد المعلولين محال لا يمكن وجوده الا في وقت مخصوص ومع على المعلول
 الا في الوجود في ذلك الوقت فيصح الفراد احد معلولى علة واحدة عن الاخر ثم قد يورد النقص على ما قاله الحكم
 الواجب ووجوده فانها متلازمان مع كونها اذ هي غير محليين ودعوى اتحادهما مقبولا لا يفتقر الى
 لشيء تعقل مفهوم الاول دون الثاني وعدم العدم واجب ثبوته للواجب سواء اذ عدم العدم الثابت او عدم
 العدم البسيط لان عرض العدم للواجب في بالذات سواء كان تابعا او بسيطا فهو واجب وقد يقع ما بين
 مفهوم عدم العدم والوجود واحد في هودات الواجب والمصادق يجب تلازم الهادتين كالسلة الموجبة الوجود
 توجب تلازم معلوليهما وعلل من ادعى العينة رام بنا ومقصودة ان عدم الوجود واحد بالنظر الى المصدق
 والتلازم انما يستلزم العلة اذا كان المتلازمان موجودين بوجودين متباينين او مصداقين ولا يفتقر الى
 لتوابعه الثقيلة لان العنصر يوجب ذلك السريعة ان نسبة المصدق الى الهادق ليس اقل من نسبة العلة الموجبة

بل أقوى منها إذا كيف العلة الموجبة للرفع التلازم فالتلازم الواحد على متناول ومقبض أيضا فالتلازم ^{العوض}
مخصوص الحكم على التلازم العنق وهذا يخص التلازم بوجوده والتلازم مع عموم الموجب وذلك لم يتفقت إليه الشئ ومقبض
أيضا بالتفصيل المتعارف بالمتين المحضين في سبب كراهة الاجابة عنها ثم الغير الطوبى قدره أو فيكون التلازم
معلولى على واحدة ان يكون تلك العلة بحيث توقع ارتباطا انفارفا بينهما فافون الواجب التلازم كون
هذا التلازم عين على موصفة للذات أو كونه معلولين على موصفة ثالثة موصفة للارتباط الانفارفا بينهما وقال الشئ هو
حكمه الاشتراق ان هذا مختار الشيخ وانما هو ولهذا وقع قول شايخ المطالع ان للاتفاق في الواقع لأن مصادفة انفارفا
لا يكون الا واحدة اما بنفسها أو بفارق انفارفا موصفة لها بوسط أو بلا وسط ووجه الرفع ان غاية ما يلزم ان يكون المصاحبة
بوجوده على موصفة لها لكن هذا القدر لا يكفي للتلازم بل يجب الارتباط للتلازم وفيه ما يوجب بطلان التلازم
أعلى فقد ثبت ما ذكر ان لا موصفة بين متلازمين اصلا لانهما اذا كان احدهما على موصفة فاحدهما محكوم وانما
معلولى علة واحدة غير موصفة للارتباط المتعارف فالتلازم متاخر قال الشيخ المتقول في حكم الاشتراق ان غلطه في
احد المتلازمين علة وانفعل عن ان من المتلازمين ما ليس بينهما الا مصاحبة وهذا اذا منح للقدر على اقدم الخ
عنده قال الشئ في تلك المواضع في بيان ذلك ان موصفة التلازم سواء كان من الوجود او من العنق لا يتفكك علاقة
العنق بينهما لان كل مستثنى لا يكون بينهما علاقة ومعلولى لا استعمال في التلازم احدهما علة الا علة العقل
منها امكان ما يقاس الى العنق وان لم يكن له امكان فموصفة اذا لا يمكن ما يقاس الى الغير عبارة عن عدم الجواب
في ذلك الغير ولا استجابة ليد الشئ وذلك في اشياء لا يكون بعضها على بعض ولا معلولا بل من بينهما موصفة لزمته
بل في غاية العافية فكل اثنين بينهما موصفة لزمته فلا بد ان يكون بينهما علاقة واحدة وجيب ان يكون احدهما موصفة
والا فمعلولا او يكونا معلولين على واحدة او تحت تلك العلة ارتباطا لكل منهما بالآخر على وجه لا يكون دورا
اشبه وهذا الشئ على ان دعوى ان ما لا يكون بينهما علاقة العلة قسمها امكان ما يقاس الى الغير موصفة
وهو ان لا ملازمة في ما لا علاقة العلة بينهما كيف والا يمكن ما يقاس الى الغير ليس الا ان يوجب
مصاحبة وعدمها بالنظر اليه ويد موصفة التلازم متاخر يجوز ان التلازم يتحقق بينهما ليس فيه علة
او معلولة ثالثة فالمصاحبة ضرورة عده فكل منهما واجب ما يقاس الى الاخر الا ان المصاحبة تتحقق
ملازمة فكل منهما واجب ما يقاس الى الاخر فكله يكون في غير الشئ ايضا وانما قال لا يمكن ما يقاس الى الغير عبارة
عن عدم الجواب التلازمية من فان ازاد الارجاب كونه على وجهه وبالاستجابة كونه معلولا فيليس على ما
ما يقاس الى الغير بل معناه ما عرفت من عدم ضرورة المصاحبة والا مصاحبة اما ولو سلم ان معناه ذلك

فهذا لا ينافي لزوم فانه عبارة عن وجوب المصاحبه سواء كان بين المصاحبين عدله ام لا وان اراد بالانجاء
لورسط تلك العلة الموجبه فذلك يكون لاحد كما يمكن بالقياس الى اللزوم فذلك يبرهن من الدليل البقاع الثالث الارتباط
ثم ان لم يكف العلة الموجبه الثالثه في اللزوم بل يحتاج ثبته الى البقاع العلة الافتقار فتكون هذا الافتقار اما
المعقول الى العلة الموجبه فهو كافتقار اللزوم ولا يحتاج الى المعلوليه ثالثا واخيرا التلازم بين تلازم العلة
الموجبه ومعلولها واما افتقار الى ما ليس عليه موجبه فهذا الافتقار غير موجب لتلازم ولم يكن العلة الموجبه
موجبه فلهذا تلازم اصلا فان قلت تحاران الافتقار افتقار الى غير موجب لكن هذا الافتقار يوجب لزوم المعقول
للمعقول وما كان هذا الافتقار من الجانبين فكل معقول له نكح لازم الافتقار لا يكون كل معقول الى الافتقار حده دائره
فانه ويرجع الى ما لا يقدر كونه تقيد غير معتبر فيه اذا كان معقول اليه فقد اختلف المعقول اليه فاللزوم لا يوجب
لزوم له فمثال ثم انما سلمنا ان العلة الموجبه مع هذا الارتباط الافتقار كافيه لتلازم لكن ان يكون هذا الافتقار
ثالثا دون البقاع الثالث بل يجوز ان يمتد الى البقاع الرابع فيكفي في التلازم فاشترط البقاع الثالث في
الافتقار حكم محض فمثال قوله وما يبرهن من امر المصاحبين الى الخ ان العطف بالمصاحبين غير وارز ولا يمتد
معلولان لعله موجبه ثابته وبنزول ذلك منها معقول الى موضوع الافتقار الحقيقي او بعض من كل منهما وهو
الاصحافه الى بعض الافتقار وهو الذات الموضوعه والاصحافه والحاصل ان هذا افتقار الكل من الاضامتين الى موضوع
الافتقار ليكن لما كان المتفانيان الحقيقيان عبارتين عن الاضامتين غير عده بالافتقار الى موضوعيه والمستهور
بان عبارتين عن المفهومين المركبين هما ثنتين والذاتين الموضوعتين جارت الحافه فيما حاصره افتقار
كل منهما الى الجزء الافتقار اللازم هذا القدر وان عول على الغير الطوس في شرح الذات لكنه ليس
اما اوله فلهذا لا يجرى التلازم بين وجوديهما العقليين والشيء المعقول اوله العطف من المصاحبين بان
وجوديهما العنبر ووجوب لبعثها واما ثانيا فلان فاقه كل من الاضامتين الى موضوع الاصحافه الافتقار
الى امر اضي عن التلازمين وليس بينهما ارتباط افتقاري اعلا فلو كلفت المعلوليه ثابته من دون ارتباط
بين التلازمين فاما الافتقار الى الامر الافتقار في التلازم فمثال قوله ومن هذا القبيل تلازم العتود وافتقار
الوصايا قد تقض في المحاكات بان عكس سببه الدائم اسببه الدائم فالحكس والاصل متلازمان مع فقد
علاقه العليه فاجاب عنه انه بان الفعولين معلولتان لعله واحده ويحتاج كل منهما الى اطراف الافتقار
علاصته لان العكس والاصل قد يكونان ضروريين وان لم يكن عكس سببه الضرورة ضروره على الوجبه
الكل كما في قولنا واجب الوجود ليس متجزا بالضروره عكس المتحرر واجب الوجود بهما فمتلازمان متلازمان

في انهما ضروريان لا يجعل لهما بعد الصلاة فقال ليس التلازم بين النفس المتضمن انما التلازم بين صديقيهما
لانهما معلولان لهما خبره وادب الموضوع المحمول من الايه غير ان لان مصدره التلازم من انما التلازم بين صديقيهما
انما ضروريان لا يصح لان جعله لان مصدره الاصل كون الموضوع تحت الراجح انما المحمول من مصدره ليس
كونه المحمول للراجح انما الموضوع، وبما لان انما المحمول غير افراد الموضوع، وبالعكس جعل بالذات عموم الذات
واصب بالذات كما في المثال المفوت فقال قوله ويقاوم النفس المحسن ليس ثاب التلازم الى وانظر ما بين
المحسن فيما يتلوه ان مع عدم عدده الحد على الوجود المذكور باجاب عن ذلك ان النفس غير متلازمين بل يمكن ان يوجد
كل في وجوده الا في بل فيه تدافع الانفعال المتخالف المبول فتعني نقل كل منهما الوقوع على الاخر وان كل منهما الاخر
فمع كل منهما متعني سلما او يرول ميل كل منهما معا فذوقه الاخر فتقوم كل على وضو وبذلك ان حواس الارض كانت بنفسه
او اصولها المتكثرة قد صاف كل منهما الاخر فكلت من الوسط بحيث يكون نسبة الموكر الى الجوارح في السواد ثم قال
ولو عرفت هذا التلازم في التلازم انما هو في حفظ الوضو وهو في كل واحد معلولان الا لغيره فانه فيما كل
الى ذوات الاخر في الضمير ما عرفت في المقام عين ان هذه العاقله انما هي احوال غير المتلازمين قوله واما
المعان بحسب المعلولته انما هو على ما يسطر من المعلولين لعلته هو احواله ان كل واحد معلول لغيره فانه
تلك العلة وكل واحد وجوب العلة وجوب المعلول الاخر فالمعلولان لغيره فانه لعلته ان بالكل الاول مطلقا ولا يفي الا لغيره
الذات الا في بعض احوال يكون الثالث مرفوعا فاجاب عنه الشئ انه لا يجوز ان يكون اتقان متعلقين بنسبه واحد بالذات
لانما هو بل لا بد من العلة عند صدور معلولين من الخبر ولو بالاعتبار فالمعلول انما يستلزم عليه من جهة صدور
بذلك الجهة وروا العلة انما يستلزم المعلول الاخر من جهة اخرى من جهة فلم يكره في التلازم فلهذا لم يسمه بغيره
منه فان الكلام في العلة المرجحة دون العلة التابعة العلة قد يكون جزاء جزاء العلة التابعة فماذا كانت العلة
المرجحة التي هي الجزاء الاخر التابعة بحيث يجب عنها معلولان وجوب التلازم بينهما وان لم يكن بينهما ارتباطا افتقار
الكل الاول والايه اذا كان احد المعلولين معلولا لعلته من جهة والمعلول الاخر منهما مع جهة اخرى فلهذا
المتشرك بين الجنتين هو الذي صدر عنه معلولان هذا القدر المتشرك اما علة موجبه لهما فقد وجب التلازم
بينهما بالكل الاول ولزم تكرر الوسط واما ليس علة موجبه واما العلة الموجبة المحتملان فالمعلولين اول معلول
غيره ووجهه وقد كان الكلام في معلولين على وجه واحد هفت فانه قوله لا ينافي القابل المحض الى النوع ان السبب
فيهما العلة والاسناد وما ينافي ان لا يكون فيه جهة العلة فلا يكون لها دخل في الاحجاب وبما ان السبب
ان السبب قابل فلا يكون فاعلة لانه يرد عليه ان كون القابل فاعلة لهما فتعني انما السبب هناك جهات ويجوز ان يفتق

في الوجود جملة متشعبة ولا يرد هذا على ما قررناه للفتنة زانية هذا نحو في اثبات المطلب قوله لان الصور ليست موجودة
التي هي في ان سبب الصورة انما اثبت بانعدام مع عدم كل منهما على وجه واحد كما الى عنه ثمة لوقوع ربطا انفاريا
بينها فانما ثمة عليه الصورة على هذا الوجه موقوف على بطلان عليه الوجود فلا يقع بهما مقدر من مقدمات ورسيل البطلان عليه الوجود
على فرضه قوله والعلة الفاعلة الاولى اسقاط لفظ الفاعل وان تحول والعلة الموصلة قوله والصورة انما ليست على
الوجود اذ اياها الصورة المطلقة او المراد ان الصورة ليست على الوجود اهلا ولا ممتها ولا سببها بالذات التي ذكرنا
وهذا لان التلازم ليس الا بين الوجود والصورة المطلقة مع عدم الصورة الشخصية يعود النكاح صحيحا فيكونه خارجا عن المقام
والتمخيص السارح العلة المنقولة بالاقسام الثلثة بوجوبها في الوجود والافان لعلنا نفي عن الصورة الشخصية من كل وجه قوله
ثانيا حاجة من شخصها الى هذا انما هو وجود مجرد عن الثبات لا يثبت الاثبات وايضا هذا الوجود انما يفيد وجوب الصورة
بالكل فلا يطاق ما قال المصنف من انه لا يوجد بين وجودها بالكل او مع الكل قوله والاسئلة على ما في الكل بالكل
سئل الاقام على طريق المعارضة بان الكل متافر عن الحدود المتافرة عن المقادير المتافرة عن الصورة فالكل
متافر عن الصورة بهذا المراد فلا يجب الصورة بالكل والامور اجاب عنه انه ما اجاب به النظم الطويل ان المقصود
تأخر الصورة الشخصية عن الكل او ممتها لا يوجد في كل لا يفيد الاخر الشكل غير هذه الصورة قوله واعترض بعضهم بان
اجزاء الصورة الشخصية لا يلازم الوجود الا في بعض المحال غير بعض الاحكام وتساوه انه نعم من الشخص يحصل بالتمام
الشخص فالجزء لا يلازم الشخص لانه يتصور مع بقائه الشخصية ولا الكلي لان العام الكلي الى الكلي يوجب صحة
قوله ان الاخر من الشخص الواحد ان ليس المراد بالشخص ما يكون مناط الشخص ومضيق البعض من ثباته الكلي
من المراد بالشخص ما يكون في الوجود الشخص وانما زانها ويكون سادف للشخصه او يكون متمات العلة للفاعلية
الشخص باحد هذه كما لا يخفى عليه على هذا فيقول المصنف لان الكل من جملة شخصيات الصورة هو اما
وازم شخصه مساوفاه فيمكن شخصه الصورة مع الكل وانما متمات العلة الفاعلية لشخصها فيمكن شخصه
بالكل فالصورة اما يجب وجوده شخصه مع الكل او بالكل فيكونه بالكل لا يوجد في الوجود كما في الذي
الكل المحض لا يوجد والصورة لا يوجد في الكلي والجزئية المتوقف او المذموم وهو لا يمكن لفظي والذي
شخصات للصورة المطلق والجزء لا يلازم هذا هناك اللازم الوجود الكل ويجوز ان يكون من اللازم المتافر المتافر
ان لا يبدل بان الشكل والوجود متلازمان فلا يثبت علاقة العلة والشكل الا كما ان يكون عليه اللازم كونه متوقفا او متول
لوجوده او متول معها لعلنا اذرة فاشكل لا يوجد قبل الوجود فيكونا معا او متافر عنها فاعل قوله فلو كانت الصورة
علة الوجود او لعلنا كانت الصورة بينهما او شخصها على مطلق اذ لا مطلقا او يثبت ان يكون شخصها حقا

البيوت اما على الثاني فظهر وانما على الاول عدل ان تحصل العلة المطلقة والوسط لا يكون العوض من حصول المعلول البيوت وادارة
 بالسخر فلو كانت الصفة على ما حدته الوجه كانت واحدة بالسخر ثم يترجم من قديمها على البيوت فقديمها على السخر والبيوت
 هو ما فرغها او مما قد كانت متعاقبة فخر السخر او مما بدأ التغير ويبلغ على طبق اراهم قوله وهذا يمنع التعاقب بين كلامي
 الحكماء الى انفس المقام انهم قالوا في بيان البطلان كسر العكس الخادير على المحسوس ان وجود المحسوس مع عدم الخلاء ولو كان
 الخادير على المحسوس لكان مقدم عليه فيكون مقدم ما على عدم الخلاء فيكون الخلاء يمكن قبل يترجم به الاستحالة مطلقا لان المحسوس
 معلول العلة اليه فمقدم على وجود المحسوس الذي هو مع عدم الخلاء فيكون مقدمه على عدم الخلاء متقدم امكن الخلاء
 وجوابه ان ليس عدم الخلاء مع وجود المحسوس اي ذاته بل ما هو موصول بالاسم مع المحسوس من حيث هو محسوس عند الخادير
 ولو كان المحسوس معلولا للخادير لكان وجوده مما هو محسوس متعاقبا وهو مع عدم الخلاء واما لو كان معلولا لشيء اخر في
 وجوده متعاقبا عن الخادير موصولا من وجود المحسوس لكان الخلاء وبقا ظاهر صراقتا والبقا فالواني بيان لعدم
 المحسوس في جهات على الاسم ودرجات جهات من حيث سلكه لان المحسوس مقدم على الجهات ودرجاتها من حيث يترجم
 لقديمها عليها فمقدم على المستلزم فالوجه موجب تافه باع المتعاقب بالذات كما تقدم عليه بالذات وانما قديمها بالذات
 من الاسم لان المحسوس مقدم بالسطح على ذات الاسم كانت الاسم معدومة من حيث وجود المحسوس فيلزم الخلاء في تلك
 المرتبة ثم انهم قالوا ان العقل الاول عليه للعقل الثاني والعكس الخادير لكل وان العقل الثاني عليه المحسوس والعقل الثاني
 كذلك فان العكس الخادير مع عدم المحسوس مقدم عليه عند تم مع انهم لم يحكموا تقدم العكس الخادير على المحسوس فراجع التقدم
 بالذات لا يكون متقدما بالذات على ما هو متعاقب عنه فحال الامام مع انهم يطالبون بالفرق بين حكمهم بتعاقب المتعاقب
 وعدم حكمهم بتقدم ما مع المتقدم بل مما سياتي فان وجه متعاقب احد المعين تافه الاخر فيلزم من تقدم احد المعين
 عدم الاخر وان لم يجب عدم بل يجب ذلك وهذا هو الذي عبر عنه الله بالمتعاقبات كما دللنا على ذلك في تقدم التقدم
 يجب اتحاد الموضوع قال المحاكم المعينة بازاد التقدم والتعاقب فان كل شيء اذا ثبت له غيره فاما ان يكون متقدما
 او متعاقبا فلا يكون متقدما ولا متعاقبا فمتعاقبه مع ذلكا كانت المعينة بازاد التقدم فيقسم على صفتها فالحكمة
 والعدول لا يكون احدهما معلولا للآخر كما ان المعينة الزمانية ان لا يكون واحد منهما متقدما ولا متعاقبا
 الزمان ذلكا ان المعينة في الزمان ان لا يكون احدهما زائدا في النقصه دلا ما تقصدا واما كان المعينة في الزمان
 فذكرنا في بحث المعين اذا تقدم احدهما بالبعد على ثالث او تافه عنه ان تقدم الاخر على ذلك الثاني
 او تافه عنه او ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه ان يكون عليه لما يكون ذلكا في علمه بل في نفسه ذلكا في العلم
 عدلان على معلول واحد كذلكا ليس كلما لا يكون معلولا ولا عليه ان يكون معلولا اعلم ذلكا في العلم بالاجب

اذا ما وجد ما يسمي بالمتقدم على ثالثه فيكون ثالثه ولا تقدم عليه بل تقدم عليه كقولنا ما سبق
منه من كل اضافة نحو ما جاء الى ما يحتاج اليه غير انك اذا متخذا على اليمين واليمين واليمين باليمين
لان احد المعين بالزمان اذا كان مع تقدم ما في زمان على ثالثه بقت عليه كذلك اذا ما تقدمت عليه بغيره ففرق الحاكم بين
ما مع المتقدم بالعلم وبين مع المتأخر بالعلم فالاول بالمتقدم وهو زمان ما مع المتأخر من كماله بغير اضافة علمين
فما سبق على معلول واحد ككسب مع تقدمه ولا يعلمون غير علمه وادارة ثالثة مقدمه والحل وجيه ان التقدم بالعلم عند الحاكم هو العلم
الذي عمل على المعلول وهو العلم فانما اذا ما تقدمت عليه بغيره في الزمان فيكون الفاعل على ما سبق بالمتقدم والاشارة واحدة
وتقدم والمعمل الفاعل واحد وهو خبر او الكائن في الشر او في غيره فقابل وانك تصد بغيره بطلانهم بحيث يتفرق اير او
اللامام ويراو الحاكم فقال ان المتقدم بالذات اير السائل للمجهول بالعلم وبما علمته عبارة غير كنه اليمين المحلولة
علمية واحدة وهذا ظاهر جدا لان المتقدم والآخر بل الاصحاح فيما عبارة التقدم والاشارة بالزمان
مما ذكره الشنن في الوجود الزماني بحيث لا يتقدم احد على الاخر محسوس وقابل الى كونهما في زمان واحد
اذا كانا زمين او كون احد في زمانى الاخر او كان احد في زمان واحد والآخر زمانا وكذا المعجز الشرف وهو كون
الشيئين ما وبين في النصل وعلى هذا المعنى بالذات كونهما معلولا على واحدة بحيث لا يمكن بينهما علاقة الاصحاح
في هذا النوع الشيخ في العلم بالعلم لان مناط القبول والقبول بالعلم على كون احد على نامة بالمتقدم بالعلم كونهما
معلولا على واحدة نامة ولا يكفر ذلك على راجعهم واذا علمت مع المعنى بالذات فاذا كان احد المعين معلولا
كان الاخر ايضا معلولا لكونهما معلولا على واحدة تقدمت ان ما مع المتأخر بالذات متماخرا واما اذا كان احد
علمه معلولا فلا بد ان يكون المع تقدم على ليد العلم المحلولة لعدم كونها علمين لمعلول واحد فلا تقدم مع تقدم ما مع المتقدم
وضع الفرق ما يفرق الوجود الامام والحاكم جميعا بل لا يخفى كلام ان كل من غير معرفة كلام اما ولا لافلان هو الذي انه
الشيء الذي هو العلم لا يمكن ان يوجد من المجرى فيقدم الخلا لكان وهو الحظا فتمت بالذات مقدم فيكون راجع
على ما سبق علمه فضلا عن ان يكون علمه على المجرى والما بما علمته فاذا اراد بالعلم مع العلم ان اراد
بما علمه بالعلم بالذات كمن الشين معلولا على واحدة نامة فالمتقدم بهذا المعنى عن ان لا يوجد للافتتاح كون
الشيئين معلولين بعد واحدة نامة وان اراد من التمام والفاضل وهو المجهول بالعلم فاذن لزوم
ما في ما مع المتأخر وجودا بغير ظاهر لان المعلولين بعينه نامة واحدة بجزان يكفينا بها على لود نص اول كنه ما يكون
معرفة البواقي علمية لانهما لا يمكن الاخر في قدما في بعد المعلولين الا في زمان بالذات غير في العلم
ولذلك في الس الاخر نامة اعجابهم كونهما معلولا العلم لان تخصص الكلام بالزمان ما مع المتأخر مما عناه

بذا المتأخر ويكون المعنى بينهما من جهة ادسوكا تر نفاصل فلك ان تقر الكلام هنا بحيث يدفع هذا الفصل
فان علم ان الوجود والشكل متلازمان وليس الشكل على التوحي واللا مكان جبر او لا الوجود عليه بحيث يكون الكلام اذراكا
منه القابل المحض فلو كانت القوة علمه لبعده الوجود المذكورة لكانت علمه من حيث الشبهة وكانت علمه موصفاً لان
العلم باحد الوجوه المذكورة علمه موصفاً ولو كانت علمه موصفاً للوجود لكانت علمه موصفاً للشكل البصر لا اشتراكهما من العلة
كما علمت من ان الشكل مقدم على الصورة او معهما متغيرين لا يحتاج الى المعنى الذي دفع بينهما البصر والقول قوله لا يحصل
المعنى ما به على علاقة المتلازمين ان القائل القدر الطوح شرح الاشارات في جواب اعتراض الامام مع ان المعنى
قد نطق على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما بالآخر انما هي الصور او من حيث الصور او كالمسمى القفائفة في الشكل
في الوجود كالجسم المستقيم الحركة والجهة الوجودية او كوجود الخلاء والقدر المتلازم في الصور على تقدير كونه نفس الخلاء او
شفاهاً وقد نطق على المصاحبة بالاعتاق كقولين التعلق بينهما ضرورة واحدة بحسب اعتبارها ولا يكون لاهتماما بالآخر
العلم غير ذلك كقولك البصر المدكوز من ذلك لان وقوع اسم المعنى الموصوفين ليس معناه بعد فعل التوق به بل
العبارة المعنوية اشهر بهذا الكلام فاسد اما اوله فلان كلامه يدل على ان المعنى الذين بينهما علاقة السلام يكون
احدهما متقدما لعدم اللزوم على ثالث ولذا ينافى بآخر الاخر غير ثالث وهذا لا وجه له لانه لا يلزم من علمه المتلازمين
عليه الاخر وهذا ظاهر جدا وانما ينافى لانه فاذا اردت ان يتعلق احدهما بالآخر ان اراد التعلق الاقتران فيكون من المفترض اليه
ثلاثة اصلا وان اراد تعلقا غير اقتران فلا يصح التلازم على رتبة لان التلازم انما يكون على رتبة كما قيل احدهما
علمه موصفاً او محمولاً لان ثالث موجب للرباط اقتران اما ثالثا فلانه قد حكم بان الملازمة عدم الخلاء معان متلازمان
فتكون عدم الخلاء متاخر عن علمه الملازمة فاسد لان عدم الخلاء ضروري لا علة له واللا مكان الخلاء متلما لا يس
مناقشة في القائل لان اعتراض الامام مع كان بمطابقة التوق بين التوحيه من عند المحوي ولا يدفع هذا ما اراده وجود
المحوي الحادي بل يعطى الملازمة الاستعانة بما قلنا سابقا لان وجود المحوي ممكن محمول مطلقا لو كان مع
وجود الحادي او اللاح وجوده ولو كان وجود المحوي مع معية الحادي غير محتمل لكان واجبا فاقبل فيه ما ارادوا
فلانه بل لا شرط في المعية كونها محمولين لعلته ولا يشترط فعله الاصل لا يصح القول بمجرد عدم الخلاء والوجود الملازمة
وعلى الثاني فان المعية كونها محمولين مع عدم المعلولية لثالث وظاهره لانه لا علة ولا معلول بينهما وهذا مخالف لما
علمه من ان لا يكون التلازم الا باحد الوجهين وايضا فالعلة فيكون السبب بحيث لا يكون واحد منهما علمه للآخر
ووجود التلازم وان لم يكونا معلولين لثالث مع لا وجه لهما في احدهما علمه الاخر لانه يجوز ان يكون غير محمول
واما ايراد الحكم بان معلول والعلة السببية متلازمان مع انه متاخر عن علمه التي من معلول العلة وليست العلة

الجملة متناهية غير دار لان مطلق التلازم غير كما في كل لا يمتنع انفاء علاقه العين البصر والعيه البصر والعيه البصر
عنه لمعقول المعقول فانهم وانما ما فذل ان العقل الموضوع على الواجبه واجب في جميع كماله ومصروفه جميع اعتباراته
انما لموصوفه اوجه وجوه لوصفه الواجب مع فالاعتبار الذي صدره للعقل الثاني والعقل الاول كلاهما ضروريان
للعقل فيقول اذا تحقق العكس تحقق العقل الاول تحقق جميع اعتباراته واذا تحقق العقل الاول مع جميع اعتباراته
تحقق العقل الاول باعتبار عليه للعقل الثاني والعكس الاول فقد نزل بعد المعقولات التلازم بين العكس الاول
والعقل الثاني بانشكل الاول منها حان مثلا وان يفرغ نفع العكس الاول على العكس المحوى لكونه مع غيره وقد كان
البصر دون ذلك لانها انما هي متبلازمين لعدم وجود العقول الانفصاليه لانه ليس بواحدة عاين من مفوقها
سماها عاينه فانهم من سمانها لظلال ما شرطه التلازم من العقول الانفصاليه مفردا او غيره لا يوازيها البصر
ولا يلزم كلام الطرس محل عاينه الاقلال فتأمل قوله ومن البين ان العلاقه بينهما ليس علاقه عاينه بل
العقل البين ان هذا القول مستدرك من البيان على الوجه الذي فصره اما اول حديثه الثاني فصحبت الشيخ
في الشفاء للكفر بتاين ليس بالتقرير الذي ذكره ان ثلثه عاين الكلام على ان التلازم لا يدر فيه مع علاقه العاينه
بل المثل المتضاهي لكونه من غير متوهم ذلك فيعلم بطلان العلة لا التوقف الكلام عليه قوله فان ذلك
منها غير سبب واحد منفصل الخيره ان يفرغ غير لازم كما سبب لانه لم يطل فيما سبب الا يكون الصورة علة مطلقه او امله
او درسط ولا يلزم من ذلك بطلان كونها علة موجبه فخور ان يكون الصورة المطلقة جزءا اجزاء العلة الناعمة
في غير علة موجبه كما في التلازم فلا يحتاج الى التماس سبب منفصل ثم لا يبرم الاستراط العلة الموجبه لا يمكن
ان يراوها العلة الموجبه بل درسط واللازم ان يكون معلول علة موجبه مثلا لم يها وكذا معلول لا علة من
عنه معلول العلة موجبه موقوفه للاستراط الا مفسر بينهما لا يكون مثلا ليس ويبدأ انفس الحكم الشكل الاول
المراد هنا ان التلازم المتلازمين لا يمتنع الا بناء على علة موجبه في اللازم من البيان المذكور كون
هذه الصورة معلول من سبب منفصل بل يجوز ان يكونا معلولين بسببهما معلولان معا
ياويه المذكور داخل المراد ان وقوع كل منهما سبب بالافره الى سبب واحد منفصل وذلك السبب نفع البصر
باعاينه الصورة ولو توسط واسطه وما غير بعيد بل هو البصر فكل كلام الشيخ من الشفاء وكلمه لا يحتاج على
بنا الى البناء على انفسه والتلازم كما سببته عقوبت قوله وذلك للسبب الواحد ان نفع كل واحد
منها لا يفرغ بفره الكلام اثبات ان البصر متفوقه الى الصورة من حيث يراون العلة الناعمة للبيد
جميع المعارف والصورة وذلك ان السبب النفع للبيد اما مقوم مع حاجه كل منهما الى الاخر فمفسر

هو الوردية والفقاهي هو العلول ويكفي الحق بقوم الثاني الذي قلنا ان العلاقة بينهما علاقة تكبير اهما على الالف معلولا
وانما المكان رفع اهما لوقف رفع ثالث كمنع رفع الثاني منهما فعد صار اهما على الالف معلولا والالف معلولا والالف معلولا
منه ان علي ان يكون اهما معلولا والالف معلولا فلنظ اللان اهما من غير ان يكون العلوة منهما ثم استعمل بالظلال غنة
البيوت والعباد على الصورة فمثل هذا الكلام ان الشيخ التلازم المحرر عن علاقة الالف ههنا بان حصره من التلازم
كحيت المبسوط وما حبب الوضوء والظلال السق اللول ملزوم كونها متساوية والظلال الثاني بان ما يراه له لا يكون واجب
الوضوء فيكون مطلقا معلولا الى افرافا لفقوله وبين ان مثل هذا لا يكون واجب الوضوء اما اشارته الى ما بين مثل في
الفصل ان في شرح المقالة الاولى ان واجب الوضوء العباد ماله لا يكون مكافئا بان ينزل كل منهما للذوق بان
ذلك موقوف على ان التلازم لا يكون مع دون علة موجبة على ما فرقت في حواشيه في تلك المسئلة في كلام الشيخ صاحب
في ان كلامه المتفاد ليس يكون مع دون علة العلوة والالف لوجوب الظلال التفاضل بين البيوت والصوره
ويكون للظلال فليس انه من دون ظلال اشارة الى ان واجب الوضوء واجب من جهة والصوره والصوره
عانه في البيوت مع لا توقف الدليل على ما في التبعيض الطوس بل حلهما الدليل ان البيوت والصوره ليسا بمقتضى
بل متلازمان في الوضوء فقط لان البيوت كحيت للتغير اهما الالف والذوق متقوره معهما اما اهما على الالف
اولا في لا يجوز ان يكونا معلولين لثالث اهما على الالف او لا معلولا ولا علة لا يسيل الى الثالث لان مثل
هذا لا يكون واجب الوضوء بل يمكن كل واحد منهما معلولا مع علة ومرفوعة العلة الى الالف افعالهم مجردة فعد
معلوم لثالث وقد فرض اهما ليسا معلولين لثالث اصلا واما ان كانا معلولين لثالث فلا يبعد ان
مرفوعة واحدة بل لا بد ان يكون اهما واسطة للذوق اما ان كلاهما واسطة فهو در حال بل اهما فقط فعد
عليه اهما واما ان كان اهما على الثالث بعد الثالث بحيث يجمع وجوب الالف اللزم فهو واسطة في وجوده
والاعاد الى السق الذي يترتب على اهما متلازمان مع دون علاقة العلوة فاذا كان اهما ان اهما على الالف
سبب جانب العلوة فمثل والصف فان قلت الترتيب من حيث ما يكمل الاستدلال الى علة ثالثة اعم من ان يكونا سببا
لثالثة فربما او معلولين لثالثين اهما معلولان لثالث في افرافا فعد ان يكون الترتيب السق الالف في وجوده
ان يكون في ربه واحدة اذ لا يلزم صدور الترتيب واحد قلت علة البيوت والصوره لا يكون الالف المتفاوتات
وهو ظاهر في مجموع القول اذا كانا معلولين فليكن علة البيوت اذ علة الصوره بدهما معلولان لثالثة الحق فيقول
لا يبعد ان محابرة ربه واحدة بل يكون اهما واسطة في صدور الالف وليكن في واسطة في صدور الالف لا يبعد
المصوره واسطة فقط والذوق ان يبعد عن الواحدة بواسطة سبب الصوره والالف لا يبعد واسطة

ان علامة في قوله قد صدر بواسطة وغير الواحد الصورة فلا يحدده
 ما يتوسطه والاربع صدور البيوت والصورة في مرتبة غير علة مائة واحدة بل بحسب طه احد جانبي صدور اللذري
 قيم له وقدر عليه ما يكلف الواسطة التي في الالشارات واعلم ان البيوت منفردة من ان تقوم باعتبار ال
 مفارقة الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة الاولية تقوم للبيوت بها مطلقا او يكون للصورة مطلقا
 وواسطة بمقتضى الرفع البيوت بها مطلقا او يكون سببها لمقتضى الرفع باجماعها جميعا تقوم البيوت او لا يكون البيوت
 يتم في الصورة ولا الصورة يتم في البيوت وليس احد جانبا ان يكون مقابله اللذري اولى من الآخر بل يكون
 سببا ما افر خارجا بينهما فيقيم كل واحد منهما مع الآخر وبالذات ان يكون في حله لان قوله في كل واحد منهما مع الآخر
 ان ليس بينهما علاقة المتعارفة غير داخل في المقيم لان المقيم ان البيوت منفردة الى الصورة وانما اللام مع
 اللذري في كل من سائر وجهه والنظر الطوس قال ليس مقصود الرفع بهذا القول لئلا يتعمد لكل منهما عن الآخر
 لان هذا الاستغناء يتنافى التلازم ولم يبين انه اذا لم يكن مراد الرفع ذلك فمع قوله يداوم مدان منافاة للتلازم
 ليس يتناول بجانبه الى العلة مطلقا فلا يميز ذكره والظاهر حتى سبب المطلوب وقال المحاكم ان هذا ليس عاما بل
 العفالة وترويدا او كونه في المناقاة بل اكثر البراهين مستعمل على ذلك فلا يخفى ما فيه ولذا في تعريف كلامه
 ان العارضة قوله فاما ان يكون للصورة فالرتبة لا ما في الرفع او غير ادلائه ان البيوت منفردة الى الصورة ثم اقام
 البرهان فقال فاما الى اللمة اما المحصر الاعم المحلثة ففيها فيكون الصورة علة مطلقا والواسطة اذ في مرتبة المقيم
 وفي اقامته المقيم مع المفارقة كلها الى اللذري اذ مع استنثار كل غير اللذري فيهما لان احد جانبا ان يكون البيوت علة
 الصورة ولم يذكره لان التعاقب لا يكلف اقامته لقوله لا واحد ولا مع غيره فيكون اثنا والكلام الى بطلان زاي سببها
 لا يكون معلولين المقيم واحد مع عدم الخاصية بينهما من حيث الالفاظ لئلا يتبادر اليه من قسمتها الى مقيم واحد وقدرى البصر
 الطوس على ان التلازم لا يميزه في خارج المثل الشيخ كون الصورة علة مطلقا او اللمة مطلقا فيهما ليس بتبدل
 صورة على البيوت وقال اما الصور التي تعاقب البيوت الى بدل ليس كالمثل ان يقال انما علة مطلقا للوجود الواحد
 للبيوت لئلا يرد الالات ولا متوسطات مطلقا بل لا يميز افعال بده من ان يكون على احد القسمين انما يميز
 واصل ان العلة باهر بده الوجود لا يكون الا كمنه بلباطم كون يحصل العلة اضعف من يحصل المعلول اذ
 الشخص متمثل مع لقاء البيوت لخصها فانهم يكرهون ان يظن ان التبديل مع لقاء البيوت انما يميز بطلان
 علة الصورة كمنه دون طوس الصورة واللام يداوم تبديل ذلك البطلان انما يكون علة باهر الوجود المذكورة
 طلقا فيما ليس بتبدل الصورة وبما لا يلزم باسباب المذكور من المتن وقد سبق تقريره ثم قال انت تعلم ان الصورة

المادة اذا كانت المادة لم تعقب بالمادة
يوجب ان تقول ويقم العبدل ايضا باليهو بناء على ان يكون اليهو قامت ثم اقامت لان الذي يقوم يقوم
لغوايه او بالزمان او بالذات وما جملته لا يمكن ان تدبر الا قامت انتهى دعوى من على ان الشيخ قصد بهذا الكلام ان
كون الذات معها لكل من مع الافرء بالافرء الحاصل ان اليهو التي يجوز ان لغايتها الصورة كما في العناصر ان لم تعقب
ببلا في الصورة الزايله لم يكن اليهو وجودا بل جعل لان حقيقة اليهو قوه محضه لا تقوم بوجوده الا لظواهر حقيقة يكون
بيها بالفعال كما نحن الشيخ في الشفاء فلا يمكن ان يقال بالذم انتم في دون المقارنات عاب اليهو الى الصورة
انما بالبيان الذي قرناه في كلام الشيخ في الشفاء او بما زعموا ان ما حقيقة القوه بحيث يمكن الحقيقة الطارئة
عليه انه لا في مصدر الفعل فلا يمكن ان تقول ان يقوم لقيم الصورة باليهو لانه ان اقام بها الصورة فليدبر
ان يقوم اليهو اولاد بالذات او بالزمان ثم يكون سببا لوجود الصورة ولا يصح قيامها بالفعال لكون حقيقة قوه
محضه الا اقامه الصورة فيلزم الادور بذات قوله لا يمكن ان تدبر الا قامت ومعه عنها ظهر ذلك في المتن المذكور
حين الشيخ هو كونه اليهو على الصورة المطلقه وعلى ما قررنا لا نوره ايراد الامام ع بان قوله تعقب العبدل يقم بجمله
بالعبدل ليس كمنه على الاطلاق فان الجسم لا يفعل غير شكل ومقداره حتى يزول فزودتها يقوم بدله فزودها
للذم ان يكون هذه الاعراض صوراً مقوله فليدبر ان تعقب العبدل لا يجب ان يكون بمعنى المادة بذلك العبدل بل
توضيح ذلك انما يصح في اشياء الى بعض الاشياء ما يبرهان انا انظر الطرس فقد حمل كلام الشيخ على
بيان كيفية هذه الصورة واما عنه الصورة فتدبر من محقق التلازم وللجواب عن اعجابك ولبين زايده
انما ان الامام راجعا الى المعنى والنفس وكان اقامه القيمة بالصوره تاينا عدة بحكم التلازم لان التلازم بين
او كان محققا عليه فانه كمنه انما في الاعراض بينهما اذا اليهو قابل محض فلا يكون التلازم في حقيقة الصورة
فلم يكن يمكن محل على رغبة انا غير النفس بل عدم التلازم الجسم غير هذه الاعراض انما يقصده اخصه انهم
لا في كونه جسماء لوجوده وشخصه في اللان من حيث هو ان ما هو كذلك لا انه من حيث هو ان جسمه
من حيث هو ان ما خلق الى الجسم من حيث هو جسم ما من حيث هو ان جسمه الى جسم معين في قوله
لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صوراً تعقب بل على انه ظن ان الشيخ اسبب في الصورة بان مع المادة
فقط قبله سببها ثابت العام العكس فان كل صوره مفهومة وليس كل قيم صوره بل المقيم الذي هو الصورة
انما هو جوهرية جوهرية محله ومادته وهذه الاعراض اقامت احوالها لانها اقامت صامتا مستحقة التي جسمها في
لشخصها انما هي اشياء وهذا سميت سميات الجسم فاذن النفس لها غير متوجه واما قوله فليدبر

المعقب الاول الخ سيم ما ذكره لان الذي ذكره انما يفيد كون معقب الاولين معقبا للمعقب بالاولون وذلك
 لا ياتي في مقام البصيرة استبره بعد الطال ولا يؤمن الى طائل لان حاصل نفي الامام ان عدم الاعمال كماله لا يوجب
 الاستدلال بقوم ما يدل لزوم كون الاعراض صورا معقبا لغير الجسم باعقاب ابدانها فيعلم اختيار الجسم للمعقب
 الاعراض فيعلم كغير الاعراض صورا لان العون بين الاعراض والصور لم يكن الا نفاذ المحل وعدمه فاذا لم يكن محال
 هذه الاعراض البها صورت صورا ليس بدوام العكس الاظهر ان السج ينته القصورنا فيقوم فلا بد ان يكون
 معقب هذه الابدال لا نعتم بها جسم فلعلم ان تعقب البدل لا يوجب كون المعقب معقبا بنا فلا بد ان يكون
 زايد فيقال ليس سيم لا قال بدل على فله النما في كلام الامام البهام مع واما جوابه فيقول انما يلزم من عدم الاعمال
 اوضاع الجسم في كونه جسميا في وجوده و شخه نفاذا اما اوله فلا يخلو من قبل اصل الدليل فيقول ان جميع البهوية
 الى الصورة من شخها فقط لا من شخها واما ثانيا فلان استلزام ليس الا لغير الجسم بجهة والشكل المطلق اي بهية فلا بد
 اختيار جهة الجسم الى جهة الشكل فيعلم كونه في الاصل والوضع فخال بل الطوب في الجواب ان يقال ان اللزوم
 في عدم الغلوك هذه الاعراض ان يقيم واصل ارتباط الصغار بينهما وبعها لا يتعارف جانب هذه الاعراض الى
 سببه المحل فيتمتع الجسم بهذه الاعراض وهذا لا يمكن ان يكون سببا في كل واحد منهما فيقام بالآخر فيكون كل واحد
 منهما معقبا متقدما لوجود على الاخر على نفي استبره لظاهر ان السج قصد بهذا الطال كون المعقب لكل واحد منهما بالآخر
 في وجوده واصل يكون الكلام السابق الابطال كونه معقبا لهما مع الاخر من غير افتقار جانب اصلا فان قلت قد
 سببا في استعماله امام كل الاخر قلت لم يكن ذلك مقصودا بالذات بل المقصود من قوله ليس يوجب الطال كونه المعقب
 معقبا للصورة بالبهوية كما قد بينا في وجهنا الطال من اعادة كل الاخر مقصودا وكيفية ان يكون مقصودا في جميع الكلام
 لسبق الابطال كماله استخراجه المعقب مع عدم الجاه اوج ظاهر كل الاخر في قوله ومعقب الاول الى الابطال الا انه مع عدم
 الجاه وقوله ليس يوجب ذلك الابطال كون المعقب معقبا بالبهوية والاطال الادارة كغيره لا ذكر صفات مما يلزم بدل
 الصورة فذكرنا ما قصد التعميم قال وللصورة الخامسة الخامسة لغة ما يجب ان يطبق كعب انتهى لبيان قدرته وحق
 ان الصورة بعد ما ذكره في قوله السابق انها شبيهة للفاعل فيجب ان يطبق كعبه ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون ذلك على
 احد الامام انما يكون ان يكون الابطال في جميع اصنافه معقب الصور او اجتماع وجود الابطال في جميع الابرار
 ببيان الكيفية مقصود ان العلة التي لا يوجد الوجود الفاعل الاصل ومنه الصورة المعينة في وجود جهة الصورة
 ثم فاعلمه الفاعل وهذه العلة باقية في الفاعل بالتحقق والفاعل الصورة متواردا وانما حصل متواردا الابرار
 لانه فرض من الصورة الخامسة واما من الصورة اللازمة فهذه الصورة التي قد مر عن كعب في جميعه قال السج وخصه بالصورة

بما يطرد لا بقوله العقل المتوسط فظاهر لا غير فاذ اتحقت بما فاعلم ان الصورة المطلقة بما هو موجود بالوجود
الا لغيره بل وجوده السوي فالمعنى للشيء انه وجود الصورة مع حيث هو فيها فانها في فاعلم ان الصورة المطلقة
على حسب فاعلم ان الصورة المطلقة هي التي ان المفارقة الوجودية هي التي هي المفارقة على الصورة المطلقة فوجدت
ثم بما جازتها واصل فبصحة سجا على الصورة المطلقة ثم اواصل فبصحة على الصورة المطلقة فوجدت على الصورة
الشخصية بما يتحقق كلامه على طبق راعمم والله اعلم بحقيقة الحال ثم قد سوزوا والشك ان القاب السوية بالصورة المطلقة
التي هي فيكون يشاروا في وجوده السوي فبصحة فاعلم ان الصورة المطلقة هي التي هي المفارقة الوجودية فوجدت
السوية وانما القابها بالصورة مما هو وجوده في حال وفيه نظر حكم وقد فعل عنه في قوله ان السوية منه هي التي هي
قبل الازمنة بالصورة لزم قيام الشخص لغير الشخص وبما الكلام غير مفهوم لان انما ما ليست بمعنى الباطل واهية
ولا كثرة ولا عانة ولا خاتمة بل معناه انما معية الذات متممة الصورة فبما الابعام لانها في قيام ما يحصل بالذات
ولكن ان يكون في وجه النظر ان الصورة لوجدت بدون القاب السوية بها كانت ثابتة معهما ثم بعد ذلك
بصحة في مرتبة يابره وبما انها في العقل ثم هي صفات البصحة لظواهرها فالسوية من الاشارات والاعلم ان السوية السوية
في ان السوية بالمثل المعارضة للصورة كغير وجه الابعام بان السوية معقولة الى نفس الصورة المتعارضة وجدت
حيث ان يكون معارضة للصورة وبما المطرود جزا ان يكون راو السوية بما وقال في حين ان يكون معقولة السوية
ان السوية معقولة في وجوده بالعقل الشخصية الى معارضة الصورة ذات السوية معقولة الى نفس الصورة الشخصية
الى معارضة الصورة فيع ما فان البصحة السوية الابعام يجوز ان يوجد ذات الصورة من حيث هي غير معارضة السوية
مفهوم ثم بصحة معارضة السوية الشخصية فبصحة القاب السوية المطلقة بالصورة المطلقة ليس الحاقه الصورة الابعام بما
ينبغي ما صلوه ان الحول لا يكون الا بالحاجة ذاته ثم بعد التبدل السوية فبصحة كلام الابعام عليه الركنه وهو
السوية المطرود ان الصورة وجدت غير معارضة ثم فارتت بعد وجود السوية وحق ذلك ان الصورة وجدت
وجود السوية الشخصية السوية فالذات الشخصية بالصورة الشخصية وبما القابها بالصورة المطلقة ليس
صحة القابها فان دخل بما هو راو الابعام الحول السوية بقوله انما ان كان يمكن بان حلول السوية يستلزم حلول السوية
حلول السوية في حيث من دون حلولها ثم قد تم غير متحول لكنها لا ينبغي ناستدرا ما حابة الفرد حاسة الطبيعة فالحول بما
للصورة المطلقة باعتبارها خارجة عن اللازم لها وهو سوية السوية بما عانته الكلام في بقا المعام ودره العذر لا ينبغي
لان اللافتات الابعام في معقولة تقوم المحل على الوصف في يلزم ان يكون السوية مفقودة على طية الصورة او لا يكون
بصحة الصورة حادثة فيها والقول بان القاب السوية لا يصح الابعام السوية في سوية السوية السوية السوية السوية
24

الاثر اذ لا يكون موجود في الخارج والصوره من الموجودات الخارجيه ولا يسئل الا بالكار السنه عاء الاثنا الا لتمام
تقوم الموصوف على الصفة بل انما هو من حصول الخلق الوصفه ولا ينفك لان الاثنا بالصورة مما يتحقق بعد صعود الصور
في مرتبة الشخص فلا يستدعي بالذات الاتم الموصوف على شخص الصفة متماثل فيه واجبات ذلك المتحقق ما يما بان الصفا
الهيولى بالصورة الصفا فينتج فلا يستدعي لغو الهيولى الا لتمام الوجود والصوره عليه بان الاثنا على منها لوجود الصورة
في الخارج فلا يكون في مبداء وقبل في توير كلام المتحقق ان الاثنا على نحو الصفا بحيث ترب اثار الاثنا عليه كما في
الصفا الجسم بالصوره الموصوف الخارج فانه لغير الجسم السوفى الخارج وتيرت عليه اثار السوداء في الخارج والصفات
بجيت لا يترتب عليه اثار الاثنا كما ان تحتل الجسم عارضا له الوجود الجسم العارض له الوجود موجود من المحيطة من هذه
الانتم الاثنا الصفا وانتم متحقق قبل وجود الهيولى في الخارج فالصفا الهيولى بهذا النوع الصفا على لوجود
الهيولى فلا استحالة وانتم لا يترتب عليك ما في من الخط لان علة الصورة للهيولى بحيث الوجود الخارج كما تطهر اذ تم
لوتتمت والاعادة الاثنا على هذا النوع من قبل العلة الغائية ونحن لا نذكر كون الصفا الهيولى بالصورة غائية
الابجاء بل ذلك هو الحق لان الجاد الهيولى ليس الا لان تليس الصورة لكن صورها اللفظ من العلة للصورة علة اخرى
وهي اللتت يعبرون عنها بالشركة كما جعل مقول لو كانت علة كانت متقدمة على الوجود ان الاثنا الصفا الهيولى
الصار فلا يعبرون بالاجواب بل يحتاج الى ما فاقه قوله والصورة العاقبة شرية لسبب اهل الصورة جسمه ونوعه ما جسمه
ونوعه ما جسمه اذ انهما متماثلان النوعه صور مختلفه الحقائق فالصورة العاقبة من الجسم مماثلة للزلية معاني تمام
حقيقتها والعاقبة من الصورة للنوعه مخالفة للزلية معاني الحقيقه فاما عاقبة من الجسم مماثلها مماثلة للزلية
لمتت الاصل في جله الهيولى موجوده وتوير ما في الواقع وهذا ينسج تورد الصورة العاقبة لسبب الاصل في واقعه
الهيولى بما عايل الزلية في انها عورة وانه الصورة النوعه فلا دخل لها في توير الهيولى ووجودها انما حصل اباها
نوعا بما فعل كما علمت ان للصورة النوعه ليس فيها قدر مشترك فلو كانت عليه كانت يحصل حقيقة
فيستعمل الهيولى بالانواع المبدأ الا ليس كذلك فانما لها علة وحصل في محصلها نوعا بما فعل وهذا منسج
بما العنا من الشروعات يحصل المادة حيزا بما فعل غير الذي كان باب نوعه الصور النوعه فيتم لوصفها
وهي الجسم بما جسمه نوعا فانها الهيولى لا يفرح حيزا منها وانما يفر لولم يفهم وجود محلهما واليقوم لوجود الجسم
كلوا من الصور بالاستقلال والابس بنوار العلل على معلول واحد ما لعمول بنا غائنه الكلام في هذا المقام
لكم بعد لا تكلوا الحال عن صوره لان علية الصور النوعه للجسم ليس الا عليها من تحقق الافراد صوره النوعه
يقيم الجسم في حصول فرد النوعه الاقربى من فرد اخر فلا فرق بين تقويم للصورة النوعه للجسم وتقوم

محلها من اهل البيت البصر الطوسي موضحه ان الحزم في شدة تعلقه الى الالهية والاشكال في كونهما فان كثر
 به القدر من التفتيح في كون الحال جوهرة صورة علم لا يكون الاواض المشفوفة جوهرة وان لم يكن بل لا بد من اجسامها في الحال
 في وجهه بحيث لا يتحقق في فرد واحد لا سبب الحال فالصورة النوعية ليست بهذا ان العلم الا ان يكون قدر مشترك
 ذاته فيكون ذلك المشترك جوهرا في العلم ليس حصول صورة نوعية من لوازم الجسم بل للزوم المكان بين البصر
 والقدر المشترك من الصور النوعية وكذا انما بين الجسم في هذا القدر المشترك ليس تمام صفات الصور النوعية لانهما يتحقق
 بالحقبة والادواتها من ذاتها لا بالذات فبما وحدها واللازم تركب العنصر لهذا القدر المشترك على من
 وعرضها عند مغايرة ليست تلك الصورة في قولها لان من البصر في هذا القدر المشترك صورة ملازم لا بد من عدمه
 وليست البصر لكونها قوة محضة فاما ذلك القدر المشترك عند مجرأ ولها علمية له في صورة فلا يتحقق بها ولا يكون
 علمه من جانب البصر لانه من جانب المشترك فهذا المشترك يقع للبصر كما الصورة الجسمية في التفتيح من قديم البصر
 بهذا المشترك فيقوم الجسم به ايضا لان مفهوم لكل منجز جوهريه هذا المشترك الذي هو حقيقة غير حقيقة الصورة
 النوعية الجسمية فيقوم موجوده هذا المشترك بالذات واللايفر وجوده بالوجود بصور صفات الصور انما يوجد
 متاخر عن وجود البصر فان التفتيح الذي اخباره الله سبحانه البصر الطوسي منقول داما التفتيح انما في تفتيح كلام
 الشيخ فلا بد عليه هذا المعنى من سبيل دفعه بالكل وجب الاضمار بعد كون المتلازمين معلولين فان
 تسامح قوله علمي ان ذلك لا يخرج العلم التامه اه ايضا ان على ما تبينه والمعقود ان ذلك غير مستحسن العلم في
 الظاهر والروايات انما على ان ذلك لا يخرج العلم التامه عن الواحدة العودية داما او كانت عديدة فان لم
 لا يتوجه لان حاصل الاعراض ان الواحد بالعموم لا يكون من لوازم الواحد بالعدد فلا يكون مبدء الصورة عليه
 لوجود البصر فان سلم في هذه الاحتمال ان الواحد بالعموم مطلقا لا يكون مبدء الواحد بالعدد فيقوم الالهية
 ولا يمنع عدم خروج العلم التامه عن الواحدة العودية وان لم يسلم بل يمنع تلك الكلمة داما سلم ذلك في العلم
 تامه دون المشترك والروايات صورة البعد التامة الكائن بوجهه جميع العنصر الا لا يوافق داما وحده
 العلم العنصر فلا بد ان يكون الفاعل وله انما العموم مع وجوده الشارط بالعدد وصح في الذي يراو بوجهه العنصر
 الواحدة بوجهه الفاعل في الحد الواحد بل في جواب الاول ثم يقال ان يقول ان يقول لا يسلك ان يجمع للفاعل
 الواحد بالتحقق في صورة غير يجمع للفاعل مع شخص اخر ليعرف على كل من المجموع الباطن للفاعل وطبيع
 الصورة فكيف يصح قول الله ان ذلك لا يخرج العلم التامه عن الواحدة العودية فيقول قد يراو بالعدد التامة الفاعل
 الذي لم يشترط في تفرده في الوجود والاعمال والواقع وجوده وقد يراو لها مجموع العنصر ان نفسه فالعلم التامة بالجمع

الثاني ليس منها افادة المعلول بل الافادة الحاصية من قولها الذي هو
واحد باليوم بعد كون الفاعل واحدا باليوم والعلية التامة باليوم الاول منها الافادة وذلك ان يكون
من تحصل المعلول والعلية التامة من هذا القول المتبع الدال على حصول الجواب ان ذلك غير مستبين
الغرض الشرطي والرد لا بد من العقل وان السبب من ان يكون يحصل الفاعل ضعف من تحصل المعلول
لا يمنع كون الشرطي والرد لا بد من الضعف فحصل ما راعى ان ذلك لا يخرج الجاهل اقسام التامة الذي منه الافادة
ابوجه العودية فتأمل قوله فان الصورة اللازمة هناك آه بزاني الصورة الحسية والى ما في الصورة السوية بنحو ان
يكون عند السوية العكسية لا يجب تتفق التلازم بين هاتين السويات الافذات صوراً النوعية لكن علمنا باعتبار
نهما بما دون شخصيتها لا جيباً جيباً في شخصها الى السوية لان شخص الماديات باللاوة فتأمل قوله لكن اعتبار
يوجب كمر التعلق من الجاهل ان تعلم ان التلازم ليس الا بين السوية والصورة المطلقة بذات الشخصية فخاصة
من الصورة لا يوجب تكرار المعاري من التلازم في ما علب الفرد في وان لم يكن لازماً للسوية لكن ليس الزيادة
ليكنه لازماً قبل فتح الفردية اذا كانت لازمة وكانت محتاجة الى السوية فالسوية ليست محتاجة الى فتح الفردية
فلم يلزم تكرار الافتقار بل في السوية ملازمة لتبين الطبيعة الصورة وسه الفردية وليس افتقاراً منكرين السوية
وطبيعة الصورة ولا بينهما وبين فتح الفردية للصورة والكلام في تلازم طبيعة الصورة وفتح الفردية باق فتأمل
قوله بان يكون شخص السوية نفس ذات الصورة اه قال الامام رحمه الله تعالى شخص كل منهما بذات الاقوى
بان يكون ذات كل منهما على شخص الاقوى قال البهوتي شخص السوية بذات الصورة معقول واما شخص الصورة
بذات السوية غير معقول لان الصورة لم يفرده الصورة بالسوية المطلقة لان هذه الصورة لم يغل مغايرتها بغيره
السوية وهو الذي قاله الله لا بالسوية كما هي سوية اذ بغيره الخاطي لا يعقل بدون غيره المحل الى اخر ما قاله لان
ذات السوية حقيقتها الغائبة والاسطورة او فلا يكون علمه عليه للشخص بل قد قيل كل نوع من الاشخاص مستوفى
باللاوة اي شخص بها بما هي قابلة للشخص في النوع لا حله كما لا من حيث الهام فاعلم بل الفاعل بل الفاعل سوي
المكتوبة المسماة بالمتخضات انت تعلم ان ما ذكره اولاً صحيح لكن لا يلزم منه ان لا يكون ذات السوية
الصورة بالسوية الشخصية واصباح الشيء الى الشخص من دون الحاجة الى همة ذلك الشخص غير معقول واما ما قال
ما بنا فلا يفتد الا ان ليس السوية ولا شخصها عليه فاعلمه تتشخص الصورة ولا يلزم منه افتقار العلية مطلقاً
قد اقر بوجه بان شخص السوية قابل فيكتمه مطلقاً ايضاً على فاعلمه فقد ظهر ان ما قاله لا يفتد كلام الامام بوجه
ثم قال الامام رحمه الله تعالى قد اترق من هذا القول اي كون الصورة عليه شخص السوية ما يورد على قوله ان

نكرة الأشخاص لا يكون تشخيصها الا بالمادة من ان كان الشخص المادى بالمادة فيحصل المادة عادة اخرى ويظهر ال
وجه الا انه قد يقع ان الشخص كل من المادة وللصورة بالآخر فلا يردونم خال ليعامل ان يقول ان الشخص كل صفاته لا يكون
الا بالمادة فيحصل كل منها بذات الارض يتوقف على الشخص لان المطلق غير موجود وان ليس بوجوده ولا في الوجود
غير المحاصل ان يحصل الشيء لا يكون الا بالمادة والافعال الاتصافى فرع وجود كل مفاد فرع تشخيصها لان
الشخص في المطلق المرعى الشخص غير معمول وعلى هذا لا يتج ما قال الطوسي ان يقول الامام عليه الرحمة ان
المطلق غير موجود ليس صحيح لان الشيء المطلق اذا اقدم حيث هو موجود ذمها وفارحها من حيث الاطلاق
يوجد ذمها فان ليس صحيح لان ليعامل انه غير موجود اهداه والحق في الجواب عن اعتراض الامام ان من يقوم من تقوم
الشيء في شخص بصورة ان الفضا معا الى الشيء يحصل الشخص بل اودم ان الصورة غير موجود شخص في الشيء
وما السكال القرب الشيء فابو يقوم عليه التفاف الفضا فمقدروا جميع ما عليه ولا يتم لا يتدرج بعد الاشكال على تقوم
كل نوع نكرة الأشخاص فيكون الا بالمادة بهذا القول والديكس بل ان لم يتدرج وغير حجاب وان الاشكال
من حيث عليه الصورة في شخص الشيء اما كان ذلك حسنا من الامام الى من لا يقبله وانما الجواب عنه ما مر ان الشيء
يظهر في فرد فلا يحتاج الى مادة اخرى وقد مرع ما عليه فنذكر قوله في الجواب اذا عمدت اليه آه مشا وهذا القول
عدم الوقوف بين الرفاع الشيء الا في من الرفاع بالرفاع الا في قوله نعم السلام الحكر مع النفس آه منه على مشا
فلا ينص في المكان قوله قد ثبت انه بعد ذلك ان اراد بالاشارة بوجه فوجد من ان اراد وجوده في نوعي الظاهر
في هذا الفصل اذا التفتي بهذا الفصل فلا ست فيه انه المكان لوجبه من كل ما سببه كون الجبر طيفا في
وان من هذا مرع وان قوله اعلم ان المكان امارات آه في من اولاد نوع الشيء في المطلق عليه لوط المكان والامكان
ذلك لاجد اى صيد بل الدين بالعلوم العقلية ان سبب في المعادون اطلانات المتوسط اودان من ان الرفاع
المعقول انما يقع بين قابلي مكانة السطح والوجود الموجود من خصه ان المكان يطلق في الوصف على ما هو عليه
سطح الاض وعلى هذا لا يكون السطح الفاعل في الشيء في المكان ثم قد يطلق على وجوده في الجسم اى من ان السطح فقط اود غير كالأفعال
التي يمكن ريد مثلا لكره العالم وقد يطلق على قابلي الجسم وللاية غيره وهذا هو الذي يوجب صحة وجوده في
امارات لصفه عليه انما يكون فانسب في العواض الدانه للمكان حتى يرد ان السطح غير عواض الشيء بعد ليس حقيقة
مع ان ذلك ايضا ممنوع فانهم قوله وصحة اسئال الجسم في ذاته اى بالنظر الى ذات الجسم ليس الا فقال وان السطح
الجانب فلا يقيد في مكانه كما في الافلاك كما في بعض الآدم عند الامتثال تحرق الفصال السطح والكلمة فيصير بالذات
بمكان الامتثال والادارة لا لا تقيد نفس الحركة في الجسم في السطح فاعمال الجسم من سطح الفاعل كما لا يخفى من صحة

الاشغال بالنظر لطباع الخجل بما هو محل الحال بما هو حال دون تروض عارض كالاخصار نحو قوله اما الاول فقد اعد
آه قال الشيخ في البهجة التفارقه بيان الذي ذهب فيه المشرك واول ما استقام من المحسوس المتعقول هو شوقه
ان الغنمة يوجب وجوده في كل شيء كالتأنيب في منعه الا ان الغنمة انما هي محسوس وان محموله مفارق
ابدر لا يتجرر وحصول الكسب واحدهما وجوده فاسم الوجود المفارق وجوده انما هو جعله الكسب واحدهما الوجود الطبيعي صورة
مفارقة من المعقول واياها يتلفا العقل او كان المتعقول امر الابد وكل محسوس هذه فهو ناسد وكان المعقول
بافلاطون ونعمه سطرطوطان في هذا الزمان ولعمري ان ذلك لا ينافي معنى واحد هو وجوده في الله تعالى
وغيره مع لظلمتها وليس هو الخبيث المحسوس المتكسر الفاسد فهو اذن المعنى المتعقول المفارق يقوم ارضه برهان لهذه
الصورة مفارقة بل لها وبها وجعلوا الاثر الخبيث الذي يفارق بالحدود مستحقا للمفارقة بالوجود وجعلوا احوالها بالحدود
من الصور الطبيعية للمفارقة بالذات وجعلوا الصور الطبيعية انما يتولد بمقدارته بكل الصورة الخبيثة للمادة كالشوقه
التي هي فاذا فارق المادة ودارت فطوره فصار يخفى طبيعيا فكان للشوقه حيث هو عليه ان يفارق في ذلك كغيره من
هو طبيعي ان يفارق واما افلاطون فاكتر سيرة الى ان الصور المفارقة واما الحكيم فابنا عنده معان بين الصور
وبين الصور وبين الماديات فابها وان فارت في الحد فليس عنده ان يكون بعد فاقم لان في مادة اشبهت حيث
الوقت من قوله فليس عنده ان يكون بعد فاقم لان في مادة ان نسبة القول بالوجود المحر والامر المكان غلط لكنه العلم ان
الشيء اراد ما بعد الفاعل للمادة عام المثال الذي يتولد به القوام من الاشياء التي فانه عندهم بعد فاقم لان في مادة
فانقلب بعد ذلك الشيء ويعد على ان لا بعد فاقم عنده لان في مادة وليس هذا الكلام لانه اما ان يكون مساويا او
غير المتساوي باطل وان كان متساويا فاحضها في حد محدود وكل واحد ليس الا للانفصال عرضة في حد
طبيعي ولن يتعمل الصورة الا بما هو فيكون مفارقة وغير مفارقة وهذا محال فيجب ان يكون متوسطة قبل العمل في الوجود
اصح من قبل الشيء لكنه لو يد حسبان العيب الكلام ان الشيء المتعقول البعد المحر والمكان فانه لا سكر ما نسبت
اللاقيلة نادر ما بين الشيء للبدل على اتساق بعد مجرد في الحد الحقيقي للبعد الفاعل من الكل فاما
خلقا ما يتفق به العلم انه بعينه من ظاهر كلام الشيخ ان افلاطون يكره وجود التعيين في غير هذا العالم وليس الامر كذلك
لان افلاطون قابل بان السعد والزاد من الزمان قد يتخلصون الى عالم الخس المعنوية ولها الجاد العقل والوجود
على ذلك سحر الاظنه والصور الخبيث والسحاب الطبيعي وغير ذلك من الاشياء اللطيفة والملابس التي هي على ما هي
وتلك الصور انما هي عندنا فان مظاهرها وجودها ناقصة ومظاهرها تلك الصور كاملة وهي دون غيرها لبقائها على ما هي
السرير واما الصحاح المتفردة اذا تخلصوا عن الصحاح البرزخية يكون لها طلال من الصور المتعلقة على حيث افلاطون

مثل مخلوقه ظاهرا معبود لها الاستغراب في صور سبعة مكره وبهية تامل النفس تحت يديها سودا زرقا وكان صور
 امرها ليس بها محل فذلك بزه الصور وبذ العالم المذكور سبعة الالهة اقبون عالم الاستباح المخرجه قالوا لا يتحقق
 الجسد والاشباح الزمانية جميع مواجبه العنوة بوصول ذلك في حكمه الاشراف وقد ارض الشرح المعقول في سائر مؤوده
 سماء الكلمة التي تصور بوجوه هذا العالم فالتساع اما حفظها في نسبة الكاره عالم الفاعل اليه لخلق الجسد ككلامه ما رشح
 عنه في مناقبته الساميه اذ انه اراد ان يلاطون بالزرق عالم الفاعل مجردا بالكلية عن المادة لكنه فتح فيها الافعال الذي غير عدل
 الاما يند وان اكره في جميع الحواسل بها يند اليه ففان قوله لانه يكون خلافا لعل من خلد آه هذا ليس لسان لان للصفات
 الشئ بالقدرة والكثيرة بحيث نفس الامر لا يوجد ان يكون الموصوف بها موصوف في الخارج الا تترجم ان دوار بالذات
 بعضها الكبر في بعض العالم عليها ما نهد والكم في نفس الامر لم يكن له مثا وصح في الخارج بحيث سرح من العقل
 موعنة اليوم وهذا العدد والشيء الصريح منها السطحان الغير المتحدتين فندان السطحان شريح بملافه عدم فلا يما بعد
 يمكن لغايب الالهام عليه وهو عنها بحيث يند في اوقات العامه الى ان يند بسود موجود في الكونوم البيد السطحين
 غير متلافتين فقد صلح بين العقل والالفه وعلت على معاه صور اليوم والاعساف وبالجملة فتوهم الجسد لهذا
 التوهم غروي والكلية مكرهه ثم مفارقة الجسد المتلاصق وفيه من جميع الحواسل وتعارف ما بينهما فخالص ان
 يصل الجسم الى الاطراف كما يسكت المتكبرين لهذا العدد عدتم بان المفارقة زمانية ففتر ما المفارقة المفارقة
 تحرك الجسم من الطرف الى الوسط ضعف لان المفارقة والكلية زمانية لكنها ليست بدت بجمع بل بخلاف جميع
 معاد وصول الجسم من خارج كما يكون بالدرج نازقان الذي يصل الجسم من الطرف الى الوسط فيه فندوجه المفارقة
 بين الجسمين في الصفة والصفه نفس الخلو في اقل من ذلك الزمان بالجملة فتوهم المنفعة السطحين المتساويين
 بحيث يملأه الجسم بحيث فتوهم الصريح الواقع مما لا يند الا يعانة قوله وهذا انما سمع اذا نسبت الى العدد
 انت فاعلم ان ما سبق من الشرح في بيان ان الجسمية مية نوعه فندان الالجاب وكلها متوافقة بالحقوق ويظهر
 به الشرح قوله قبل لو كان البعد موصوف مجردا كان مسايا آه هذا هو الاليل الذي ذكره الشيخ للافلاطون
 بالذات ان ليس يجوز لغيرنايم لاني مادة كما قد يصلح في قوله وقد اختلفت طرق اثبات الالهة عند آه ثم
 اظهر عنده فيه لا طريق سلك القوة والاعمال عنده سخط شعري لا لغية لا نفع فضلا عن اليقين لكن برود على
 حكمته اليقين ان ليس الكلام في الله بغير الالهة بل فيها بالمعنى الاعم وهو مانية قوة الفاعل كان ولا يخصص فيه قوة
 الالفه فاعلم اذا قد اعترف بالقوة الالهة كالحال المخلقة فقد نرم الما ونية للبعد وان حمل كلام الشئ عليه فلا يس
 متاقل قوله واذا عورده ان يقول بان البعد متكلا آه انت لا يند عليك ان ما رشح في اصل البطل مجرد

... من الحجة ...
انما ذكر ذلك بناء على الشهادة والافهورة المعتبرة بالتحليل ومقصود ان استحالة التفاضل لاجل الكثرة فالكلمات الفعولة
الجسمة مقدره فلهذا ولا يمتنع التحليل في ما ذكره فمما لا بد ان الغالبين بالبعد يتكروا المادة رساه وهذا لان المادة
بالمتين الاعم غير متغير فالبعد الجسمة مادى والبعد المكاني غير مادى عند عدم واما الكارهم المادة بالمتين الاخص فلهذا
بها اعلم انه قال الشيخ المقول في تعريفه بالذليل اذا علمت ان الجسم ليس فيه ما يرد على المقدار فلا يمكن ما بين الجسم
بخاليا اذا تقدم الذي لغرض ما بين نعم لم مقدور في جميع الاقطار فان ما سطح جسم بعض على ما هو متغير في ذلك فله طول
دعوى وعنى هو مقصود بالاشارة فيكون جسمه اذا حصل في الحد الجسم فيهر الا بعد ايجاد اواحد اياها داخل بحيث يلف كل واحد
منه لاجل الاضرب وهو محال وكيف لا يتحمل ان جميع مقدار ان ولا يكون مجموع الاثنين اكثر من ايهما انتهى هذا الكلام وان كان
بما ارجعته من احوال البعد الموروم لان قوله اذا تقدم الذي لغرض بين الجسم له مقدار ان اراد ان له مقدار وجود
... وان اراد ان له مقدار وهو ما نسلم ولا يقص الى الخلف لان دخول الجسم في المقدار المتوهم على سبيل التوهم
لذلك في كثر ما ذكره لم في نفي البعد المقطوع الموجود لان هذا البعد مقدار تام بنفسه اذا كان الجسم هو المقدار
بها متوازن فيقول بل يكون البعد ايضا كما فالكارهما تارة هذا البعد الجسم مطابرة فاصح فلهذا فضل الجسم في البعد
تداعل الجسم ولا يمتنع اطلاق اسم الموجود عليه شيئا من مقصود بعض الاعلام هو هذا فلهذا توجبه تعريف ان الله عز وجل قوله
كيف لا يتحمل ان مجموع مقدار ان ولا يكون مجموع الاثنين اكثر من ايهما كما كان في المقصود ولا حاجة الى البناء على كون
الجسم هو المقدار لكثره فاما كان عند التحقيق ذلك من عليه الكلام وتحقيق ذلك ان البعد ما كان مقدارا ليطرح
... ولعلم قدر مساهمة بمغايرة البعد في مقال الحد ما بين اطراف هذا الاكلا مثل الخلاء بين اطراف ذلك
الذات او ان يدونه كما في الجسم ولعلم مقبولة بمغايرة جسم اقر البعد مساهمة البعد مساهمة الجسم فاذا كان بحيث
نفسه كجسم بل مساهمة ما بين الاثنا من مساهمة الجسم اذا لم يسعه حكم بايها ارا البعض من مساهمة الجسم فاذا حصل الجسم في البعد
... مساهمة مساهمة الجسم وصدق المساهمين في الاضرب لمجوع المساهمين فلا بد ان يكون مجموعها اعظم من ايهما
... التفاضل فمما لا بد ان الجسمين المنفصلين اذا اقله اتم بصروا وتاها واحدة لوجود الاتصال
... لا يضر ذلك لاجل البعد في الكل ما كان غير الجزء فلا يمتنع ذلك في صحة التفاضل قوله تقدم على ان طباع الوجود
... هذا غير متنع لان البعد المكاني مخالفة للتحقيق للبعد الجسم المادى فالتميز عن المادى
... مما لا يوجب مخالفة البعد المكاني عن مدخله البعد المادى فيه فتأمل فيه قوله وايضا يلزم على
... ان هذا لا يرد على تقدير كون المكان اسطح لان السطح متماثل ايضا فلهذا

180
92

سطح النور عند طبخ اللحم لما نذته سطح صم كروي آخر كقبح معقور مساحته ان كانت بعد لا يكون قطبه
اللاكنة بل القرب والبعيد من الطبقة فمثل قوله ايضا يلزم من إمكان القفاة له للبقال بما يستعمل بالحد والحد
القفاة جسم بال الحركة الدائرية لوجوب إمكان القفاة المحركة بالانزول والمسحور عليه الحركة بالنظر
الى نفس الجسم في حاله الحركة انما هي بالنظر طبقه الحاضر واما البعد المكنان فيجعل عليه الحركة بنفسه عندهم قوله
والصم يلزم سكون المحرك لانه يلزم ان يكون اليطر الواقع في وجهه الحركة ليست محمرا وتبدل اللاكنة بل تبدل
الى اجزاء الرصم قوله لانه يلزم ان يكون اليطر الواقع في وجهه الحركة ليست محمرا وتبدل اللاكنة بل تبدل
محمرا ويبدو تبدل اليطر الواقع في وجهه الحركة لانه لا يمكنه ليدويه واذا ليس يتحرك فهو ساكن لان السكون
عدم الحركة مما مر في شأنه الحركة او كونه بحيث لو بركت على حاله وترك عليه مكانه فخطه او عدم تغيره الى مكانه
و اما قوله السكون بلا استوار في مكان واحد في زمان فاسطر المذكور ليس ساكنا بهذا المعنى كما انه ليس يتحرك ان
ايرد بال الحركة مجرد تبدل اللاكنة وبالسكون ما يقابل فلا سلم ان اليطر المذكور ساكن بهذا المعنى بل يتحرك في
ذلك بعينه من الحركة المنع الاول لا لعدم تبدل اللاكنة وان صمواعلم تبدل اللاكنة فلا يمنع حقيقة الامر على الوقت
فمثل قوله وان يكون المحرك بالكراس اه وجوابه ان المحرك المحمول متحركا في الوضعية في المكان العيني فلا يلزم
سكونها مطلقا وساكنان في المكان الحقيقي وبالطبع والالاطال السكون مطلقا من ظهوره فمثل قوله وكذا لو
المتحرك اه وجوابه اقترام سكونه في العين والقول بحركة في الوضعية في المكان العيني فمثل قوله وبها ما اورد
الطليم ابن السيم اه وجوابه ان الذي يجب للمكان مسواته لسطح اليفهم من ليعب السببه لغير مسواته وعدم
مسواته لا يرد على الصوره المذكوره هذه المسواته كما لا يخفى قوله والباسخ الجسم المنسوب او المسقط
بعض اجزاء الجسم للمكان افر في بعض ما في صخر الجسم المنسوب قد انقضت مما كان من قبل و زاد المكان وان
نصفان الجسم بحيث يرد سطح الباقي على المكان فالامر اظهر قوله وبها عدم عدم اللاكنة اه وجه اللزوم ان
لكل جسم حادث لم يعدم تباين الجسم لا حاديه في غير السببه في مكان وجوابه من ان الكل جسم مكانه
اللفظ لعدم النوق بين المكان واليطر والصح ان لكل جسم ضربا قائم قوله وبها عدم وجود المطلوب ليعب
لانه لا يلزم وجود المطلوب الطبع فالعقل عين النور والقدر الضروري وجوده من الوضعية واليه واما صخر
النور فقد يكون موجودا بالفعل وقد يكون موجودا بقوة قوله وجوده من الاجزاه كما ذكرنا قوله في بعض
الى ان المكان اه لا يخفى على المستوف ان سخن الحادثين في ظاهره ونسبه فلهذا لم يسم الجسم ما يسمه مكانا بل
سطحه قوله وعن الكثر ما يرد على القول بالسطح لابل الكثر للادوات الواردة على القول بالسطح في بعض

والاحكام وابدان بن البهيم وابدان عدم عموم الامكنة فمائل في الترتيب لكل جسم الترتيب كان ادس طبقا له العلم
 ان الملازمة من الملازمة للمطلق على الاطلاق كالشكل والجزء والمقدار والنهاية وعلى التعاقب لقبول العكس لوجود
 تنوله اصلا مخصوصا لكل نوع نوع بحيث ان يكون طبيعيا وكذا الاخرى من الملازمة لبعض الكم كالتكليفات
 للخاصة والكيفيات التالفة للزمان كالطعوم والروائح للمركبات مخصوصا بما لا يخصها من نوع من تلك البعض
 طبع لان تلك الاعراض لما كانت لازمة للمطلق فلا يوجد نوع من الاولي يخصصه خصوص من تلك الاعراض وكذا الاخرى
 اللازمة لبعض الانواع لا يوجد من تلك البعض الاوهل من تلك الاعراض فاذا وجد نوع من الجسم مع ارتفاع
 الغاير او نوع من ذلك البعض فوجد له خصوص من خصوصيات تلك الاعراض فيكون تلك من نوع ذلك النوع وليس له
 الطبيعة ولا للشيء فاذن لا دليل قويا في البرهان عن حرر العادة بالبحث عن خصوص الجزر والشكل لا ضرها
 بالجملة رايد والتعكس عليهما غير بما قوله لطلبه عند الخروج عن اشارة الى رسم الطبيعة الخاصة للازمة من الطلب
 عند الخروج ما قرب الطرق للاقتناع التراض مع امكان الجزر قوله وهو عند عدم غير امكان قدس الله في هذا العقل الغير
 الطويحي وفيه غلط ظاهر فان كتب اصحاب الجزر انهم سمحوا بان امكان هو الفراغ الموهوم كما قد يوهوم من الله
 لا يشتم فالجزر والمكان عند عدم من اذ كان فانهم قوله عند ذلك ان السطح اعلم ان الجزر ما به بمساحة الجسم
 عن غيره من الاشارة وبما يقع اعلم من امكان والوضع عند الفاعل ان امكان هو السطح ونفس المكان عند
 بالوضع وهو ما كان او وجود دائم الوجود وضعه بالشيء الى اجزائه ومانى حكم الاجزاء كما لم يوضع بالشيء
 التي الامور الخارجية فالوضع الاول دون الثاني على ما سيشرح الله فتقوله لكنه له وضع وحداوه عند بالشيء الى مانى
 قوله ليس على ما سبق فمائل قوله واما على الثاني فلا يعلم ان امكان الارض بطبيعتها فيه ان لزوم ذلك مجموع
 وانما يلزم لو لم يكن له مضع طبع اخر لثبوت عند ذلك وهو مجموع نحو ازان بعضه ترتيبا مخصوصا لا يتحقق الا عند
 اطلاق مركزه على مركز العالم ولا يسكن بالطمح ودون الوصول اليه قال ابن سينا في الشفاء فالذي يجب ان ينعقد في
 ما هو ان الحركة الطبيعية لطلب الجزر بطبعه زاهرت عن غير الطبع له مطلقا ولكن مع ترتيب بين اجزاء الكل
 مخصوص ووضع مقصود من الجسم الفاعل للثبات وان الطبيعة بها غير مقصوده الا لا يجب كون هذا الموضع منها وان
 الطبيعة التي لكل لسطويت مقصود في الحركة الطبيعية التي لا فراها بها ولكنها موضوع من حيث العلم المصنوع
 وما ذكرناه فالكل يتوجه الى هذه الغاية المحففة فقط ولا يلزم الى غير اذ اعا الهرب فيه غير مقابلة لها
 ايها الفاعل فانه اذا كان المكان غير طبعه وان كان الترتيب طبعها يرتب عند مثل البواو المشقة المخصوص في اقره
 من البواو فان الاخره شيفت كما هو السهل لشيء يرتب البواو عن محيط غير وسخاته

دفع الخلد فيه ووجوب تلازم الصفا فيختلفه كما في ساء الابرة منقصة لانهما يرب الوارد المكان الترتيب
من البعد والقر قريبان الواجب ذكرت الماد عن الوارد المكان المكان طبقا استنونه بل المطلوب طابق
فرب الاسم انما هو الوصف والجهة آه قد عرفت ان البنية غير مفردة ما الذات بل المقصود هو المكان فبما كان
مع مرتبة مخصوصة بين الحد والحد فاما مثلا ليعنى احاطة بالارض لانه يكون الارض في غاية البعد عن
حد وكونه مجازا بالوارد ايضا مفضاه واما الحد في هذا البعض كون المكان طبعا للابن من جهة ذلك الوجود
طوبى له لذات فلا هو الحق ككلام الشيخ ايضا فانهم قوله ان الوارد في الجيب لا على ذلك ما يقصه عليه فعمل على
عليه فانما سر البعد وهو الوارد خلافه لان الكلام ان لا يطع مفضى نفسه فالوارد على مفضى
اليطع ونزاع من الوارد على خلاف مفضى البطح لانه قد يهتدى بان لا يكون للبطح مفضى اعلا قوله والاداء
ان يقال اذا لا يعطاه الادوية في هذا الوجهين اهما بما قامت قطع النظر بدل فرض عدم ويطرقة الوجود
عدم ورود الاشكال وتاثيرها بترك لفظ القاسم واقامة لفظ الامور الخارجية لانه يلزم حمل القاسم على
غير المتبادر وانما قال في الاداء دون والضراب لانه يمكن حمل عبارة المص عليه بارادة نوص عدم الارض الخارج
في الملاحظة قوله لتكثيره ان رفع التواضع ووجه عدم الورد ان ملاحظة الجيب قطع النظر عن تاثير الخارج فكيف
البنية مع كون فرضه ليس ذلك الجبر للخراب وهذا غير ادق بل هو لورد النفس والمنع اما النفس بلان
ملاحظة الجيب مع قطع النظر عن البنية فانه يكون فرضه لان وجود الجسم بدون الجبر غير متصور فليس ان لا يكون
الجبر طبعا اعلا بما هو جزم فهو جزم اذ انما المنع فلان القاسم يجوز ان يكون لوجود الجسم دون الجبر
الجبر فاذا قطع النظر عنه لا يكون فرضه بل لا يكون له وجود الا في الملاحظة كما ان مع قطع النظر عن البنية
لا يكون الجسم ضرورا لوجوده الا في الملاحظة فمثل قوله لا للمشيئة المشتركة والالكات الاسم بغيره في فرد واحد
وبسبب نسبتها الى جميع الاضمار فان تخصيص بعضها لبعض الاضمار يكون بعض تزعم وتخصيص دون مع ذلك ان
قول ان مطلق الجبر من لوازم الجسم غير مقتضيات قطع النظر عن البنية مع جزم ان يكون فرضه
فقط الطبيعة وليس نسبتها الى جميع الاضمار على السواء لان الجسم المخصوص مقدره بمقدار مخصوص بل
يجوز ان يكون الجسمية لانهم لم يسوا بدليل سائر مقادير المقادير بما لا يوافق مقدر العقل المتوقف مخصوص
الجسمية نفس مخصوص المقدر ولا يصح وجوده الا في جزمه في مكان لهما مخصصه في الاكثر ما ليعلم وجوبه
ان الاكثر التي ليعلم ليست واحدة بل متعددة ويكون عند ارتفاع القاسم واحد منها فلا يعرضها
الجسمية التي نسبتها الى جميع ما ليعلم فالارض مثلا لهما سطح الكاد و سطح الوارد فلا يعرضها

فلا بد من زيادة ما قبل قوله كذلك قلت في تحت السلام ان ناعل الجسم جوهرية قد آه لك ان نبع تاري
 لشيء الجوهرية على الجسم مستندة فاقول ان الاشرفيون من ارباب الافعال ثم بعد ذلك ان نبع شبه
 الاضداد المختلفة في الامور داخله لا يجوز ان يكون اختلاف الاضداد مقتضى الجوهر المقدس على حسب اختلاف الحوادث
 التي فيها او في استعدادها كما قدم في تحت الصورة النوعية وقول ذلك ككلام آخر من ان الاسم المحصور
 والافعال كلها لعدم نظريان الانفصال فان كل عنصر غير فاعله للضعف ليس الفاعل وهو بل هو
 بل استعداد المادة الحاصل من اعداد غير سابق عليه او هو قد يستبني هذا الشرط الزايد الى الاضداد
 في ذلك فخط الفاعل من هذا الامر مع وجود الجسم والديسجى وجود الجسم في هذا الخط فجوهر الفاعل مع هذا
 الامر غيرا معنا بشرط عدم الحاصل وهو انما غير ذلك الخ فحده وجود هذا الحاصل ليعمل الفاعل فعلا مناسبه
 من عين ذلك الخ كما في الخ المرسى في فوق فاذا زال هذا الحاصل فعمله كما كان يعمل من قبل واما ان ذلك
 فيتمود على قوما في جوهر مثل ذلك فيه من اوجر قديمه بقوله البيان مع ان ذلك مواد مختلفة فجوهره لا يكون
 بل الاستعداد اعداد محصورة فعمل الفاعل في اعدادها فاعل نور من ان حصول الجسم في المكان من الاعراض البدئية
 او فيه ان الحصول في غير ما من الاعراض اللدنية لا الحصول في الاضداد المحصورة فلا بد فيها من تاثير زائد فاذا فرض
 وجود الفاعل مع تاثيره في الوجود وقطع النظر عن الامور الخارجية والتاثير في الموضع الامور الخارجية في نوع في الوجود
 فلا يكون في الجسم الخارج على امر داخل في الجسم فاعل الجسم فاعل قوله وقد علمت ان السلام بين اذا كان متعلقين
 فاعل لا يميز الاضداد بين المتعلقين والمتميزين في الجسم في استبعاد الزايد الى الجسم ليست الجسمية والسيوطيين
 فلا يميز الاضداد في الطبيعة ولا ينبغي ان يكون الجسم فاعلا الا ان الطبيعة فيه عدلا ما يذوقه نظر فاعل اذا السلام
 الا بين الحار المطلق والجسم المطلق فجوهر ان يكون الجسم المطلق عنه الجوهر المطلق والجوهر المطلق مستحقا له وهذا الجسم
 الاضداد كانت عدمه في السلام كما يتوهم ان الصورة المثلثة عدله لبيوت والسيوطيين فلهذا الصورة بهذا ذلك
 في العمل الديسجى بانما علم ضرورة ان الجسم هو انما في الاضداد والخارجين كما يشهد به التجربة في اجزاء الارض
 او اربع التاثيرات على الخيرة لا سفل فلا بد فيها من الاضداد فاعل يكون للفاعل ولا في الصورة اقتضا من دون
 عدله امر داخل في الجسم ليس ذلك الامر البهوت ولا الله بل امر اخر هو الطبيعة في الامور الابدانية فاعل على
 كما قدم في اثبات الصورة النوعية مع ما لا يخلو فقد ذكر قوله الجسم بسيط فاعل بسيط لان المركب سطح طابوله
 طابوله اربعة او فيه ان صورة الطبيعة لا يميز في اقتضا سنين بجهن فجوهر ان ينعى الطبيعة الاضداد لا على
 كما في التعيين في الوجب ونحوه فاعل فيه قوله فاذا حصل في احد ما يقع مع طابوله او قد ينقض بوا

الجسم البسيط لان خبره كل من اجزاءه التي خبره الكل فلا يمنع كخصف اليد عن الجسم البسيط لان
في الاجزاء كما خبر في الجسم البسيط وقد منع بان عدم طلب خبر افرع النوع من اجزاءه لا يوجب كونه
و اما يلزم لو لم يكن ما فيه طبيعيا وكذا يبعد عند الخرج عنها الى ما هو اقرب منه ولا يلزم ان لا يكون الا في
والحاصل انه يجوز ان يكون الجسم البسيط اطارا لطبيعته بترجحه ما بالقرينة او بالوجوه فبذلك ما في اجزاء الجسم البسيط ولا
ان يقال لو كان الجسم البسيط خبر فروع واحد ويؤوض ذلك البسيط بحيث يكون سببا للاجزاء جميعا على السواء
فاما ان يحصل الى الكل فيلزم التوجه الى جهة مخصوصة وانما يحصل الى واحد لم ينعكس منها طبعها وانما
الى واحد لم ينعكس الا في طبعها وبذلك اجزاء الجسم لان لها الى اجزاء الكل نسبة مخلو يكون بعضها
من بعض فحصل عند التجمل الى ما هو اقرب اليها لا تقول ان عرض لذلك البسيط ما فرقت
الاجزاء محدثة فان كان التجزيم عين التجزيم في كل جزء منه الى ما هو اقرب منه وانما يمكن التجزيم
او كانت الاجزاء محدثة لكونها حيث يقع ما في الجسم لان الجسم الى الكل على السواء كما قال الشيخ في اجزاء عرض
الاجزاء على المركز فاشج من الشرح و اعاب عنه الفاعل الحواري في الشمس البارحة بان الكلام في اصل الاصل
للبسيط خبر فروع واحد وليس في اصل البداهة فاسر فلا ينعكس التوجه الى افرعها ويرم الخلف خلف خبر
وهو في اصل البداهة الفاعل الوهوي بعد ابداء الكل ولعن خبره فاسم هو القاسم للطبيع المنفصل
الاجزاء وهو المعين المقرب اذ لا يماز على ذلك ان قدم السبب العنصره لا ينعكس ولا ينعكس لانها في
المعنى من اجزاء القديم لا يقبل طرانا لعدم فلا ينعكس البسيط من الاول وكان في مائة بسيط حله وكذا الى
شبه النهاية فقدم نوع البسيط على انهم يكون الوضو ان لم يجرى للعرض فبما نوه نوعها النار سواء في
الاجزاء كلها او جزئها افرعها المنفصله فاشج من الشرح و ما ينعكس بها السكون او هذا ان الوصول
الى خبره اما ان يكون بالجزء في كل جزء مما اقرب منه ولما بالمتخلف في خبره المقدر والصل مستط الجسم
فمن غير ذلك القوم وانما بالبركة الى جهة من الجهات وانما بان بسيطه لا يسيل الى الاول لان اقتضاه
على السواء ولا يمكن التجزيم الا بالاجزاء فجزء دون جزء والى الثاني لان التحليل على هذا النحو
ان يريد المقدر على ما هو طبعه فلا يمكن التحليل المطلوب المكان البسيط الا ان يكون ترك المقدر البسيط
ان يكون على الطبيعة من معارضة المكان ثم ان بدأ التحليل كما يكون في جميع الجوانب فالاجزاء الاخر ما
عن هذا التحليل لعدم مكان يكون من تلك الاجسام فيلزم ان ينعكس بالكلية ولا ينعكس الا ان كانت التجزيم
من دون مرجع معنى الراجح وقد اطلت الشيخ كما في الشرح ثم الذي يدل عليه كلام الشيخ هو ان

أقربها جسم محيط كما قال لكن الهواء المحيط ويجوز ذلك لا يمكنها من ان يداخلها ما فرة لان هذا النوع لا يخالجها
لان الخلق يكون حيزه وهذا السبب فيكون ساكنة بالهواء والضرورة الخلاء كما قال والنفث داخلها مما لا يخرج من حيزه
في المحيط عند الجزاء فتأمل فيه قوله واعلم انه كما قد يكون في الهواء السطح مكان آه اعلم ان مكان حيز السطح مكان في داخل
مكان كهيئة ذلك الجزء قرب مكان من ساكنة من ذلك المكان ويكون بحيث لو اتصل هذا الجزء بالجزء المجاورة له
لما انفصل على سطحه الطبع فاذا فرض ان هذا السطح السطح الجزيء الى هذا المكان فان المكان المحلولة اتصال كما في
نظرات الماء والافجما سبها كما في افراد الارض في ان مكانه ما يقبضه الغالب من اجزائه آه اراوا بالغالب الغالب
في اسيل سوار غلبت القدرام لا والغالب المطلق الجزء الواحد الذي غلبت على جميع ما عداه والغالب بحسب جهة
المكان ان يكون الجزء ان اللذان مكانهما في جهة واحدة من النور او البحت كما في السراي والباري او كما في
الارض غالبها على ما عداها وان لم يكن كل واحد منهما غالبا فالمركب الغالب الجزء بحسب اقله المكان يكون مكانه من المركب
مكانهما وان وقع التركيب خارجا عن مكانهما وزال القاسم عن النور الى المكان مع بقا الموجب للروح
بشيء من مكان الغالب بقومتها فاذا وصل الى مكان احدتها اعمال الجزء الاخر الى مكانه ولا يتوجه طبعه السطح
الذي في مكانه ما دام من مكانه فاذا وصل الى الحد الترك فبمثل ذلك الجزء الاخر الى مكانه ويتوجه هذا النوع
متساويان سكن من الحد المتترك اذا لم يكن الغالب اصلا فليقول في الجوانب على السواء فيكون حيث وقع التركيب
اعلم ان قد اتفق كلمات الشيخ على ان مكان المركب مكان الغالب المطلق من الافراد وان وقع تركيبه في السوا فبمثل ذلك
مطلوب من نظري كقوله في الشفاء والنجاة والاشارة كقوله في الشيخ ان بعضه ان ذلك الاقضاء والاقضاء
جزء الغالب مكانه فيطلبه والجزء الباقية يكون فيه بالغير كالمسألة في الشفاء والنجاة والاشارة كقوله في الشفاء
المركب لكن اقضاءه يكون ثابتا للغالب ولم يتم على العين احد الشئين في السوا فبمثل ذلك الذي في الشفاء
طبعنا السلام لا يدل على كونه طيننا للمركب باقضاء قوة للمركب غير قوة البساط لان التركيب في السوا
قاص وهذا الغير ليس بسببه الى جميع الاجزاء على السواء كما في فاعل البساط فان قطع البساط عن هذا النوع فادخلوا
مفضلون من ان يكون في مكان وان لم يقطع البساط عن هذا النوع فجزءان يكون في مكان بهذا النوع في السوا
يكون عند ارتفاع القاسم من مكان القوة البسيط الغالب للقوة المركب وان شئت لا تطلع على بعضه في السوا
باعتبار جزاء المركب فيجاءه الشمس البارحة للفاصل نحو نور فانه فضل فيه تعصدها عظمى لا مرد عليه
احرار يفسد ان الاقضاء تابعة للحققة والنقل الى الصلبي بعد التركيب ودخل بعض الاجزاء البعض ما في المركب
من ذلك الحق والفضل للمكان الغالب مطلقا فان وجه المركب وتعلقه لا يكون من وجه البساط وتعلقه بل هو

البنية المتماثلة على الخفيف في الثقل فان سمي من مكان التدوير اه وتذا
 قوله في المواضع كما في هذه النقطه آه ولو قال في الشفاء بل هذا الزيادة الجملة بحج من اجزاء
 شمس في قوله مطلق المركب والكان في آه
 السخى عنها في حالة الابواب السباط تحقيقا من غير وجود مركب لا حقيقة ولا شفقة ولو كان
 المركب من مرتبة الابطاع لزم الخلاء في تلك المرتبة وفي شمس فان كان يكون مكان المركب خارجا عن مكان السباط
 يكون متاخرا بالذات عن وجود السباط في مرتبة وجود المركب لا مركب مكان فلا يلزم الخلاء في تلك المرتبة
 وجود المكان في وجود المركب فلا خلاء في المرتبة لان في الواقع متماثل فيه قوله لما كان تحقق القمر بعد تحقق السطح آه
 لا يلزم من قولهم بان العناصر قد يكون ضرورية عدم الخلاء فلو كان مرتبة القمر بعد مرتبة الطبع يلزم امکان الخلاء عند
 التأخر ما حرا بالبطح او وجوده عند اراده التأخر بالزمان ثم مع ذلك انما يتم ما ذكره من غير عود الخلاء ولو كان
 تحقق القمر في السباط معا بعد تحقق السطح حتى يلزم ان لا يكون بسيط في مكان المركب في مرتبة السطح كغير ذلك
 بل تحقق القمر في السباط بعد تحقق السطح فيه وعند تحقق السطح لهذا السباط يجوز ان يتحقق السباط في السطح
 قوله كما ان فعل الذهب ليس لسبب الاجزاء الدارضية آه قال فاصل الجوهر في السطح السلبا عنه ان فعل الذهب
 هو فعل الاجزاء الدارضية والحائنه المذمجة بها انما جاسه براء وعلم ان يكون غيره الاجزاء زايده على اجزاء المادة
 المسماة له مما لان في المادة يتماثل اجزاء المادة في السمات ويجوز ان يكون الاجزاء البهوية المحسوسة
 سمات المادة يزيد على الاجزاء الدارضية التي في الذهب وانما تعلم ان هذا الكلام لا يحس به الا في
 حيز النجاشي عن القائلين لان المذكور كان سندا للذهب وان حرر على طريقة السمات في المادة
 المذكورات المذكورة فلا يتبع الجوهر فهو كلام على السند الاخص بالاطلاق في دفعه فقال قوله ان ما ذكره مع كونه
 مجرد احتمال بعيد آه لا يظهر للبعد منه الا اذا ثبت ان ليس من صعوبة لتزكته اختفاء المكان انما اختفاء
 من اجزاء الغالب بتوحيه في مكان فيمكن الاجزاء ليقوم واحدا وكان للصورة التركيبية في ذاتها اختفاء في ذلك
 فيرى لا يندفع بنده الاعادي قوله لا يقع في اصل المطلوب انما يجب ان كلامه ايضا انطوي والذي نقله
 كان قد وقع في شرح قول الشيخ والبيضا في مكان واحد في حقه وانما يكتفى بالغالب فيه اما مطلقا او بحسب
 المكان او ما يقع وجوده اذات وت المحاذيات عنه فكل صم له مكان واحد فمن اين صار اصل المطلوب ما ذكره
 اصل المطلوب بعين المكان للجمع المركب قوله ولا يخفى ان فعل الذهب آه يظهر من نواته قد سلم ان فعل
 الذهب آه يندفع فعل الارض وهو فعل الصورة لكنه فليها يجب علته الاجزاء الدارضية فاذن الفعل ما

يرجع الى هذا ان يكون مكان الوجود
بدرجاته بان المكان تابع للثقل فيكون
تكونه لان فرض الارتفاع المتساوية علمت
بداية فانها قد تقلد من السنج فيما قبل ان
انظر اليها ايضا كما قال ان الهواء المتسوف في
الترتيب بين العناصر الغريبة وبينها وبين
تأمل تصور الوجود الذي هو عام المتولد
للذرات طبعته ثم فبه نظر لان حصول
الطبعه حاله نسبة لا يتحقق الا بتحقق
الجسم المحظوظ طبعه لا يمكن ان يكون
فقط طبقه لا يلزم ان يكون له وضع
الذكيه وجه غير ان الواحد لا يمكنه
السلوات مختلفه بما ينظر الى كل
ان الطبعه فاعله لا فاعله بل بما هي
الذكيه ان يكون شرطه بل ان يكون
طبعه في ذلك والمقدار الحرارة والبرودة
الافعال لوض تمام الجسم والشكل
مع ذره المادة واللا يلزم الرحمان
الذكيه الا فاعله متباين ليس متباين
يصف لان المادة متباينه بل لوض
شخصه فبعضها على المادة ثم
ان يكون بعض الاجزاء مستوفى
الارادة المعقبه سلكا يكون فيه
مخصوصه مقبضه الانتباه كالمحظوظ

مختص من سطح الخرب او من رمال الشبه في العلكيات في الجواب عن قولهم ان سطحه بحد
بل بالحق في هذا الموضع بل من كليات العناصر والافلاك امكنه بعضها في بعض وقد ذكرنا في كتابنا في الجلال
مخصوصا فيلزم التحول بالضرورة غير نافع لان السطح المتوازي للسطح كالتحريك فيكون السطح
الافلاكية فيكون اذا كان ذلك فقد انهدم اساسها بنوعها وان لم يكن فعل الطبيعة هناك فاعل غير الطبيعة على وجه
لا يقصده الطبيعة وهو الفاسد في السطح فمقال فيه قوله والعاقب السطح في الشكل المستديره اشاره الى
حرف ما قال الامام ان اتعاقب الاشكال لوجوب اتعاقب السطوح وذلك لان اتعاقب المعلولات في الحقيقة
لا يوجب في الحقيقة للوجوب اتعاقب العلل في الحقيقة وانما الوجوب في الواحد بالتحقق فاعملوا في الوجود
للكون له العلة واحد بالتحقق وانما الامور المستوره بالنوع فيجوز ان يكون لها علل مختلفة في المنة فمقال قوله
في الجواب عن ذلك استنادنا الى الحيز المشتركة لانها من حيث هي مستغناه بذاتها وان لان الجسم المنه انما
يصلح ان يمتد المقدار والشكل فيا جزم بينهما لان خصوصياتهما سواء كانت الحيزيات اشياء كما في الجواهر
للتجول النوع الشك مع بقا الجسم شخصها كما قد اعترف الشبه بينهما فنزل ان السطح المنه في الاشكال
انما لها بمقدار بل انما يتجزأ الشك بالافق وصرح اليهم بما سبق ان شخص الحال انما يكون شخص المحل فلا بد ان
يكون كل من المقدار والشكل يحقو صهما فمقاله عن الجسم خصوصياتها فيجوز ان يعطيه الجسم باعتباره بدون ملاحظة الطبيعة
فمقال فيه قوله اقول فيهما الشيء افرس وان نيت باضتلاف الاشكال اختلف الطباع وذلك لان استداره
كل لسطح سطحي مرتبه مرتبه فاستداره كل منها في نفسه لا استداره الاخر بالنوع لان استدارته في نفسه
فمنه ان يكون عليها ايف متخالف بالتحقيق وهذا الكلام مني على ان مراتب الاستدارات متخالفه في اتعاقب
الصفات المتخالفه في ذاتها فيكون كذا المقدمتين نظرنا في الثاني فكل السطح الواحد كوزان مختلفه في
سواء اختلفت على حسب استعادتها ومن ادخلت تلك جعله البيان اللبثي جواز ذلك فعمله البيان اللبثي
صاير ذلك من الخلق الحقيقي والجامع المطلق لانه تعالى قد احدث في المولود امور مختلفة المنة فكلان يجوز ذلك
في البر والبطايش والطايش فان قيل العلة فزوته والمعلولات لوازم واخضيات التوازم لوجوب اتعاقب
المراتب قلت كون هذه المعلولات لوازم الطبيعة مع ما اذا يكون ذلك لو كانت الطبيعة علة موجهه لها
ممنه لان كان الخلق بالقاسر ولو وقف ثابتة على استعادة مادة وغير ذلك وما الجزم في العلم فكله في
المقدرة بين اختلف العلول بالتحقيق وبين اختلف عليها بالتحقيق وهم من يقول معصية الطبيعة انما هو مطلوب
الاستداره كما هو في الدليل واما اختلف مراتب الاستدارات فلا استداره في الغالب فيكون

الارثه معشر برهما يتحقق بعضه بطريقه شك الارثه ويكدر في كل مرتبه فاصناف الاستعدادات لا يعمل
لازبطه مع مقصود لا يتغير واما المقدم الاولي ان مراتب الاستعدادات مختلفه باختلاف نبي والصفات
لكن لم يتو اعلمها حليلات ايقانم في ان طبوه الارض لبعض الكرويه اجزائها غير ارد سومان الارض بسيط
فكلمه الطبع كروي فاذا زال الكرويه باقاسم من ان يعود لعوده وان القاسم الكرويه سعالو الموجهه عالم القود
الارثه فاوردان السطوح كيف يقصه ابراهيم يقصه ما يعود عنه و اجاب انه معالما في شرح الاشارات بما حاصره ان
يست مانه غير شكل الكروي حتى يكون ما في مفضاها بل انما شان السبوسه حفظ الشكل الموجود في شكل كروي
كرويه حفظا كغيرها اذ ابها القاسم لم يزل السبوسه عادت حافظه شكل القوي بما حاصره الشكل موجود و اذ لا يتغير
اولي و اتم قوله ما زالت سبي الشكل عنها ابعين لانه كان في ابعاد الكون على الكرويه و قد اتمتها عما يحوي سيران
و لا يهد فيه لان الارض موجوده حادته على اتم القوس من ان كانت حادته مع الكرويه ثم زالت عنها ما يوجب
ان الارض تضي بر وان الكرويه لو كانت مهاب في الخلق فكانت اربنيه و الارض لا يلقه السوم و اما الشيخ فقد فراد
بكذا و قال ان السبوسه لبعضها تحتها طوطها تو باه اذ اذ حفظ شكله ثم ذلك ان تحت كل جزء ما هو طوطها
اذا سبوسه انما السبوسه فاذا لم يكن شيء من شكله بقى القاسم لم يكن لها من صحت شعور كما حدث
بل كان عبيد ان سبوسه ما اوصيه الطبعه ان عباد الطبعه و اوجب سبوسه ان كانت سبي المناقصه لوجهها الاول ثم قال
و لا يتوكل ان يكون السبوسه لبعضه في حال عارض امرنا نقاد معا بل لا يقصه في حال كونه سالا فليس يؤن المنقصه من تصادق
منه سبوسه و اذ من غير ثوره واحده مجال و احد حتى يكون قابلا ليلصدر احد بها غير الثوره و من على جانبها و الارض الاخرى
لصدر عنها وى بجا غير طبعه سبوسه فيقال في قولهم سبوسه اصطلح ما يوصف به لا بد من ما اذا اراد ان الاصل
بها موجوده ايضا لا يخلو ان سبوسه طبوه العنك الكلي فقدرهم صدور في حال كثره غير طبوه واحده او غير
شده طبوه العنك انك لتعني ان لا يكون فيه اختلاف و يكون المحوه كره واحده لكن صوره الخارج شله
على معقضا غير السبوسه فيقال فيه قوله و بعد الصورة ليس مقصود على اختلاف المواده و لما كان سبوسه
ما قال يجوز الصور الكثره بماده العنك ان ذلك للصح الا اذا كان فيها استعدادات تلك الصور ليس
الدم كذلك و الالبع العنك و الماده من صورته الى السبوسه بان السبوسه مقصوده على اختلاف في العنك
ان قد يكون لا يخلو في العنك كما شره ان قال العنك الموجود لم يدر في العنك ان الصور لصوره من خارج
اشارة في موضوعه كيف انفس صورته على بدنه ماده مشابهه دون سبوسه و ليس هناك استعداد من اجمع
ذلك العنك فقد سبوسه مفرد و لو جاز ذلك بطل اصل الدليل و السبوسه اصله من سبوسه على اصناف ذلك

في القوة في مواد مختلفة اختلفت في السلبات وتوقع التوافق في العلم رقة وغلظا ان السلبات

كثيرة في مواد مختلفة اختلفت في السلبات ان يكون اجزاء بعض في اجزاء بعض في المان بعض في اجزاء
خارج عنها مما يجبي في تحسب سلة كالخروج او غير ذلك كما انه اذ لم يجرم يكون يجامبي في تحسبها او في جوهرها قوة او اذ
بارقة والخط واولا انقضاء العائية ان يكون في حروف السلك وبعض العاين فلك او غير ذلك معتمه كالارض فلما ان السلف
في اصل الابداع المكان اقر مدع مع حرة في حروف هذا لا يوجد سلف في اصل القوة كذلك حصول قوة او ثورات
او اختلفت رقة وغلظا اذا كانت السطح كرية اتمه وانت لا بد من سلف في الوجود في الكرات او ثوره وان لم يكن

سلكا للوكب او تدويرا ووجود التحمين المختلفين اتمه وغلظا لانها لا تختلف موجودة في الما دخل الطبيعة ويكون غايته
ان يكون مكانا للجسم فوا فعل الجسم الذي يلام مكانه او مداره في غاية التامة فاما كان الاول فقد صدر عن طبيعة في مادة واهلية
توقفة وجد معدان عنها وان كان الثاني فتوقفا على طبيعة هذا الجسم الذي يمكنه في جوفه غير انقضاء طبيعة كونه كونه
في اقسامه ثلث والثالث ان يكون هو الحق في كل من هذا اصل الدليل بل اصل الكلام ولم لا يسبون الاشكال والادب

بذرة وهو الى العاين سم الكلام ولا يحتاج الى بذرة السمجة قوله بل انما تعلقت مجموع الجسم من حيث هو مجموع اتمه ان
بذرة النفس اما متعلقة بجميع اجزاء السلك فيكون متعلقا بالخاصة وله نفس متعلقة اخرى من غير ان يكون فيه نفس بريان
فيكون الخاص والعين متعلقين ببعضهما والاصل في جميع اجزاء السلك فيكون بعض الاجزاء غير محبوبة الكل فانهم

قوله وصور لا يقوم بخواص الامم او بذرة مسلم لكن الصور الغير العائنة بمواد الامم من النورس المجردة ولا يتعلقا
الجسم خال عن الطبيعة كما سلف من السج فاما ان الطبيعة هي القوة العاركة عاتية في جميع الامم والاشياء في جميع
في كتاب التجارة فاذا الجسم استدعى مكانا من الامم فليس ذلك بما هو جسم افراد الامم في جميع الامم

في استحقاق الامم فتم انما يستدعيها القوة فيها القوة التي فيها اما ذات اجزاء اذا رقت لم يبطل الوجود
لجسم ولا يبطل استدعاء المكان واما قوة طبع فان استدعاء المكان موجود لكل جسم وانما هناك قوة اختيارية انما
هناك قوة اختيارية فليس ذلك عنها بل عن قوة طبعها فتم هذا الكلام من السج ليعبر بان المقتضى في قوة طبعه غير
والاشياء المكان عام في كل جسم فالطبيعة عاتية في كل جسم فالتلك فيه طبيعة غير نفسه فتم ان قوة فان ذلك كما قاله المفسر

الجزئية لم يذهب اليه ذهاب جسمه فان الجسم الواحد يمنع ان يكون والعين اعني ذواتها
فتم ان ذواتها بما معال يذهب السج ان لكل سلك في مادة واحدة ينفص عنها صورته سبحانه على مادة العاكسة فيكون لها
هي يدرك المتعولات بذواتها ويدرك الجزئيات جسم السلك ويحرك السلك باعتبار تلك الصورة التي بها

كان في سائر ابدانها حيا على ما صح في حقها من العلم غير انما حصل العلم انه لا يلزم من عدم صورة نوعه بالملك
انما خذوا من بل بصرفه الملك مع صورته النوعية نوعا مستقدا للوجود ويكون مع النفس هذا النوع نوعا اخر صائرا
حركة ارادية ولا فاعلية واقول السوي لم يذهب اليه وابتدأ ان يكون الجسم الواحد في ذواته من غير ان يكون له صورة
لقول الامام عليه الرحمة انفراد الذي يظهر من تتبع كلامه انه يقول ان الارادة العلمية هي عين النفس باوراك
قول الملك والارادة الخيرية هي عين القوة الجسمانية وهذه القوة هي السماء بالنفس المنطقية والنفس انما هو الملك
بما يشبه تلك القوة بل هي المباشرة للحركة وهذه هي كلام الشيخ والذي قال بان لكل نفس مجردة واحدة لا
تختلف فيها صورة جسمانية ان الارادة ما في الارادة وان في الملك نفس مجردة واحدة لا يختلف في مجردة في الارادة
ما في الصورة الجسمانية القوة المنطقية فهو المكان صحيحا لا يفرق الامام رحمه الله تعالى ولم يقال بنوعه المبدى بصرفه النفس
مجردة بل هذا الجسماني فالامام رحمه الله تعالى وان اراد في الملك نفس مجردة وليس فيه قوة منطبقه اصلا بل نفس
عنها صورة اعتبارية في مادة الملك فهذا كل الشبه بطله بشبهة ان الشيخ قابل بالقوة المنطقية وهو بالشيء
وغيره في قوله وقد صح هذا الكلام بان القوة اه بذا التصريح لا يحتمل ان يكون في الملك صورة نوعه لان
الطية التي كالجبال مبنية بالنفس المحرقة المدركة وهي التي للادراك كالجبال فساد الصورة النوعية اخرى
على معنى النفس الباطنة الحافظة والادراك كالحال فلا يستنبط منها شيئا من قول او يلزم ان يكون شيئا واحدا
انها تميز ان لا يلزم لان الحقيقة الخارجية انما هي بطبيعتها صورة ذاتية والحقيقة الباقية هي الجسم المصور بالصورة بانها تميز
الصورة الباقية فاما قوت الصورة التافهية جزئية والبارع انك الصورة الباقية او الجسم والغضبية آه
الجسم الحامل للصفة المراه مجموع العناصر لا احادها فالصورة التركيبية انما تقوم بالجمع بين حيث هو الجسم والسكري
على احادها بذا قد يستدل وقال الامام ان العناصر انما يكون باهر مجموع في الموصوف فلا يصح قيام العارضات مستقلة
ولا يكون شيئا باحاده وبذا عذر في ما الحق اذن ان التعريف الراهي في الكيفية المتوسط المتكافئة فالجزء الثاني هو
انك اسورة حواء ويوسنة جردت فيه كيفية متوسط السنة في الحسن كيفية متوسط حادثة في الجزء الثاني بعد اسورة
برودة ويطوية في الاجزاء الخمسة للباقيات والجمع وان لم يكن كيفية مله في وقت الاثنا عشر كيفية منها كيفية مراه في وقت
الاصحاح فالصورة التركيبية كالباقية او الجسمانية اذ في سائر الاجزاء كلكا وكيفية الاجزاء البسيط حاملة لها حالها
شامل فيه قوله وما قرأنا في ذلك عدم ورود السؤال اه لانه قد فرغ ان ليس هناك صور فاصح بالاصحاح المتكافئة بل لوسننا
المجردة متعلقة بها فلم يلزم تركيبه في ذلك من اجسام متخالفه بطابعه وانما لا يلزم عليك ان الاعداد
التي يقع فلا يلزم متغير داخل في صفتها يكون حصول الامار كالحركة والحل به وعند الشئ ذلك المعنى النفس

الجزء من التبادير والاشياء التي هي اجزاء التوابع بتدريج
فذلك التوابع ان تركب اجسام تتخالف القوى والكلمات القوي فمجردة فمزم السوال والفرق بين
وزع الحكم الا بالقيام وعدمه فمائل قوله من ان معنى تركيب الصورة والقوى ان يجمع جزء الجسم قوة الى لعدة اركان
مع تركيب القوي ان يكون لكل جزء منه قوة على وجه بحيث يتتركل جزء منه بالآخر كما هو شأن المثلج ومنها ليس للصورة
صورة على وجه بل تحصل الصورة الكل والكلان للتدوير والاندك الخارجة صوراً على وجه فتخرج الحاصل ان
من تركيب القوي تركيب يحصل بها كيفية فمائل قوله ان لاندك الكل صورة ولتدوير صورة اخرى وللملح
قوي فبازا وجرتين صوراً فمائل قوله ان استحالة قوله وقد هو التوابع المحار التبع في شخصه قد خال علم
الاراد بالبدن مالا ماودة ومنها العنك عادي فلا استحالة في تعدد الافراد فيه كما ينتمى الخفاء او لو كانت العنك
اذا منقصة الحقيقة لمجاز قبولها لانفكاك بالدليل المذكور فيقول في البطل الاسم اللطيفة قد صرح الشيخ بان العنك
ان الانفصال الكان للزنا يلزم الحضارة في شخص ومنها العنك البتوة العنك الا ان يعرف بين الانفصال للطاري
فتخرج في الانفكاك وبين الانفصال الخلق فلا يمنع وسخ الدليل السابق صحة الانفصال مطلقاً نظراً لكان اوطار ما يحصل
قول الشيخ على ان ما يمتنع من الانفصال العنك والطارى جميعاً يلزم الحضارة في الشخص هذا لكونه بغير طوارى
فكأنهم انهم يمتنعون في الانفكاك الانفصال مطلقاً والكان ويطلب لا يقيد بوجه الا اشياء الطاري من قتال قوله ان
وجوابه ان كل واحد من التامين اظهر ان الكلام غير متوجه لان التامين صمان موجودان البته متى افان في الجزئين سما
غير مستقلين لعدم تعلق النفس بهما او لكونهما جزئين للعنك الكل فمزم وجود فرد من نوع واحد والشيء كان
على اصل الشئ ان صورة العنك الكليات اية في اجزائه فلا يكونان فرد من نوعه وان كان على علم ان
وارتكاب تكلف والارادة بحسب غير مستقل ما لا يكون له صورة لا صور نفسه ولا صورة كلتا منهما ان اوطار
يعم بها صورة لا يكونان من افراد العنك الكليات والخارج بانه تعلق به بنفس والكان جسماً مستقلاً حقيقة بمانه
لحقيقة الكل وبمانه جزئاً ليس له صورة الكل فيكون فرداً منه فلا يكون به وعالم التوابع مجردة فمائل قوله ولو كانت
طوعه مستقلة لكانت له حركة آه قد فلو اتمرت لا تحطل في العنكيات فوجود العنك مع صورته فمزم على الحركة
ولم ينعى ذلك وسبباً لا تتساخنها ولا غيرت فمائل قوله عليه عاقل قوله واعلم ان افعال اشكال الاعضاء
في الحيوان آه قد كان اورده عليهم الامام عليه الرقة بان القوة المصورة الكليات قوة واحدة في جسم الحيوان
يلزم ان يكون الحيوان كره واحدة ان كانت في كل الحسنة اية او كرات الكان لكل فرداً قوة على الكليات
مركبة من القوي فكلوا واحدة منها قوة بسيطة فكلوا محالاً كرات يكونان مجموع كرات فمزم

المعظم مع ذلك بن سلك الاشكال المصورة لها عظمة مشهوره يحصل منه الالف
والمعقده منها الفاعل المبدان وشكلها فاعلم ان قدرته بواسطة الملكة البرهانية الموكنين على الاجرام التي
هي مادة عند الاستدراكين بار باس الالوان وانت لا يدرب عليك ان هذا الجواب فاسد اما اوله فلان المشايخ
الساكنين بالقوة الصورة لا يتولون بانها فاعله حقيقة كيف وقد نقل الشئ في سبب الصورة النونية فخرج الشيخ بان النونية
تعمل في مادتها فخلد بل هي واسطه والاشكال لا يلزم ما قال من كون المصدر عديم الشعور لان الواسطه واللاية كنه ان
من قوة العدمية الشعور كغيره في الاشكال ان هذه اللاية تجريه الفاعله لا يمكنه الاقتضا منها في مادة وهو الالف
مشا بها فورد الامام غير الرهه بالقوة المصورة نفسها واما ثانيا فلان الامام عليه الرهه موزع موزع بان مصدر
بزه الالف فاعل من الالف كما انفعال لما يرد وهو غير معتقد لهوسات الفلاس من نسبة التأثير الى التي الالف بان
جعلها اله تعالى اسبابا وجرت عاده سبحانه ان يعمل في الجسم كجلى النوى كغير مفهوم الامام الرهه لا يزداد
على الفلاس من المشايخ فانهم قائلون بعمل القوة المصورة في الجسم البسيط فان اجابوا مع ربه الصورة
بوزع منه على ويلزم الذي اوردده على كبره اشكال البسيط فانهم واما ثالثه فانه كما يحكم الفردة لعدم صدور
بزه الالف في اشكالها الحيوان غير قوة عديمه الشعور فكذلك الفردة بان اشكال الاجسام كلها هذه الالف
والصدر الالف لا يعين له علم بانهم العلم فالي عمل للاشكال الاجسام وخصصها بخير ليس الالف اعلمها بطل القول
بالتجزئة الاشكال الطبيعي وكون الشكل البسيط كبره ان زعم ان جعل الاشكال والتخصيص بالجزء لا يكون الاثر بسط
الاشكال ولا يمكنه توسيطها من الالف الكثرة في مادة ولذا لزم الكثرة في الجسم البسيط فهو ربه في كبره
القوة حاصل الجواب السابق الالف ما عاب به الغير الطويح ان اقتضا القوة البسيط الكثرة في البسيط
حال الالف لان المادة واحده وعلم هناك فلا يعمل الفاعله كثيرة واما حال الاجتماع في المركبات فلا يكون
فعلها واحدا لان هناك عدو للتحول التركيب بانها مسترخا واجتماعها صورة المركب فبالذلك التركيب الفاعله
بسيط افعله مناسب الاجتماع والتركيب فلا نقض بالمصورة اصلا فبذلك فضل في الحركة والسكون قوله والسكون
منها فبالعدم والملكه آه يعني ان السكون يتقابل للحركة لتقابل عدم والملكه دون السلب والالجاب
من العوارض الذاتية للشيء البسيط كما لان الالف من العوارض الذاتية فيجب اليه عبادا في بعض الاشكال
منها في عبادا في عبادا في العوارض من الحركة والسكون وليس المقصود ان السكون انما يجب عنها من سلب
الحركة وليس البحث عنها بالذات حتى يرد بانها مساو اسباب العارضة فيكون البحث عنها بما بالذات وليس لتفقد
ما الحركة في الالف من القوة التي تعمل فالاشكال في النجاة فالاشكال هي ما يتصور من حال الجسم فبذلك سببه

سواء كان من جنس القوة الى الفعل عند الادفع بل الحركة كون اشئ بحيث لا يجوز ان يكون غير ما هو عليه
منه انه ذلك وتبعه موضع قبل ولكنه وللعبارة وانما ضرب السنج عن التعريف الاول لانه لا ينطبق اللفظ الحركة
التعريف والحرى عند السنج ان يظن اسم الحركة على التوسط فاضرب الى تعريف التوسط واللفظ قد كان يرد
عند التوسط بالزمان والوقت لان جميعها ووجه القوة الى الفعل محدد الادفع بحال ما اضاره السنج وانما كان
محددا من زمان المراد الخروج مما كان الى ما يكون بعد على جهة التام والى ذلك تخصيص السنج بالمتوكلات
لانها لا يعبر عنها بالحركة والخروج التدريجي الذي تلك المتوكلات لان الخروج التدريجي ان وجد في المتوكلات
فلا يسع حركة قوله ان الموضوع اما ان يكون بالفعل من كل وجه اى يكون موجودا بالصفات الغير الاضافة بالفعل
لان الصفات الاضافة موقوفة على امور متساوية في الوجود وانتفاضا في بعض الاحيان ليس بعضها في القوة
وقوة به بل تعد الصفات الاخر فلا يفرغ منها في القوة من جميع الوجوه في المبدأ الا على حل محدد ثم ان يزوم
للتساوي في الوجود موجود في البداية فالصفات الاضافة ايضا في القوة بالنظر الى الوجود الذي ليس له
وجود زمني في بعض الحالات ومع الاشكال ايضا بالصفات الاضافة في كون المبدأ الا على حلت قوله بالفعل
فاذن الحاصل ان الموضوع اما موجود بالفعل في نحو وجوده الذي له كالمبدأ الا على واما موجودا بالقوة في بعض الصفات
في الوجود الذي له كالزمانيات فانها في وجوده الزماني متخلفة عن بعض الصفات فتعامل قوله ونسب ان كل ذي قوة
اه يعني ان كل ذي قوة يمكن له الخروج الى العتية بالنظر الى ذات غير القوة وان امع بالنظر الى الخارج في بعض الصفات
الصفات وايضا المراد بالقوة الاستعداد يمكن حملها على الامكان الذي قوله وطن المعلم الاول في التوجاهة النظر
فان يكون التعريف نوعيا ضعيفا والظن انه تعريف نوعي لا الحركة معلومة مجموع الحس للنظر في المقصود والانه
الحق الذي دفع من اطلاق اسم الحركة على حان وهو حاصل وقد تعال ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف
فما مقصود ان اللفظ ان يعرف نوعيا فالباغض الذي يرد على المتعلم ايضا عن التعريف قوله بل لانه لا بد ان
يعبر في تلك الامور اه يعني ان التدرج قد يكون بحيث يحصل منه دفعه ثم بعد زمان او في دفعه ثم
نقد صدق على هذا الخروج انه خروج تدريجيا نحو الكنتع هذا التقدير لم يفرق في السنج يكون الخروج تدريجيا
بحيث ينطبق على المدة الذات الحس سواء الزمان في الوجود وفيه ان لها صفات مظهرات ان يقول
لنوع التدرج المنطبق على الزمان الممتدة عز وريز واما كونه نفس الزمان فيعلم بعد ذلك بالذليل وهو غير موقوف
على الزمان فلا دور واليه لا يرد بل لا يطلق على الممتدة ان يكون متصلا لانه خالفت فيه جميع ولا يست
للا بالبرهان المقام على الضمان الجسم بل المقصود في التعريف الخروج التدريجي بحيث لا يقع في

بما كان هذا الخرج مقصدا كما هو معلوم في الفلسفة او موقفا من دفعات كما هو معلوم من العلوم
بما هو غير متوقف على الزمان المفضل البته قوله بل بعض التعريف بالاعمال بل في الكلام من انه ليس
ان الفكر ليس حركته حقيقة بل مجموع الاعمال وبعث قد يحل بين كل احتمالين منها زمان اذ هو الحق لان الحركة
لا يستعمل للبدنها من ان يكون في كل ان فردا في الحركة لا يكون في ان سابق ولا لاحق ويجب ان يكون تلك الافراد
بشيء غير موجودة بالفضل كما يستعمل فيها العلوم ليست الامساحة موجودة بالفضل فلا يتصور الحركة دائما في
الزمان مما فيه الحركة فلا يتصور فيها ايضا لان الافراد الالهية لا يكون في الزمان الزماني بالفضل فيها العلوم
ثم ان الافراد الالهية تتوهم في الزمان غير متساوية ومنها العلوم متساوية وقد قلنا انه يمكن ان يكون في الحركة كقيد
في التعريف قابل للثبوت والضعف فيوزان يكون في مجموع الزمان فردا ويكون في كل ان الامتات الثبات لا يكون
في ان سابق ولا لاحق مقبول للثبوت في هذه الامتات اما معلوم واحد او معلومات مختلفة فعلى الاول يكون في
حركات في الامتات بالنظر الى المعلومات يكون حركته في الامتات لا معلوم حركته في الامتات الى معلوم الحركه
بم ان يكون في كل ان الثبات الى معلوم واحد لا يكون في ان سابق ولا في ان لاحق بل في ان سابق ذلك
بما ان في الامتات غير متساوية وليس في الفكر الا علوم متساوية في الزمان لو كان في الامتات
حركته لكان في كل ان الثبات في الامتات الغير في ان افراد العلوم في الامتات لا يتصور الا بتدوير
المسئلت اليه في كل ان يحصل في الحركة صورة اذا ما عمل على الوضو حال يكون الصور غير متساوية في مجموع
الامتات مع انها محصورة بين الحاضرين في الافر يمكن ان يورد ان لزوم وجود الصورة الامتات المتوهم
يمنع وجود ان يكون فردا في الصورة بحيث يتوهم في كل ان صورة كالحرد وله وكذا الامتات فردا
بالمعنى انما يقع اذا كان المسئلت اليه معلوما واحد او يكون في الفكر حركات ويكون الثباتات تدريج
في معلومات متعددة على حسب بعد المعلومات مثال ثم يكون الفكر حركته تمام يقيد اليه دليل فلا يكون
في قوله قد علم لزوم احد الا لطباق على الحقيقة الالهية اما اللازم عدم كحل الثاني بين اجراء التدرج
بانت الكواكب منفضة ابحاث متاخره كانت حركته البته كما يتوهم من اصحاب العقل اما الاعمال فيعرف
في الال على العمل المتاخره فمائل قوله فالاولى ان يقال ان الحوادث فيه السارة لا امکان صحة حركات
السبب باطل عليه فمائل قوله هو متوهم حركته غير متخره اه لا كان يحسب ان يتوهم من قوله بوسط السارة ان
حركته التوسط كون مطلق متوهم صحيح الا كون الحاصق الحدود والمختلف بل زعم البعض ذلك نفس لدفعه على انها
بالتشخيص والتوهم المذكور باطل لان الاكوان الحاصقة ليست موجودة بالفضل كما يستحق كالتساوي

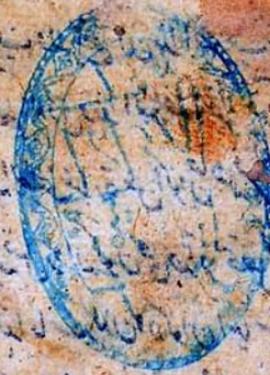
فإنه القوة أهلية ليس بها معلية من جميع الوجود بل هي حيث الذات بالمثل من حيث سببه إلى حدود القوة
فإن وجودها الذي لا ينفك عنها يكون متصلا باعتبار موافقتها لنفسه فكل لها محقق مغاير يتحصل في حد آخر فالنظر إلى
الذات الفعل بالمثل لا يتصل بالقوة هو المصنف بالمثل بين هاتين القوتين ومحمولة الفعل قوله فذلك سموها بأنها
كالاول كما بالقوة أهلية من العلم الاول بهذا التعريف بعد تعريف المذكور في المتن وخفي عن الكمال
أنه يتصل بالفعل والحركة أيضا أو موجودا بالفعل لغيرها بها الجسم متحركا بالفعل بعد ما كان له الحركة بالقوة
م الحركة لا بد لها من مطلوب يوصله الحركة وذلك المطلوب أيضا كالاول بالنسبة إليه فالحركة كمالها في
الكمال لا يتوقف عليها كالكالات فم الحركة إنما توضح لما هو بالقوة فيما يتوقف عليه الحركة وهو ظهورها في
الحركة بالقوة في هذا الكمال الذي هو الحركة لأن شرط كل أن لها يتصل لا يكون في آن سابق ولا لاحق فهو بعد
في يتصل الكمال بالقوة واليه أشارت واليه هو بالقوة في الحركة المتصلة القطعية لأنها لا توجد في أيها
قبل الوصول إلى المنبسط وبعده متقطع فكل جزء من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة والكالات موجودة تماما
في زمان الحركة وخرج بهذا الفيد الكالات العارضة لما بالفعل من جميع الوجود الحركة لا الحوض لما بالقوة
فإنه بالقوة باحد الوجود المذكورة بخلاف سائر الكالات الاخر ليس وجودها هو متاخر بقدر القوة
وخرج بهذا الفيد الكالات السالبة لما بالقوة كغيرها من جميع الوجود فان الكالات قد يبرز له القوة
لا من حيث القوة بل غاية ما يكون انها غير مضافة للقوة هذا تحقق هذا التعريف ولا يخفى أن هذا التعريف
من المعروف جدا حيث شعري لم يصار للتعريف الاول مردودا عند المعنى الاول وهذا التعريف بقوله
وهو متصل بالقوة على المسافة أه فكان معلوم أكثر المتأخر من الحركة القطعية عبارة عن الكوان حاصله الظاهري
من سبلان الحركة المتوسطة بان يحصل الخيال كون على عدم يحصل عقبة قبل زواله كون على حد آخر يتصل عند
توقف على المسافة كما في النقطات السالبة والشعلة الحوائية خطا وهذا فاسد لأن الاكوان آيات
ولكن المتصل بالحاصل في الخيال امر متلفا غير الجزاء غير منقسمه فكيف يكون امتدادا انطبقا على المسافة
من امور متفصلا لا ينطبق الا على الحدود بل كان سعي لهم ان يتولوا ان يحصل في الخيال امر متصل
الشيء فليطبق على المسافة ويكون حصولها في الخيال امر متصل تدريجا وسبق كل سابق مع لاصح

حدوث الزاوية على

ص ٢٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



Main body of faded Arabic text, mostly illegible due to fading and staining.